كتاب الأهرام الاقتصادي
٥٩

السياسة المصرية وقضايا أفريقيا

دكتور عبدالملك عودة

العدد ٥٩ - يناير ١٩٩٣ - الثمن جنيهان

كتاب الأهرام الاقتصادى

يصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام

□ رئيس مجلس الادارة :

ابراهيم نافع

□ رئيس التحرير :

عصام رفعت

□ سكرتير التحرير :

شهيرة الرافعى

□ الاخراج الفنى والغلاف :

فائزة فهمى

الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٢٤ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولارا امريكيا
- الدول الأجنبية ٧٥ دولارا امريكيا

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

— تليفون : ٥٧٤٧٠١١ - ٥٧٤٧٢١١
— تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦
— فاكسيملى : ٥٧٤٧٠٢٣
— الرقم البريدى : ١١٥١١

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

إهـــــداء ٢٠٠٦

الدكتورة / ضياء محمود أبو غازي
القاهرة

السياسة المصرية وقضايا إفريقيا

الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة



□ العدد ٥٩ اول يناير ١٩٩٣

مقدمة

نستهل العام الجديد بكتاب ذى اهمية كبرى نتناوله لاول مرة من خلال سلسلة كتاب الاهرام الاقتصادى موضوع « افريقيا » ولا يخفى مالهذه القارة من اهمية وماليها من مشاكل سياسية واقتصادية تجعلها دائما مادة خصبة للبحث والدراسة

واذا كنا نعتز بتقديمنا لهذا الكتاب القيم فإننا نعتز اكثر بمؤلفه الاستاذ الكبير الدكتور عبد الملك عودة ـ وهو غنى عن التعريف مما له من مكانة كبرى ـ محليا ودوليا عند كل الدراسين للعلوم السياسية وللشئون الافريقية بصفة خاصة

ويركز الدكتور عودة فى كتابه هذا على عدة قضايا هامة كاحداث القرن الافريقى وقضايا التحول الديمقراطي والنظام العنصرى فى جنوب افريقيا والسياسة المصرية تجاه تلك القضايا الافريقية .

وإننا على ثقة ان هذا الكتاب سيكون مرجعا اساسيا لكل مهتم بالشئون الافريقية ولكل دارس وباحث للعلوم السياسية بصفة عامة .

والله الموفق

رئيس التحرير

تقديم

ـ منذ اواخر أعوام الثمانينيات وفى أوائل اعوام التسعينيات ـ التى نعيشها ـ تشهد القارة الافريقية للمرة الثانية رياح التغيير ، وكانت المرة الاولى التى شهدت افريقيا فيها رياح التغيير هى أواخر اعوام الخمسينيات وبداية أعوام الستينيات من القرن العشرين

ـ فى المرة الاولى كان المناخ العالمى هو فترة الحرب الباردة ، وكانت القضايا الرئيسية هى الاستقلال والتحرر الوطنى ، وتصفية الاستعمار والنظم العنصرية وقد تحقق هذا الهدف تباعا ، وتوالى استقلال الدول الافريقية ، كما تاسست منظمة الوحدة الافريقية ، وتعددت المنظمات والتجمعات الفرعية فى مناطق القارة ، كذلك انعقد مؤتمر القمة العربى الافريقى الاول فى القاهرة لانشاء التعاون العربى الافريقى

ـ وفى المرة الثانية بعد انتهاء الحرب الباردة ، فإن القضايا الرئيسية هى التحول الديمقراطى من نظام الحزب الواحد وحكومات العسكريين الى نظم سياسية ديموقراطية تعددية تقوم على أساس اقتصاديات السوق والتنافس الحزبى وحقوق الانسان . كما نشهد حاليا تصفية النظام العنصرى الحاكم فى جنوب افريقيا ، والذى يتحول الى نظام ديموقراطى تعددى باسلوب سياسى تفاوضى بين الاقلية البيضاء والاغلبية الافريقية والملونين والاسيويين

ـ منذ مطلع عام ١٩٩٢ ، اتابع بصورة منتظمة الاحداث والتغير فى الدول الافريقية وفى علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو مع غيرها من خارج القارة ، وقد نشرت المقالات التالية فى مجلة الاهرام الاقتصادى ، يضاف اليها مقالتان نشرتا فى صفحة الراى بالاهرام اليومى ، وهى تنشر الآن فى كتاب الاهرام الاقتصادى بعد ترتيبها فى اطار اربعة موضوعات كالتالى :

١ ـ السياسة المصرية
٢ ـ احداث القرن الافريقى
٣ ـ قضايا التحول الديموقراطى
٤ ـ تصفية النظام العنصرى فى جنوب افريقيا



السياسة المصرية

السياسة المصرية تجاه افريقيا

● اتفق مع وزير الخارجية المصرى فى حديثه للصحافة ان سياسة التعاون مع افريقيا تعد جزءا رئيسيا فى سياسة مصر الخارجية ، باعتبار مصر دولة افريقية ، وأن العلاقات المصرية الافريقية يجب ألا تقتصر على العلاقات السياسية فقط ، بل يجب ان تتعداها الى المصالح المتبادلة والمشتركة . واعتقد ان هذا القول هو تأكيد لمبادىء السياسة المصرية منذ عام ١٩٥٢ ، كما انه من جانب اخر تأكيد لتوجهات السياسة المصرية الحالية فى فترة التغير الاساسى الذى يظهر على مستويات العلاقات الدولية العالمية والاقليمية ، وهذا موقف يحمد له فى مناسبة انعقاد القمة الافريقية .

● والسياسة الخارجية هى تعبير عن مصالح الدولة المصرية التى تأتى فى مقدمتها المصالح الدائمة المتعلقة بالامن الوطنى المصرى ، وهو يشمل موضوعات الحفاظ على وجود وبقاء الدولة ، ووحدة ترابها الوطنى وسلامة حدودها السياسية وحماية المجتمع المصرى ، ومؤسساته ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهويته الثقافية ، ويضاف الى هذه المصالح الدائمة قضايا مياه النيل والتعاون مع الدول المجاورة ودول حوض نهر النيل . أما القضايا المتبادلة والمصالح المشتركة مع كل دول القارة بدون استثناء ففيها قضايا قد تغيرت ، وتتطلب اعادة النظر بالمراجعة وترتيب الاهتمامات والاولويات ، ومن الامثلة على ذلك ما يلى :

- انتهاء الحرب الباردة واختفاء قضايا الاستقطاب الدولى بين المعسكريين المتصارعين ، وما تفرع أو ارتبط بهذا الصراع من قضايا وسياسات التبعية والحرب بالوكالة ، والمؤامرات والأختراق ، والقواعد والأحلاف والمعونات العسكرية
- انتهاء سياسة عدم الانحياز ، وكانت مجموعة الدول الافريقية تمثل كتلة ذات تأثير فى تجميع دول عم الانحياز وان ما يقال عن الرغبة فى تحويل هذا التجمع الى كتلة اقتصادية أو الارتباط بمجموعة الانكتاد فمازال مجرد رغبات وتطلعات الى عالم الغيب
- انتهاء مرحلة تصفية الاستعمار الاجنبى وقيام الدول الافريقية المستقلة

واخرها استقلال ناميبيا ، وهذه الدول جميعا تتمتع بالعضوية فى المنظمات العالمية والاقليمية المتنوعة وتمارس دورها مثل باقى دول العالم المعاصر . وان ما تبقى من قضايا تستحق الاهتمام مثل سبته ومليلية فى شمال المغرب وجزيرة مايوت فى مجموعة جزر الكومور ، فهذه من بقايا تاريخ الاستعمار الاوروبى فى القارة الافريقية .

- انتهاء نظام التفرقة العنصرية فى جمهورية جنوب افريقيا ، اذ ان التطورات السياسية الاخيرة تؤكد الغاء القوانين والنظم العنصرية التى قامت عليها أوضاع الابارتيد ، وان المفاوضات بين الجانبين الحكومى والافريقى تؤكد التوجه نتحو انشاء نظام سياسى ديمقراطى متعدد الاحزاب على أساس صوت واحد لكل مواطن ، وذلك على الرغم من العقبات والمشكلات التى تثار حاليا فى طريق الحل السياسى التفاوضى ، الا ان عام ١٩٩٢ سوف يشهد النظام السياسى الجديد والدستور الديمقراطى الجديد .. ومن العلامات الايجابية اخيرا فى هذا الاتجاه توقيع مجموعة من الاتفاقيات بين شركة الانجلو امريكان اكبر شركة لانتاج الذهب والاتحاد الوطنى لعمال المناجم وتنص على الغاء التمييز العنصرى وتأكيد حقوق العمال الافارقة والمساواة فى الحقوق المدنية والاقتصادية والنقابية

- تراجع مرحلة التعاون العربى الافريقى لبناء علاقات متميزة وخاصة على المستوى الجماعى بين الدول العربية والدول الافريقية عبر علاقات بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . لقد فشل المشروع المشترك وتغيرت القضايا المشتركة التى جمعت بين الجانبين منذ مؤتمر القمة العربى الافريقى الاول فى القاهرة عام ١٩٧٧ . وبقيت العلاقات الثنائية بين الدول العربية والافريقية التى يمكن ان نتحدث عن دعمها أو حسن استثمارها لصالح الجانبين فى اطار المتغيرات الجديدة على الجانبين العربى والافريقى

- حدث تغير أساسى وشامل على الجانبين العربى والافريقى بالنسبة لمفاهيم وتصورات وقضايا التنمية التى شغلت الرأى العام واستقطبت الجزء الاكبر من العلاقات والمؤتمرات الدولية على مستوى القارة الافريقية ، واستنزفت كمية ضخمة من المعونات والقروض والمنح ، والدليل على ذلك تقارير الامم المتحدة عن نتائج العقد الاول والعقد الثانى للتنمية ، كما نشير الى تقارير اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقى

- بعد حوالى ثلاثين عاما من الحياة فى ظل الاستقلال ، تشهد الدول الافريقية جميعا تغييرات اجتماعية عميقة الاثر والمفعول من حيث التوجهات والمبادىء والتجارب ، ومن أبرزها طبيعة وتركيب النخب القائدة ذات القوة فى المجتمع وهى المسئولة عن سياسات الدول الافريقية وعلاقاتها الداخلية والخارجية .

وهذه النخب الحاكمة الجديدة هى التى تتحدث وتتفاوض حاليا حول المصالح المتبادلة المشتركة فى ضوء فهم جديد

● تبقى غير ما سبق من القضايا مجموعة تستطيع السياسة الخارجية المصرية أن تسهم فيها اعتمادا على ما سبق لها من خبرات وممارسات ، وفى ضوء الامكانات التى تقدمها المتغيرات الدولية الاقليمية والعالمية ، ومن الامثلة على هذا قضايا التبادل الثقافى والمعونات الفنية ، وقضايا التبادل والتعاون الاقتصادى ، وقضايا انتقال العمالة ... وهذه المجموعة من القضايا تستحق حديثا ودراسات معمقة ، لأن المتغيرات والتجارب العالمية تركت آثارها على مستويات الممارسة وعلى فرص وامكانات التطبيق واطار المنافسة ، وان بقى المبدأ مقبولا لا يتطلع اليه الجميع من الدول والشعوب على الجانبين .

السياسة المصرية والاقتصاد الافريقى

● تولى السياسة المصرية اهتماما ملحوظا بتنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مصر والدول الافريقية ، وهذا اهتمام يستحق التقدير خاصة ان السياسة المصرية لها اسهام تاريخى وايجابى فى القارة الافريقية منذ ثورة ١٩٥٢ حتى اليوم ، وقد اخذت وسائل الاعلام المصرية تتحدث عن افاق وابعاد المستقبل لهذه العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدعوة الملحة للقطاع الخاص المصرى للاسهام فى مجالات التبادل بالتصدير والاستيراد بعد أن كان ارتيادها فى الفترة السابقة وقفا على نشاط القطاع العام المصرى

● واعتقد ان نقطة البداية فى الحديث عن افاق المستقبل المنشود هى معرفة الواقع الراهن للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مصر والدول الافريقية ، لذلك رأيت ان استطلع الموضوع فى مصادره المتخصصة واخترت مصدرين الاول يمثل مستوى التخطيط والتوجيه وهو الكتاب الابيض الصادر عن وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٩٢ بعنوان الدبلوماسية المصرية فى افريقيا خلال خمسة عشر عاما (١٩٧٧ ـ ١٩٩١) . والثانى يمثل مستوى التنفيذ والتطبيق وهو تقرير اصدره الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية عن العلاقات الاقتصادية بين مصر وافريقيا وهو موجز للتقرير الموسع الذى اعده التمثيل التجارى المصرى عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والدول الافريقية خلال عشر سنوات (١٩٨١ ـ ١٩٩٢)

● خصص الكتاب الابيض القسم الثالث منه لاتفاقيات التعاون الاقتصادى والتجارى والثقافى بين مصر والدول الافريقية وفيه يعرض للتعاقدات القانونية التى تمت بين مصر و ٢٩ دولة افريقية من بينها جمهورية السودان . وأرى استبعاد حالة السودان فى هذا المقال لانه دوله عربية افريقية ومثله فى ذلك مثل حالة تسع دول عربية افريقية تجمع بين عضوية الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . وبذلك يكون عدد الدول الافريقية هو ٢٨ دولة منها ١٤ دولة ناطقة بالفرنسية و ١١ دولة ناطقة بالانجليزية و ٣ دول ناطقة بالبرتغالية وان تصنيف التعاقدات القانونية التى تمت خلال ١٥ عاما هو التالى :

- معاهدتان للصداقة والتعاون
- ١١ اتفاقية للتجارة والتعاون الاقتصادى
- ١٥ اتفاقية بتشكيل لجان عليا مشتركة للتعاون
- ٢٠ اتفاقية وبروتوكولا تنفيذيا للتعاون الثقافى والفنى والعلمى

ـ ٦ اتفاقيات منوعة منها اتفاقيتان للتعاون فى مجال السياحة واتفاق بشأن النقل الجوى واتفاق للتعاون فى مجال التصنيع واتفاق للتعاون فى مجال نقل المواد النووية واتفاق لتسوية الدين المصرى المستحق على غينيا

● أما التقرير فيشير الى نشاط الدبلوماسية المصرية فى مجال العلاقات التجارية مع الدول الافريقية غير العربية وعددها ٤٢ دولة من مجموع ٥١ دولة عضوا بمنظمة الوحدة الافريقية . وهذا الرقم لا يشمل الجمهورية الصحراوية ودولة جنوب أفرقيا وبعد ذلك يورد التقرير تقويما عاما هو التالى :

ـ ان هذه الاتفاقيات لم تكفل وحدها نفاذ أى منتج مصرى للتصدير الى السوق الافريقى نظرا لعدم قدرة هذه الاسواق على الاستيراد بالعملات الحرة وظلت التجارة المصرية مع معظم هذه الدول فى اتجاه واحد لحاجة مصر لاستيراد سلع معينة ولذا تم عقد صفقات متكافئة مع بعض الدول الافريقية لتنشيط التجارة الخارجية وإجمالى هذه الصفقات يبلغ (٤٣,٣٧) مليون دولار استيرادا وتصديرا وان ماتم تنفيذه من قيمة هذه الصفقات لا تزيد قيمته على (٩,٨٣) مليون دولار

ـ تظهر الاحصاءات ان قيمة الصادرات المصرية فى عام ١٩٩٠ للدول الافريقية هى (٥,٦) مليون جنيه مصرى زيادة عما كانت عليه عام ١٩٨٩ وهو (١٥,٥) مليون جنيه مصرى بينما زادت قيمة الواردات المصرية من دول افريقيا من (١٤٩) مليون جنيه الى (١٦٤,٥) مليون جنيه مصرى لنفس الفترة ، وترتيبا على الاحصاءات فإن متوسط حجم التبادل التجارى خلال عشر سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) هو حوالى (٧٢) مليون جنيه استيرادا وتصديرا وان اجمالى الصادرات المصرية كان (٧٩,٦) مليون جنيه وان اجمالى قيمة الواردات كان (٦٤٨,٣) مليون جنيه وقد ادى هذا الوضع الى ظهور خلل فى الميزان التجارى لغير صالح مصر بدون استثناء خلال هذه الفترة

● كما يعرض التقرير احصاءات منوعة عن التبادل التجارى مع (٣٩) دولة افريقية غير عربية ومنها يظهر التالى (٢٢) دولة التبادل معها منعدم أو ضئيل جدا على الرغم من وجود اتفاقيات ، (١٢) دولة الميزان التجارى به عجز لغير صالح مصر و (٥) دول الميزان التجارى به فائض لصالح مصر

● ان معرفة الواقع الراهن للعلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والدول الافريقية غير العربية تدعو الى تحليل وتقويم اسباب هذه النتائج المتواضعة خلال عشر سنوات ويلى هذا دراسة المناخ السياسى الدولى والاقليمى فى القارة الافريقية لان التجارة المصرية تتنافس مع صادرات وواردات الدول الاخرى فى الاسواق الافريقية وفى ضوء هذه الدراسات يتم اقرار الاستراتيجية والاهداف وتعبئة الاجهزة والمؤسسات المختصة من أجل تحقيق الانطلاق الى افاق المستقبل المنشود .

الأمن القومى المصرى ومنطقة النيل

تشمل منطقة النيل بالمنظور السياسى دول حوض النهر منضما اليها ثلاث دول ترتبط بالنظام الاقليمى الفرعى للمنطقة ، وهى ١٢ دولة كالتالى : ـ مصر ـ السودان ـ اثيوبيا ـ اريتريا ـ جيبوتى ـ الصومال ـ كينيا ـ اوغندا ـ زائير ـ رواندا ـ بوروندى ـ تنزانيا .

● منذ انتهاء الحرب الباردة حدث تغير اساسى ـ ومازال يتفاعل ـ فى مستويات وقضايا العلاقات السياسية بالمنطقة فقد اختفت مستويات الصراع بين المعسكرين الدوليين وسياسات الاستقطاب وعدم الانحياز وبرزت مستويات جديدة لسياسات تجمع بين التعاون والتنافس بالنسبة لمصالح الدول المانحة الاوروبية والامريكية ومصالح الشركات العالمية متعددة الجنسيات كما ظهرت الصراعات السياسية او المسلحة على مستوى محلى او اقليمى ، واعتقد ان هذا الاطار الاقليمى والدولى لن يتغير تغيرا جذريا خلال المدى الزمنى القصير وهو خمس سنوات قادمة . ولذلك سوف تظل اطراف التعامل فى المنطقة هى الدول المستقلة فى اطار الحدود الدولية الموروثة والاستثناء هو استقلال اريتريا عام ١٩٩٣ .

● الأمن القومى المصرى هو مفهوم مجتمعى متعدد الجوانب متشابك الابعاد الداخلية والخارجية وليس مجرد مفهوم عسكرى بحت ، وهو مسئول عن حماية وضمان المصالح القومية للدولة فى علاقاتها الخارجية ، ولذلك يتصف بالحركية والمرونة والنسبية والقدرة على التكيف والتعديل بالنسبة لترتيب المصالح القومية او اختيار الوسائل واستعمالاتها طبقا لكثافة او تعقيد السياسات والمواقف بين اطراف التعامل السياسى فى المنطقة ، ونرى ان تؤخذ المصالح القومية المصرية تجاه منطقة النيل فى صورة مجموعة ترابط وليست فى سلم اولويات ولاتؤخذ فى صورة المطلق او احادية النظرة فى حسابات الممارسة وقياس النتائج .

● فى ضوء الاطار الاقليمى والزمنى المطروح تكون المصالح القومية المصرية هى :

ـ أمن وبقاء الدولة المصرية بحدودها السياسية ووحدة ترابها الوطنى ، وحماية نظمها ومؤسساتها المجتمعية السياسية والثقافية والاقتصادية .

ـ ضمان التدفق الحالى لمياه النيل طبقا للاتفاقات والاعراف السارية مع العمل الجاد والمستمر لانشاء تنظيم اقليمى للتعاون الجماعى لادارة وتنمية مياه النهر .

- التأمين والاعتمادية المتبادلة مع دول المنطقة فى مجالات الامن القومى على اساس حسن الجوار ، وعدم الاختراق والتدخل وحل المشكلات باسلوب سلمى بالاتصال المباشر او على مستوى المنظمات الاقليمية والدولية ، او بوساطة دول صديقة للاطراف فى المنطقة .
- أمن منطقة جنوب البحر الاحمر من خلال عقد اتفاقات ثنائية او جماعية لتحديد المياه الاقليمية ومناطق صيد الاسماك وممرات التجارة الدولية وحماية البيئة ومكافحة تهريب السلاح والمخدرات .
- تنمية التبادل التجارى بين مصر ودول المنطقة مع ضمانات وتسهيل اجراءات انتقال البشر والتجارة بين دول المنطقة .
- تنمية التبادل الثقافى والتعليمى والفنى وتقديم المعونة والخبرة البشرية والتدريبية .

● سوف تمارس السياسة المصرية تنمية وحماية مصالحها القومية فى بيئة تنافس عالمى واقليمى فى المنطقة وتحكم الممارسة اوضاع داخلية وخارجية من بينها ضغوط المرحلة الانتقالية الحالية التى يشهدها الاقتصاد والمجتمع المصرى كذلك القيود النسبية التى يضعها النظام العالمى الجديد على تصرفات الاجهزة السياسية او العسكرية فى دول العالم الثالث عامة كما ان دول المنطقة غير متجانسة او متماثلة من حيث التصورات السياسية ونقاط الاتفاق والاختلاف مع التصورات المصرية وينطبق هذا القول أيضا بالنسبة لسياسات وتصورات الدول المانحة ذات النفوذ فى المنطقة .

● ونتيجة للاوضاع السابقة ولحسابات مسح وتقويم القوة العسكرية والاقتصادية لدى دول المنطقة اعتقد ان الاحتمال سيكون ضئيلا او شبه منعدم لاستخدام أى من دول المنطقة للقوة المسلحة لتهديد امن الدولة المصرية او تغيير حدودها بالقوة او تغيير مؤسسات المجتمع المصرى ، ولاننسى ان الدولة المصرية لديها اجهزة امنية وقانونية وعسكرية تتصف بالقدرة والخبرة لمواجهة عمليات الاختراق والارهاب ومن ناحية ثانية سيكون الاحتمال ضئيلا او شبه منعدم بقيام احدى دول المنطقة باجراء منفرد يؤدى الى الاخلال الفعال بالتدفق الحالى لمياه النيل . اما باقى المصالح القومية المصرية فان تحقيقها وتنميتها يعود اساسا الى قدرات اجهزة الدولة المصرية على التنافس فى الاسواق التجارية او التفاوض مع دول المنطقة لعقد اتفاقات تعاون وتبادل . ويترتب على هذا القول فى الاطار الزمنى والاقليمى المطروح بالمقال ان تكون اولوية حماية وتنمية المصالح القومية المصرية هى للاجهزة والادوات السياسية والدبلوماسية وليست للاجهزة والادوات العسكرية .

● لكن يبقى هناك احتمال وارد بظهور وتهديد غير مباشر للأمن القومى المصرى وينتج عن عدم نجاح الدبلوماسية المصرية فى عقد اتفاق قانونى لانشاء تنظيم جماعى لادارة وتنمية مياه النيل ، اذ ان البديل المحتمل هو

اتجاه دول اعالى النيل للارتباط مع دول الجنوب الافريقى التى انشأت اخيرا الجماعة التنموية لدول افريقيا الجنوبية وكذلك اتجاه السودان وباقى دول القرن الافريقى الى تنظيم ارتباطات قانونية لتجمعها السياسى الحالى . واى من هذين الاحتمالين سوف يتم بدون المشاركة المصرية ، ومعنى هذا تفكك واندثار ومفهوم وحدة النهر والمنطقة .

● وتزداد احتمالات المخاطر فى حالة نجاح دول القرن الافريقى فى تنظيم جناح غربى لتجمعهم ويحتمل ان يشمل الدول الافريقية غربى السودان على امتداد الصحراء الافريقية حتى موريتانيا والسنغال ومعنى هذا قيام حائط من المحالفات السياسية يجمع بين الدول الواقعة جنوبى مصر فى افريقيا ومنطقة جنوب البحر الاحمر وتذكرنى هذه الحالة بالمشروع البريطانى لمحاولة انشاء الحزام الافريقى خلال فترة الحرب الباردة .

ملف مياه النيل بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا

تنعقد قمة منظمة الوحدة الافريقية فى السنغال يوم ٢٨ يونيه الحالى ، ويسبقها اجتماع وزراء الخارجية يوم ٢٢ يونيه ، وعلى هامش الاجتماع سوف يتقابل وزراء خارجية دول حوض النيل .

خلال الشهرين الأخيرين تحدثت صحف القاهرة مرارا حول مشروع تعده وزارة الخارجية المصرية بشأن التعاون الاقليمى الشامل بين دول حوض نهر النيل فى مجالات المياه والتنمية والتعاون الاقتصادى والتجارى والفنى ، وانها ستعرض حوض النيل فى مناسبة انعقاد القمة الافريقية تمهيدا لعقد اجتماعات تالية على مستوى الوزراء او القمة .

وان هذا المشروع هو تطوير لوضع مجموعة الاندوجو وذلك بانشاء اطار قانونى يحدد العضوية والالتزامات والأهداف والمشروعات والأنشطة المشتركة ، وبذلك ينتقل وضع المجموعة من مجرد نشاط سياسى إلى كيان قانونى مؤسس على تفاقية دولية ، وان الاتصالات تتم بين مصر واثيوبيا لمشاركتها بصفة عضو بدلا من صفة مراقب الحالية . وان اثيوبيا سوف تستجيب للانضمام رسميا فور الانتهاء من تقنين الوضع التنظيمى للمجموعة .

وفى الخرطوم سبق ان وقع رئيس الوزراء الأثيوبى خلال زيارته للسودان فى اواخر العام الماضى مجموعة من الاتفاقيات مع المسئولين السودانيين ، من بينها اتفاقية خاصة باستخدام مياه النيل حيث اكد الطرفان من جديد الاستفادة من هذه المياه فى شكل متساو .

وفى الأسبوع الماضى نشرت صحيفة عربية تصريحات لرئيس الجانب الفنى السودانى فى المباحثات مع اثيوبيا حول مياه النيل ، تفيد بان الجانبين اتفقا على ضرورة التعاون الشامل بين دول حوض النيل ، ومواصلة الاتصالات بينهما حتى ينعقد الاجتماع القادم فى نهاية شهر أغسطس من هذا العام . وقد اتفق الجانبان على ترفيع مستوى مشاركة اثيوبيا فى لجان حوض النيل بعضوية كاملة وانشاء لجنة فنية سودانية اثيوبية لتحقيق تنظيم مشترك على

نطاق دول الحوض وتكوين لجنة فنية لكل طرف من خمسة اعضاء تكون بمثابة لجنة استشارية للحكومتين ، وان تبدأ اعمال هاتين اللجنتين بأسرع مايمكن ومن ناحية ثانية تم الاتفاق على دراسة الطريقة المثلى للاستفادة من الموارد المائية المتاحة لمصلحة الدول المشتركة فى حوض النهر دون احداث اى ضرر على طرف اخر ، ومع معالجة التدهور البيئى فى اثيوبيا والسودان والذى يتمثل فى التصحر وتعرية التربة ، ودعم عمليات التنبؤ بالفياضانات وتبادل المعلومات الخاصة باجهزة الانذار المبكر والتحكم فى المياه والحد من اثار الفياضانات الضارة .

وهكذا انفتح ملف مياه النيل فى اطار المتغيرات والتوجهات الجديدة فى المنظمة والعالم ، وفى هذا الاطار يمكن استجلاء بعض النقاط الأساسية فى الموضوع وهى :

الأهمية البالغة للتنسيق المصرى السودانى على المستوى السياسى والمستوى الفنى ، وذلك لأن مياه النيل هى من اختصاص اجهزة وزارات الرى وشئون المياه ، واجهزة السياسة الخارجية والدبلوماسية ، فضلا عن هذا فقضايا المياه هى من اهتمامات اجهزة الأمن القومى فى هذه الدول وهذا يعنى ان قضية مياه النيل تقع فى دائرة مجموعة المصالح الدائمة والحيوية لهذه الدول ومجتمعاتها ونظمها السياسية ، ومن ثم تنسيق وترتيب هذا القطاع المشترك من المصالح الحيوية يأخذ اولوية اولى ومطلقة على ما عداه من المصالح المشتركة او المصالح المتغيرة والوقتية .

وليس المقصود ان التنسيق هو على مستوى الأجهزة العاملة فقط ، وانما على مستوى النشاط والأهداف المرجوة او التى يتم العمل من اجل تحقيقها ، ويرجع هذا الى ان التنظيمات المشتركة القائمة بين مصر والسودان حاليا فى مجال مياه النيل هى ثلاثة تنظيمات : الأول اللجنة الفنية الدائمة المشتركة المنبثقة عن الاتفاقية المصرية السودانية بشأن مياه النيل (اتفاقية السد العالى ١٩٥٩) ، والثانى هو تجمع دول الاندوجو منذ ١٩٨٣ ، والثالث هيئة اجراء مسح الأرصاد الجوية النهرية ومشروعات الدراسات الهيدرومترولوجية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

ان مصر والسودان عضوان عاملان فى هذه التنظيمات الثلاثة ، بينما اثيوبيا ليست لها صلة بالتنظيم الأول ، وتكتفى بصفة مراقب فى التنظيم الثانى الثالث حاليا ، وعلى الرغم من الفروق فى الأهداف والشكل القانونى ونوع العضوية بين هذه التنظيمات ، الا ان وجهة نظرى هى ان المصالح الدائمة دولتين المصرية والسودانية تقتضى ان يكون التنسيق وان يضبط النشاط والأهداف على مستوى التنظيم الاول والثانى ، وان تتفق الدولتان مع اثيوبيا على ترتيب وتنظيم العلاقات المشتركة الثلاثية الجديدة فى هذا الاطار .

● اعادة قراءة وتفسير السياسة الاثيوبية من قضايا مياه النيل ، وذلك لأن المقولة السابقة والمنتشرة فى الاعلام العربى تشير الى انه موقف مبدئى ثابت ضد السياسة المصرية والسودانية فى مجال ضبط واستثمار مياه النهر ، ومن ثم ترتبت على هذه المقولة استطردات وتفسيرات ساندتها ظروف ومتطلبات الحرب الباردة قبل نهايتها واعتقد ان هذه المقولة والتفسيرات فى حاجة موضوعية للمراجعة وذلك لأن الحرب الباردة قبل نهايتها واعتقد ان هذه المقولة والتفسيرات فى حاجة موضوعية للمراجعة ، وذلك لأن السؤال الواجب طرحه فى اطار المتغيرات والتوجهات الجديدة هو هل سبب الامتناع السابق كان على مستوى المبادىء والمصالح الدائمة للدولة الاثيوبية وشعوبها ؟ ام كان بسبب الاجراءات والمداخل المقترحة للعمل المشترك والمشكلات الوقتية المرحلية بين الدول الثلاث ؟

● الواضح الآن وخاصة بعد التغيير السياسى فى اثيوبيا وبعد الاقرار بحق تقرير المصير فى اريتريا ، وبعد زيارة المسئولين المصريين الى اثيوبيا ، ان المشكلات الوقتية المرحلية قد انتهت بين الدول الثلاث وان المصالح الدائمة والمصالح المشتركة بينهم وهى الباقية ، ولذلك فقد تجدد الحوار الايجابى حول العمل المشترك لضبط واستثمار مياه النيل ، وبدأت خطوات للدخول فى حوار بشأن اتفاق جديد لتنظيم العلاقات المائية بين دول النهر جميعا وفى هذا المجال نشير الى مبادرة وزارة الخارجية المصرية لوضع اطار قانونى مقترح لتطوير مجموعة الأندوجو من مجرد نشاط سياسى الى كيان قانونى يؤسس على اتفاقية دولية وان قبول اثيوبيا لهذا معناه ان احد اسباب موقفها السابق كان بسبب الاجرا ءات والمداخل القانونية لتنظيم العمل المشترك فى مجال مياه النيل ، كما نشير الى نشاط وانجاز الجانب السودانى السياسى والفنى فى زياراته ومباحثاته مع اثيوبيا حول موضوع مياه النيل .

● والنقطة الأخيرة هى التأكيد على ان المدخل الوحيد والدائم للتعاون بشأن مياه النيل هو تأسيسه على المصالح الدائمة والمصالح المشتركة للدول التسع القائمة فى حوض النهر ، وانه فى مجال التعاون والمصالح بين الدول لن تنجح المحاولات الكلامية لاثارة المخاوف والذعر فى الرأى العام المصرى والرأى العام السودانى بمقولة وجود نشاط ومخطط اسرائيلى للسيطرة على منابع النيل باسلوب انشاء خزانات سدود تهدد مصالح مصر والسودان . واعتقد ان هذه الشائعات يتولى توزيعها وترويجها عدد من القوى والمنظمات العربية ، وان هدفها من إثارة الذعر هو احداث شرخ او صدع فى مصداقية النظام السياسى المصرى وان اى مراجعة للبيانات الرسمية الدورية التى تصدر عن مؤسسات التمويل الدولية وبيوت الخبرة ودراسات الجدوى العالمية تكشف عن عدم وجود طلبات او مشروعات او دراسات حالية تشير الى ان مثل هذا النشاط او

هذه الخطط من جانب اى دولة اجنبية عن المنطقة وفضلا عن هذا تؤكد البيانات الرسمية الصادرة عن المسئولين السياسيين والمسئولين بالاجهزة الفنية لشئون المياه فى مصر عدم صحة هذه الشائعات .

ولذلك اعتقد أنه من غير المقبول سياسيا ان يصدر بيان عن لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصرى يقول ان اسرائيل تحاول ان تخترق دفاعات مصر الجنوبية وتحاصر منابع النيل الاستراتيجية فى تهديد واضح المعالم لمصدر الحياة ، ولاتستند فى قولها الى مصادر ووثائق .

ز١٥٠ ان الرد الواضح على هذه المقولة الخطأ هو الاتصالات ونتائج المحادثات الفنية والسياسية التى يعرضها هذا المقال □

أزمة التعاون العربى الأفريقى

● فى شهر نوفمبر الحالى انعقدت بجامعة القاهرة ندوة العلاقات العربية الافريقية التى نظمها مركز البحوث والدرسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالتعاون مع الجمعية الافريقية للعلوم السياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية .

● منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفى اطار الانقسام العالمى ونشوب الحرب الباردة بين المعسكرين الدوليين نشأت العلاقات العربية الافريقية فى مرحلتها الحديثة والمعاصرة وتم التعامل والتفاعل بين الجانبين على ثلاثة مستويات وهذه المستويات الثلاثة بينها اعتمادية متبادلة ولكن لكل منها مساره التاريخى واطاره التنظيمى وادواته المتميزة وبالتالى فلكل منها مشكلاته وقضاياه الحاضرة والمستقبلية .

● المستوى الاول هو مجموع المواقف والسياسات المشتركة والتضامن الثورى العام الذى جمع بين حركات التحرر الوطنى لتصفية الاستعمار الاوروبى فى اسيا وافريقيا وكان المناخ العالمى مواتيا منذ اصدار الامم المتحدة عام ١٩٦٠ للاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلاد التابعة وكان قد سبق هذا مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ والمؤتمر الاول للدول الافريقية المستقلة عام ١٩٥٨ وفى اعوام التسعينيات من هذا القرن نجد ان هذا المستوى قد حقق اهدافه المباشرة بالاستقلال فى المنطقتين العربية والافريقية واخر الدول المستقلة هى ناميبيا ، اما بالنسبة للنظام العنصرى فى جنوب افريقيا فقد حدث التحول التاريخى نحو بناء نظام ديموقراطى من خلال اسلوب تفاوضى سياسى وينطبق مثل هذا القول على النزاع العربى الاسرائيلى فقد تحول مسار الاحداث للبحث عن حل سياسى تفاوضى على اساس قرارات الامم المتحدة ويشارك فى العملية التفاوضية الان منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ولبنان والاردن واسرائيل .

● المستوى الثانى هو قيام العلاقات الثنائية المتنوعة بين الدول العربية والدول الافريقية المستقلة وقد تم التعامل والتفاعل على هذا المستوى باسلوب مباشر او من خلال التفاهم والسياسات المشتركة التى اتخذتها هذه الدول حديثة

الاستقلال بشأن قضايا الحرب الباردة ومكافحة الاستقطاب العالمى واتباع سياسة عدم الانحياز والبحث المشترك عن المصالح القومية للدول فى اجتماعات الانكتاد وحوار الشمال والجنوب كما شهدت هذه الفترة الزمنية نمو العلاقات الثقافية والتعليمية والزيارات والتجمعات الاقليمية وبدء سياسة المعونات والمشروعات المشتركة على المستوى الوطنى الثنائى .

● المستوى الثالث هو مستوى التعاون العربى الافريقى فى صورته الجماعية والمؤسسية وقد بدأت خطواته المنظمة عقب نشوب حرب اكتوبر ١٩٧٣ فقد صدر قرار الدول العربية المنتجة للبترول فى اكتوبر ١٩٧٣ بشأن الحظر وقضية تخفيض الانتاج وان الدول التى تساند الحق العربى ضد العدوان والاحتلال الاسرائيلى لن تضار . وفى نوفمبر ١٩٧٣ صدر قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية باجراء الاتصالات مع الجماعة العربية والدول العربية لدراسة اثار الحظر ووسائل تخفيف الاثار على الدول الافريقية وبعد ذلك تتابعت الخطوات السياسية والاقتصادية على الجانبين العربى والافريقى فى صورة جماعية حتى انعقد مؤتمر القمة العربى الافريقى الاول بالقاهرة فى مارس ١٩٧٧ وصدرت عنه الوثائق الاربع المشهورة بشأن التعاون العربى الافريقى .

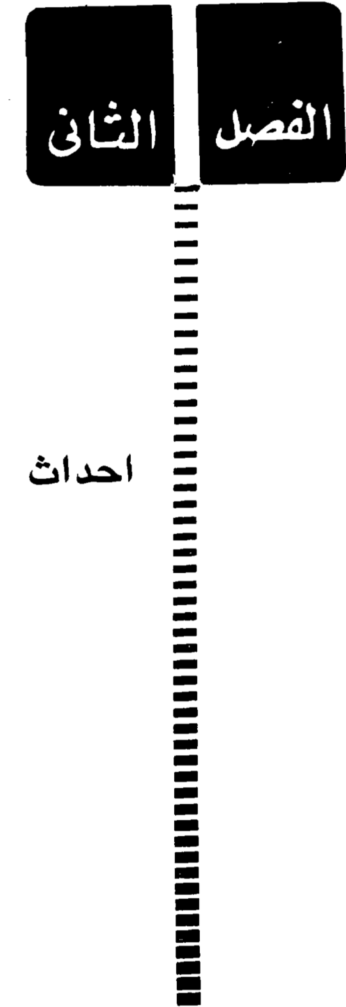
● وفى مناسبة مرور عشرين عاما على نشأة هذا التعاون نجد ان الازمة واضحة وان الفرصة التاريخية التى انشأت التجمع قد تحولت الى مأزق تاريخى وان الحاضر والمستقبل هو قبض الريح وذلك كالتالى .

- على مستوى البيئة الدولية انتهت الحرب الباردة وسياسة عدم الانحياز وتصفية الاستعمار وان اسلوب وقضايا الكفاح المسلح تحولت الى اسلوب التفاوض والحل السلمى السياسى فى كل من اوضاع جنوب افريقيا والنزاع العربى الاسرائيلى كما تأكد النشاط والدور الفاعل لمؤسسات التعاون والتمويل الدولية والدول المانحة الاوروبية والامريكية وحدث التغير العميق فى النظام السياسى العالمى باختفاء دور الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو من الخريطة السياسية والعسكرية للعالم المعاصر وحاليا يجرى فى الدول الافريقية تغيير سياسى جذرى بالتحول نحو الديموقراطية التعددية مع تنفيذ سياسات التكيف الهيكلى للاقتصاد فى دول المنطقتين العربية والافريقية على درجات متنوعة .

- على مستوى الاهداف غاب التصور الاستراتيجى العربى للتمييز بين الثابت والمستمر وبين المتحول والمتغير فى السياسات العربية وفى السياسات المتبادلة مع الجانب الافريقى وحدث تفكك عام فى الموقف السياسى العربى كما تشهد الدول البترولية الغنية ازمة مالية عميقة زادت من اثارها حرب الخليج وخلال سنوات التعامل الجماعى حدث تداخل وتكرار وتناقض بين نشاط الاجهزة الجماعية للتعاون والمؤسسات الوطنية المالية فى الدول العربية ، كما غاب التنسيق والتفاهم بين النشاط العربى والنشاط الاسلامى فى مجال المعونات والعلاقات .

- على مستوى اليات العمل لم يتم الاجتماع الثانى لمؤتمر القمة العربى الافريقى حتى اليوم ولم يتم اجتماع وزراء الخارجية المشترك ايضا وفى اعقاب اتفاقيات كامب ديفيد توقفت اعمال اللجنة الدائمة للتعاون العربى الافريقى ولما عاودت اجتماعاتها اصبح السؤال عن من يرسم السياسات والاستراتيجيات للعمل المشترك ومن يتابع ويقوم الممارسات بالنسبة لصندوق المعونة الفنية العربية الذى نضبت موارده والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية الذى يواجه ندرة فى المشاريع الصالحة للتمويل والدولة الطالبة للعون حاليا ، مع عدم تنفيذ المشروعات والمقترحات الثقافية والاعلامية التى اجيزت قراراتها ولم تجد تمويلا لانشائها .

● الرأى الراجح عندى هو ان مستوى التعاون العربى الافريقى قد انتهى وقته وتوقفت الياته عن الفعل وان الافضل هو التركيز والاستثمار على مستوى العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والفنية .



احداث القرن الافريقى

الثابت والمتغير
فى القرن الأفريقى

- يبدا عام ١٩٩٢ والهزات السياسية الشديدة تضرب قوائم الحياة والعلاقات المجتمعية فى دول القرن الافريقى : اثيوبيا والصومال وجيبوتى .

- وفى فترة الحرب الباردة كان هناك صراع سياسى وصراع مسلح فى داخل هذه الدول وعبر حدودها المشتركة ، وفى مواجهة المعارضة او التمرد تمسكت الدول بالثوابت التى قررها الاباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الافريقية ، وفى مقدمتها قدسية الحدود الموروثة عن عهد الاستعمار ، ووحدة التراب الوطنى القائمة يوم اعلان الاستقلال ، وعدم الاعتراف بحق الانفصال لانشاء دول جديدة على الخريطة الافريقية . وقد تحولت هذه الثوابت الى شعارات ومبادىء تضمنتها مواثيق وقرارات تجمعات دول العالم الثالث مثل ، حركة عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، ومنظمة التضامن الافرو اسيوى ، وان لم يفلح كل هذا الضجيج النظرى فى منع انفصال بنجلاديش عن باكستان ، والقبول بظهور دولة اسيوية جديدة .

- ودعم التمسك بهذه الثوابت واستمرارها - الدور المؤثر للفواعل الأجنبية وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية ، وكان هذا الدعم هو اسلوب للمشاركة فى المباريات السياسية التنافسية بين المعسكرين المتصارعين فى فترة الحرب الباردة ، وتحولت كثير من الدول الأفريقية وحركات التمرد والعصيان المسلح الى وكلاء او عملاء للدولتين العظميين وغيرهما من القوى الكبرى . وانتشر التصنيف وتنوعت المسميات التى تطلق على اطراف الصراعات المحلية والاقليمية طبقا للارتباطات مع قوى المعسكرين المتصارعين ، فهذه حركة تمرد أو مؤامرة اجنبية ، وتلك حركةتحرير او حركة وطنية .

- وترجمت هذه المواقف نفسها فى استخدام متزايد ومكثف لاساليب القمع والعنف العسكرى بين الأطراف المتصارعة فى كل دولة ، ونظرا لأن القمع والعنف العسكرى يشبه عمل الدائرة الشريرة التى يتحدث عنها علماء الاقتصاد ، فقد استدعى اطراف الصراع المحلى والاقليمى قوى اجنبية علنا وسرا لمزيد من الدعم والتأييد . وفى أحيان كثيرة لم تكن القوى الأجنبية فى حاجة الى استدعاء ، اذ ان قوانين الحرب الباردة كانت تدفعها جميعا فى ارجاء العالم للبحث عن عملاء او وكلاء يسببون القلق الدائم والصداع المزمن لمنافسيهم فى ساحة الحرب الباردة .

ـ وفجاة شهد العالم انتهاء الحرب الباردة ثم اختفاء الاتحاد السوفيتى وتفكك المعسكر الشرقى ، ولم يكن فى حسبان دول العالم الثالث انتهاء الحرب الباردة وزوال اعراضها ، وانقطاع امداداتها من السلاح والمعونات الاقتصادية والاختراقات الأمنية ، الأمر الذى فرض تغيرا فى قواعد المباريات الدولية على المستوى العالمى ، واستوجب قبول التغيير على المستويات الاقليمية والمحلية ولذلك وقعت جميع الأطراف الحكومية والمتمردة سياسيا وعسكريا فى منطقة القرن الافريقى وغيرها فى حيص بيص .. ! !

ونتيجة للوقت المحدود الذى سوف تستغرقه فترة السيولة والتكيف امام اوضاع النظام العالمى ، بدا ان جميع الأطراف على المستوى المحلى والاقليمى تحاول حسم المواقف بالمتيسر او المتبقى لديها من اساليب مثل تغيير العقائد الايديولوجية المعلنة ، أو تكثيف العنف العسكرى ، او تحويل الصراع السياسى الى صراع مسلح لاختطاف مكاسب سياسية عاجلة . ولكن مثل هذه المحاولات لا تتم فى فراغ عالمى كلى ، ذلك لأن بعض الأطراف العالمية المتنافسة فى الحرب الباردة السابقة مازالت باقية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية وبجوارهم عدد من دول المنطقتين الافريقية والعربية المتحالفة معهم . وترتب على هذا بروز ثلاثة من السيناريوهات يختص كل منها بدولة فى القرن الافريقى .

ـ النموذج الاثيوبى شهد انهيار اداة الحكم والادارة المركزية فى اديس ابابا ، وتفكك القوات المسلحة ، وهروب منجستو هايلى ميريام بترتيبات اجنبية الى زيمبابوى ، ودخول قوات الجبهة بقيادة ملس زيناوى الى العاصمة واقامة نظام سياسى مؤقت يطرح مبادىء حق تقرير المصير ، وتوزيع السلطة بين المركز والاقاليم ، ويبشر بالديموقراطية التعددية واقتصاديات القطاع الخاص واليات السوق . كما دخلت قوات الجبهة الأريترية بقيادة السياسى افورقى الى اسمرة بناء على اتفاقيات سابقة مع الجبهة الاثيوبية ، وبدات اريتريا تشهد اقامة مؤسسات الحكم والادارة وتنظيم الحياة المجتمعية الجديدة تمهيدا لاستفتاء شعبى يتم فى بحر سنتين على اساس حق تقرير المصير واستقلال أريتريا . كما قامت العاصمتان ـ اديس ابابا واسمرة ـ بعقد اتفاقية تختص بتنظيم المصالح المشتركة والأمن المتبادل واستخدام الموانى وطرق المواصلات .

ـ النموذج الصومال شهد تقدم المعارضين المسلحين نحو العاصمة مقديشو وحصارها ، الأمر الذى استدعى هروب الرئيس السابق سياد برى وتفكك القوات المسلحة ، وانهيار ادارة الحكم والادارة المركزية ، وانتشار القتال المسلح فى جميع انحاء الدولة على مستوى محلى وقبائلى ، ونظرا لأن المعارضة المسلحة لم تتفق على شكل الحكم وتوزيع المناصب فى العاصمة المركزية ، فقد حدث الانقسام والاقتتال فيما بين فصائلها ، وطالب كل قائد

مدنى أو عسكرى بحقه فى تسلم الحكم وادارة شئون البلاد . واحتكم الـ ـيع
الى السلاح . ونتيجة لهذا التدهور المستمر والعنف المسلح المنتشر فى ـ ـب
البلاد ، سارع زعماء شمال البلاد ـ الصومال البريطانى سابقا ـ الى ا ـلان
استقلال اقليمهم فى دولة جديدة ، وطلبوا الاعتراف الدولى على اساس قيام
حكومتين ودولتين فى اطار الأمة الصومالية .

ـ النموذج الجيبوتى كان يشهد صراعا سياسيا مكثفا بين شعبى العيسى والعفر اللذين يكونان الدولة ، ونتيجة للتفكك العام الذى انتشر فى منطقة القرن الافريقى ، بدأ تفكير العفر للدخول فى مواجهة عسكرية مع الرئيس حسن جوليد وشعب العيسى فى داخل الدولة ، وساعد على انتشار هذا التفكير ان شعب العفر له امتدادات قبلية موجودة فى اثيوبيا وفى اريتريا ، وان العفر الاثيوبيين والاريتريين كانوا يحملون السلاح ويقاتلون فى الفترة السابقة على جانبى الصراع فى داخل كل دولة مجاورة لجيبوتى . ولهذا اندلع القتال وانتشر العنف المسلح فى البلاد ، ولكن وجود فرنسا فى جيبوتى ومصالحها العسكرية فى المنطقة لم يسمح للمواجهة المسلحة بان تتحول الى نموذج اثيوبيا او نموذج الصومال ، فدعت الى تغيير وتعديل النظام السياسى عن طريق المفاوضات والحوار ولاقامة ديموقراطية تعددية تسمح بتعدد الاحزاب واقتسام السلطة عن طريق الانتخابات . وقد اعلن اطراف النزاع ـ الحكومة والمعارضة ـ قبول الرأى الفرنسى ولكن مازالت اجراءات وقواعد التطبيق تنتظر نتائج المفاوضات المستقبلية .

ـ النماذج الثلاثة المطروحة تخضع لاحتمالات متنوعة ، فهناك اطراف وطنية متصارعة فى داخل كل دولة ، وهناك اطراف اقليمية متنافسة فى المنطقتين الافريقية والعربية ، وهناك اطراف اجنبية ذات مصالح فى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وايطاليا . وهناك نقاط كثيرة للاتفاق او الاختلاف ، وهناك احداث متوقعة أو طارئة فى بحر السنتين او السنوات الثلاث القادمة ، وهى الفترة الزمنية المعلنة او المتوقعة حاليا لاتمام التسويات وترتيب الأوضاع فى دول المنطقة بوجه عام .

ولذلك يكون السؤال المطروح هو :

الى اين ينتشر فعل المتغير ؟

وماذا يبقى من الثوابت ؟

وتستحق الأحداث والاحتمالات المتابعة والتحليل طوال الفترة القادمة حتى تظهر الاجابة الكاملة على السؤال المطروح .

النزاع المسلح في جيبوتى

- تواجه عملية التحول الديموقراطى فى جيبوتى مأزقا ، فقد تحول العمل السياسى المتغيير الى نزاع مسلح بين الحكومة والمعارضة ، وتحاول السياسة الفرنسية ان تجد له مخرجا وليست فرنسا هى الطرف الخارجى الوحيد فى الاتصالات بين اطراف النزاع ، فهناك اثيوبيا واريتريا وبعض الدول العربية ، وليست هذه الاطراف على رأى واحد ، وانما تتنوع السياسات بشأن التصور المستقبلى للبلاد ، وصياغة علاقات القوى المتبادلة بين مواطنى الدولة المنتمين الى قبائل وشعوب العيسى والعفر والاقليات الصومالية واليمنية .

- ترى السياسة الفرنسية ان الاحداث الجارية فى البلاد هى نزاع داخلى ، وليس غزوا خارجيا يستلزم تطبيق نصوص اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بين جيبوتى وفرنسا ، وانها تعمل لتطويق النزاع المسلح وتدعو الحكومة والمعارضة الى الجلوس على مائدة الحوار بدون قيد أو شرط مسبق ، بهدف الاتفاق على صياغة دستور ديموقراطى متعدد الاحزاب ، وبناء النظام السياسى على اساس توزيع السلطات والمناصب السياسية والادارية العليا بين شعب العفر وشعب العيسى . ويساند الجهود الفرنسية فى هذا الاتجاه بقايا الميراث الفرانكوفونى ، ووجود القاعدة العسكرية التى تضم حوالى اربعة الاف من العسكريين الفرنسيين ، والتى تمثل قاعدة اقتصادية هامة فى اوضاع اقتصاد جيبوتى ، كما انها تمثل موقعا استراتيجيا لحماية المصالح الفرنسية فى المنطقة والمحيط الهندى .

- وترى الحكومة ان الاحداث الجارية فى البلاد هى غزو مسلح تقوم به قوات مسلحة من شعب العفر المقيم فى اثيوبيا واريتريا ، وان الغزو المسلح يلقى دعما ومعاونة من شعب العفر الموجود فى جيبوتى ، وان فرنسا ترفض تطبيق اتفاقية الدفاع المشترك ، وكذلك تقوم الحكومة باعلان التعبئة العامة وتحريك جيش جيبوتى للقتال ضد المهاجمين وضد مناطق الدعم والمساعدة التى تقدم لهم من داخل البلاد ، وانه على الرغم من ان بعض المسئولين الكبار فى الحكومة يرون ان فرنسا تساعد وتدعم حركة المعارضة ، الا ان الرئيس حسن جوليد اصدر مرسوما فى يناير ١٩٩٢ بتشكيل لجنة لصياغة مشروع دستور جديد ، كما اعلن استعداد الحكومة للحوار مع المعارضة بشرط توقف

القتال وانسحاب قوات الغزو الخارجي ، وتجريد جبهة المعارضة من السلاح ، والاتفاق على تعريف وتحديد من هو المواطن فى الدولة ، وذلك بسبب تدفق الاف من اللاجئين والمشردين من العفر والصوماليين الى جيبوتى نتيجة للحروب الاهلية التى شهدتها اثيوبيا واريتريا والصومال فى السنوات الاخيرة .

ـ وترى المعارضة ان استقلال الدولة عام ١٩٧٧ تم على اساسين : الاول هو التحالف السياسى بين العفر والعيسى فى حركة وطنية موحدة ، تولت السلطة فى ظل الاستقلال على اساس اقتسامها بين رئيس جمهورية من العيسى ورئيس وزراء من العفر ، والاساس الثانى هو الانضمام للجامعة العربية كضمان ضد المطالب الاثيوبية والمطالب الصومالية المتناقضة باعتبار جيبوتى ارضا من اراضى كل من الدولتين ، ولكن تطورات الاوضاع بعد الاستقلال ادت الى انهيار التحالف السياسى وسيطرة شعب العيسى على ادوات ومؤسسات الحكم التنفيذية والعسكرية واجهزة امن الدولة ، وتحولت البلاد الى حكم الحزب الواحد مع حظر نشاط الاحزاب والمنظمات السياسية المعارضة ، وان حكومة الحزب الواحد تحولت الى حكم القبيلة الواحدة التى ينتمى اليها رئيس الجمهورية . كما ان جبهة المعارضة الحالية ليست فقط حركة اعادة النظر فى النظام الجيبوتى (أرود) وانما هى جبهة عريضة تشمل الاحزاب والمنظمات السياسية والشخصيات العامة من الوزراء واعضاء البرلمان السابقين من شعب العفر وشعب العيسى . ويجمع بينهم الراى ان الحكومة لا تريد السير فى طريق الحل السلمى للنزاع الداخلى ، وان المعارضة لا تدعو الى الانفصال أو تقسيم الدولة ، وانما تطلب عقد مؤتمر وطنى بعد حل البرلمان الحالى ، وتريد اصدار دستور جديد واجراء انتخابات حرة متعددة الاحزاب ، واحترام حقوق الانسان ، وان المعارضة لديها شكوك وعدم ثقة فى مبادرات الحكومة بشان الموقف .

ـ وتهتم اثيوبيا بتطورات الاوضاع فى جيبوتى ليس فقط للجوار الجغرافى والقرابات القبلية بين شعوبها وشعب العفر وشعب العيسى ، وانما ايضا بسبب خط السكك الحديدية بين اديس ابابا وجيبوتى واهميته فى تجارة الترانزيت ، وتتفق اثيوبيا مع الحكومة فى ضرورة تطويق النزاع من خلال الحل السلمى ، كذلك الدعوة الى عقد مؤتمر لدول القرن الافريقى لبحث المشكلات المشتركة ، وقد اتفق الجانبان على تشكيل فرق امنية لمراقبة الحدود وضمان امن السكك الحديدية ، وايضا تشارك الحكومة المؤقتة فى اريتريا فى الاهتمام بالموقف ، لاسباب الجوار الجغرافى والامتدادات القبلية ، وترى ان السياسية الفرنسية تساند هذه الاضطرابات المسلحة بهدف زعزعة الاستقرار فى اثيوبيا واريتريا ، كما ان فرنسا تتعاطف مع الدعوة لتجميع شعب العفر فى

دولة واحدة تتم على حساب اعادة رسم الخريطة السياسية فى القرن الافريقى وفقا لتصورات استعمارية .

ـ أما الصومال فهى تعيش فى ماساة الانقسام والقتال الداخلى فى الجزء الجنوبى من البلاد ، الا أن وسائل الاعلام تشير الى ان جمهورية شمال الصومال (صوماليلاند) تدعم موقف الحكومة ضد المعارضة ، ومن ناحية ثانية فان بعض الدول العربية ذات الاهتمامات بالمنطقة تدعم الحكومة فى موقفها لتطويق النزاع وتنادى بالحل السلمى واستقرار الاوضاع . وبالنسبة لجامعة الدول العربية فهى تبذل الجهود للتوصل الى الحل السلمى للنزاع الجارى فى الدولة .

ـ ومع ذلك فالموقف لايبدو قريبا من الانفراج ، وانه لابد لطرفى النزاع المسلح من تقديم تنازلات أو تغيير المواقف والشروط من اجل التوصل الى موقف وسط يفتح الطريق الى الحل التفاوضى السلمى للنزاع .

إجتمع الأصدقاء في أديس أبابا

● فى السياسة الدولية لاتعيش صداقة دائمة ، أو عداوة دائمة انما تعيش وتستمر المصالح للدول . ويصدق هذا القول على المؤتمر الذى انعقد فى اديس ابابا يومى ٨ و ٩ ابريل ١٩٩٢ ، وحضره رؤساء اثيوبيا والسودان وجيبوتى وكينيا واريتريا ، وشارك فى أعماله اطراف من خارج منطقة القرن الافريقى يجمع بينها الأهتمام بشئون الاغاثة واللاجئين والمعونات ومكافحة المجاعة والجفاف : وهم مندوبون من منظمات الامم المتحدة ومن الدول المانحة للمعونات وهى الولايات المتحدة الامريكية ودول الجماعة الاوروبية ، ومن منظمات وهيئات الاغاثة الانسانية والمسيحية فى اوروبا وامريكا . وتطلق الامم المتحدة على هذا الاجتماع قمة الانسانية فى القرن الافريقى ، وتشير بياناتها الى وجود ٢٣ مليون انسان فى المنطقة يتعرضون لخطر الموت جوعا وانتشار الامراض والاوبئة بينهم و٧ ملايين من المشردين الذين يعيشون بعيدا عن موطن اقامتهم الاصلى ، والى اكثر من مليون لاجىء عبروا الحدود السياسية هربا من النزاعات المسلحة فى المنطقة .

● ان النظرة الشاملة لاهداف المؤتمر ومستوى المشاركة فيه ، وتحديد الاطراف التى غابت عنه ، تدعو إلى التأمل والتفكير ليس فقط فى الأهداف المعلنة التى بحثها الاجتماع واصدر قراراته بشأنها ، وانما فيما تفصح عنه مؤشرات المستقبل بشأن التصورات والترتيبات الاقليمية بين دول القرن الافريقى .

● والملاحظة الاولى هى ان الامم المتحدة لم تستثمر وجود منظمة ايجاد التى تجمع دول القرن الافريقى منذ عام ١٩٨٦ وهى الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر وتضم دول السودان واثيوبيا والصومال وجيبوتى وكينيا . وقد سجلت هذه المنظمة نشاطا ايجابيا على المستوى الفنى للتعاون وحصلت على دعم الدول المانحة للمعونات فى صور مشروعات شتى ، كما سجلت نجاحا على المستوى السياسى عام ١٩٨٨ على هامش اجتماعها السنوى اذ تم توقيع اتفاقية انهاء الحرب بين الصومال واثيوبيا واعادة العلاقات بينهما ، وفى عام ١٩٩٠ على هامش اجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية وقعت هذه الدول على اتفاق للسلام العام فى المنطقة يدعو الى انهاء النزاعات الاقليمية والحدودية ،

والى البحث عن وسائل سلمية لحل النزاعات المسلحة فى داخل دول المنطقة .
● ولكن اختارت الامم المتحدة شكلا تنظيما اخر يجمع بين رؤساء هذه الدول منضما اليها اريتريا وبين ممثلى حكومات ومنظمات انسانية اوروبية وامريكية تهتم وتمارس شئون المعونات والاغاثة . وهذا الشكل تتم فيه مشاركة الأطراف على قدم المساواة بهدف التوصل الى ترتيبات على مستوى المنطقة بدلا من العمل الميدانى الحالى فى داخل كل دولة على حدة . ولقد تحقق هذا الهدف الذى يحظى بدعم الدول المانحة فصدرت القرارات التى تنص على وجوب التنسيق على المستوى الاقليمى ، وان تتم مواجهة مشكلات وتعقيدات النقل والتوزيع من خلال عمل جماعي ومشترك بين جميع الاطراف ، وذلك بإنشاء هيئة تنسيق اقليمى للاغاثة والمعونات المقدمة ، وقد تشكلت لجان فنية لوضع ترتيبات التنفيذ والمتابعة .
● والملاحظة الثانية هى غياب الصومال وهو دولة بها الكثير من مشكلات الاغاثة ومأسى اللاجئين ، والتفسير هو انه تم الاتفاق بين المشاركين مسبقا على عدم توجيه الدعوة للصومال ، بسبب الصراع السياسى والعسكرى القائم فى جنوب وشمال الصومال ، ولأن حضور اى طرف من بين المتنازعين هناك سوف يفسد معادلة التهدئة ووقف اطلاق النار التى تجرى هناك من خلال الامم المتحدة وبمعاونة منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، وقد ثبت من قرارات الاجتماع ان قضايا الصومال طرحت فى النقاش ، واكد المجتمعون انه اذا لم يحل هذا الوضع المأساوى فان جميع جهود التهدئة ومكافحة الكارثة الانسانية فى القرن الافريقى لن تنجح ، ولذلك قرر المؤتمر تشكيل لجنة عليا لشئون القرن الافريقى برئاسة الرئيس الاثيوبى وتتولى مسئولية تسوية النزاع فى الصومال .
● ويرى بعض المحللين ان هذا القرار يعطى مشروعية دولية لانشاء تجمع اقليمى من دول القرن الافريقى لتسوية الوضع الصومالى[1]، وان هذا الترتيب الاقليمى سوف يحظى بأسبقية على اى ترتيب اخر سبق الاتفاق عليه بشأن التسوية ، خاصة ان الترتيبات والجهود الاخرى بها اطراف ودول من خارج منطقة القرن الافريقى وبهذا الترتيب يمكن استبعاد هذه الاطراف والدول ، ويصبح هذا الترتيب الاقليمى هو النواة او واسطة الاتصال بين الدول المانحة والامم المتحدة وبين المنطقة فيما يتعلق بالمشكلة الصومالية .
● والملاحظة الثالثة هى غياب او عدم حضور عدد من الدول والمنظمات التى لها اهتمام ومشاركة فيما يتعلق بموضوعات القرن الافريقى ومشكلاته ، مثل

مصر ودول الجزيرة العربية وجامعة الدول العربية ـ والتفسير هو انه لم توجه اليها الدعوة اصلا للمشاركة ، كما ان المنظمات الانسانية والاسلامية فى العالم العربى والعالم الاسلامى لم يرد لها ذكر فى القرارات والترتيبات الخاصة بالتعاون والتنسيق الاقليمى فى ميدان الاغاثة .

● والملاحظة الاخيرة : اليس المؤتمر ـ شكلا وموضوعا ـ يحتاج الى التأمل والتفكير ؟

المواقف والمصالح
فى القرن الافريقى

بانتهاء الحرب الباردة بدأت تتخلق وتتوالد شبكة العلاقات الجديدة فى الخريطة السياسية للقرن الافريقى ، وبانعقاد مؤتمر القمة الانسانية فى اديس ابابا ، ثبتت الرؤية على النحو التالى :

● الدول المانحة وهى الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وانجلترا وايطاليا اكدت مواقفها بالربط بين سياسة تدفق المعونات والدعم وبين قبول التحول الديموقراطى وحقوق الانسان وحماية الاقليات ، وتتضح الاستجابة لهذه المبادىء من معالم التطور السياسى الذى تشهده اثيوبيا وجيبوتى وكينيا ، كما اعلنت اريتريا انها سوف تلتزم بمبادىء النظام الديموقراطى فى دستورها الجديد بعد الاستفتاء على حق تقرير المصير ، اما السودان فيمثل حتى الان حالة فريدة فى هذا التجمع بالنسبة لقضايا النظام السياسى والحرب الاهلية فى الجنوب ، ولكن علينا الانتظار والمتابعة لما سوف تسفر عنه نتائج الاتصالات الدائرة مع الولايات المتحدة الامريكية ، وفى الوقت نفسه تتطور الاحداث والاوضاع فى السودان على مستويين :

الأول هو الانتصار العسكرى الذى تحرزه القوات المسلحة ضد قوات المتمردين فى الجنوب ، والثانى هو الانشقاقات التنظيمية والفكرية التى حدثت فى صفوف المعارضة الجنوبية من عسكريين ومدنيين ، وخاصة منذ اصدار اعلان ادير الذى طرح ثلاثة بدائل للحل وهى الفيديرالية فى اطار دولة ديموقراطية علمانية ، او الكونفدرالية بين دولتين ، او حق تقرير المصير بالاستفتاء حول الانفصال .

وأما الصومال فقد تم بحث اوضاعه الراهنة على الرغم من غيابه ، وذلك لكونه الرجل المريض والذى هو ليس حيا يرجى او ميتا يرثى .

● كان هدف كل من الدول الافريقية المشاركة فى المؤتمر هو تحقيق مكاسب تراكم من خلال تنمية مركزها التفاوضى على المستويات الوطنية تجاه المعارضة ، او على المستويات الاقليمية تجاه الدول المجاورة ، او على المستويات العالمية تجاه السياسات الاوروبية الامريكية ، وكل طرف من المشاركين حقق شيئا . كما دارت فى الكواليس وعلى هامش الاجتماع محادثات سياسية غير

معلنة ، وتشير وسائل الاعلام الى حضور بعض القيادات السياسية والعسكرية لحركات المعرضة فى بعض الدول المشاركة . وسوف ينقضى بعض الوقت قبل معرفة نتائج هذه المحادثات والاتصالات .

● مبدأ التجمع الاقليمى لدول القرن الافريقى اصبح مقبولا من جميع الاطراف الافريقية والاوروبية الامريكية . فقد انتهت معارضة دول حلف الاطلنطى لفكرة انشاء اتحاد او تنظيم اقليمى فى المنطقة ، وهى المعرضة التى ادت الى فشل الاقتراح الكوبى السوفيتى فى مارس ١٩٧٧ لانشاء اتحاد فيديرالى يجمع اثيوبيا والصومال واليمن الجنوبى ، والملاحظ ان الرؤية المعاصرة لتحديد المنطقة تستبعد الارتباط التنظيمى مع دول تقع على البحر الاحمر وهى اليمن والسعودية ومصر . والمقتطفات التالية توضح الاراء حول تحديد المنطقة واهداف ومستوى الارتباطات :

- الرئيس البشير : ينبغى التوجه والتجمع لدول القرن الافريقى ، وان نتجاوز الحدود الجغرافية من اجل تكامل سياسى واقتصادى يوظف لمصلحة شعوب هذه الدول .

- الرئيس زيناوى : جميع الاطراف على اقتناع تام بان خلافات النظم السياسية هى ثانوية ، وان مصالح شعوب القرن الافريقى هى مبدئية ، والاتفاق تام على توظيف الطاقات والجهود لوضع المنطقة على طريق الامن والاستقرار والسلام .

- الرئيس افورقى : ان استقرار وامن اريتريا لاينفصل عن الاستقرار والامن فى دول القرن الافريقى .

- الرئيس جوليد : ان المشكلات الامنية والسياسية والاقتصادية لدول المنطقة هى سبب ظهور مشكلات اللاجئين والنزاعات المسلحة ، وسوف تبحث القمة هذه الامور لوضع حلول دائمة للمشكلات والنزاعات فى منطقة القرن الافريقى .

● سبق ان عقدت دول القرن الافريقى فيما بينها اتفاقيات فى ميادين الأمن والتجارة والاقتصاد والطيران وانتقال المواطنين والمشروعات المشتركة فى مناطق الحدود ، وهذا غير التكيف الملحوظ فى الزيارات المتبادلة والتفاعلات الثقافية والاعلامية .

● يتضح القبول المسبق من جانب جميع المشاركين لنتائج الاستفتاء فى اريتريا والمحدد له ابريل ١٩٩٣ . والشواهد ظاهرة من افتتاح المكاتب التمثيلية فى عاصمة اريتريا ، وحضور الرئيس افورقى على مستوى الرؤساء ، كما عقدت اثيوبيا مع اريتريا اتفاقيات فى مجالات الامن وتجارة الترانزيت وانتقال الافراد ، واعتبر ميناء عصب منطقة تجارة حرة .

● تراجع الدول الاوروبية الامريكية السياسات والاستراتيجيات الامنية التى سبق تنفيذها ايام الحرب الباردة ، فقد اعلنت الولايات المتحدة الامريكية انها سوف تنسحب من القواعد والتسهيلات البحرية فى موانى الصومال وكينيا وجيبوتى ، كما انها لن تطالب باعادة تشغيل قاعدة الاتصالات الجوية فى اثيوبيا ، وتفيد الانباء ان فرنسا تدرس وتقيم احتياجاتها الواقعية لوجود عسكرى وبحرى فى جيبوتى بعد انتهاء الحرب الباردة .

● حصيلة الاجتماع تعطى السياسة الاثيوبية مركزا ادبيا هو الاول بين متساويين ، وسوف تعمل اثيوبيا على تنمية هذا المقام ، واستثماره على المستوى الداخلى والاقليمى .

● هكذا تمت جولة فى المباراة السياسية الدائرة فى القرن الافريقى ، فاز المشاركون فيها بالجوائز والمغانم ، ولايبقى للغائبين عنها الاالتفكير والتدبير حتى الجولة القادمة .

آلام المخاض وترقب الميلاد فى القرن الافريقى

تقول التصورات المعلنة بشأن مستقبل دول القرن الافريقى ، أن ١٩٩٢ هو عام المخاض ، وان عام الميلاد هو ١٩٩٣ . ولذلك احتشد فى المنطقة من المواطنين والأجانب الف الف حكيم وخبير ، من رجال السياسة والاغاثة ، ومن المستشارين فى شئون النزاعات المسلحة . والتسويات بالطرق السلمية والمفاوضات . وفى أعماق مجريات الاحداث يظهر فعل الوسائل الخفية مثل ذهب المعزوسيفه ، او العصا والجزرة ، ويستمر صراع السياسات المحلية والاقليمية والعالمية قائما ، اذ يبغى كل طرف ضبط ميزان القوى ، وبناء صرح التوازنات لصالحه ، او لغير حسابات منافسيه .

● جيبوتى : توصلت المساعى الفرنسية الى قبول الحكومة والمعارضة وقف اطلاق النار . وتنفصل القوات الفرنسية الى قبول الحكومة والمعارضة وقف اطلاق النار . وتنفصل القوات الفرنسية بينهما ، واعلنت الحكومة عن تعديلات بالدستور لاقرار التعددية الحزبية وحرية الصحافة وتغيير نظام الانتخابات والعفو عن المعتقلين ، وقامت بانهاء الحصار الاقتصادى عن مناطق العفو فى شمال البلاد ، وطبقا للدستور الجديد سوف تجرى انتخابات البرلمان هذا العام ، ثم انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٣ . وقد قبلت المعارضة الاتفاق ، ثم اعلنت اخيرا عن تراجعها وعدم الالتزام بوقف إطلاق النار حيث ان مقترحات الحكومة اقل من المطلوب . وعلى الرغم من ذلك فمازالت الساحة السياسية ساكنة .

● كينيا : اثمرت ضغوط الدول المانحة للمعونات فى تغيير موقف الرئيس والحزب الحاكم بقبول التعددية الحزبية واقر البرلمان التعديل الدستورى المطلوب وتشكلت الأحزاب السياسية واطلق سراح المعتقلين ثم ساد البلاد جو من التعبئة السياسية والاثارة بين المعارضة والحكومة وتبادل الجانبان الاتهامات عقب اندلاع القتال بين القبائل فى غرب ووسط البلاد ، ولهذا اعلنت الحكومة حالة الطوارىء ثم تراجعت عنها بعد شهر ، واخيرا اعلن ان الانتخابات البرلمانية سوف تجرى فى موعد لن يتأخر عن مارس ١٩٩٣ .

● اثيوبيا : حددت الحكومة المؤقتة برنامجها الذى قبلته القوى السياسية فى البلاد . وهو اقامة نظام فيدرالى على اساس الديمقراطية التعددية ، وبناء اقتصاد جديد ، ومنح الحكم الاقليمى للقوميات مع تقسيم البلاد الى ١٤ مقاطعة (باستثناء ارتيريا) وتم حل الجيش والبوليس الموروث عن العهد السابق وتمارس قوات الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب اثيوبيا مسئولياتها لحين انشاء مؤسسات عسكرية جديدة . وقد تمت المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية ، وسوف تجرى فى الشهر القادم انتخابات المقاطعات لاقامة الحكومات الاقليمية ومن المقرر اجراء انتخابات البرلمان الفيدرالى ورئاسة الدولة فى عام ١٩٩٣ وتواجه الحكومة تعقيدات ومشكلات مع بعض المنظمات السياسى مثل انصار العهد السابق وبعض القوميات مثل العفر والأورومو وقد سبق ان عقدت الحكومة مع جبهة تحرير الأورومو اتفاقا بشأن الحكم الذاتى الأقليمى بعد الانتخابات . ولكن فى داخل قومية الاورومو تتنافس خمسة تنظيمات سياسية وفشلت محاولات التنسيق او التعاون بينهما ، وفى شهر ابريل ١٩٩٢ حدث صدام مسلح بين قوات الجبهة الحاكمة وقوات جبهة تحرير الأورمو وكاد يتحول الى حرب اهلية الا ان الطرفين توصلا الى اتفاق لوقف اطلاق الناروترتيبات اخرى ، وتم الأتفاق باشراف سفارة الولايات المتحدة الأمريكية فى اديس ابابا .

● ارتيريا : تواصل الحكومة المؤقتة ترتيب الأوضاع والعلاقات على مستويين الأول توثيق وتنمية العلاقات مع السودان واثيوبيا واليمن والدول الأوروبية الأمريكية . والثانى بناء مؤسسات الحكم والادارة فى ميادين التعليم والقضاء والاقتصاد والشرطة كما ان لديها القوات المسلحة التى تعتبر من أقوى الجيوش فى المنطقة واعلنت الحكومة ان مشروع دستور الدولة سوف يطرح على الجمعية الوطنية بعد الاستفتاء على حق تقرير المصير فى ابريل ١٩٩٣ وسوف ينص على الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان والاقليات ومع ذلك تواجه الحكومة تعقيدات ومشكلات العلاقة مع الفصائل الارتيرية الأخرى التى لا تشارك فى الحكم ، كما رفضت الحكومة مقترح تشكيل حكومة بائتلاف وطنى او عقد مؤتمر قومى لبحث مستقبل البلاد ، ولم تتوصل الحكومة الى حل مشكلة عودة اللاجئين حتى الآن مع الأمم المتحدة ، وفى نفس الوقت تطلب اشراف الأمم المتحدة على الاستفتاء .

● السودان : حققت القوات المسلحة السودانية انتصارات متوالية على المتمردين وبسطت سلطتها على مناطق ومدن فى الجنوب وقد سبق ان مهدت الحكومة لاتمام هذا الاجراء العسكرى بعدد من الخطوات السياسية فى الداخل والخارج . فقد أقرت ثلاثة مبادىء اساسية لبناء مستقبل السودان وهى عدم التراجع عن قوانين الشريعة ورفض الديموقراطية التعددية واختيار

النظام الفيدرالى كما عقدت عددا من الاتفاقيات مع دول الجوار الجعرافى لمنع المساعدات والدعم لنشاط المتمردين وحظرت نشاط منظمات الأغاثة بتهمة معاونة المتمردين ولكن سمحت اخيرا بعودة نشاطهم بعد السيطرة على مناطق الجنوب ، افادت الانباء ان هذا الأجراء قد تم بعد لقاء الرئيس البشير ونائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية على هامش اجتماع القمة الانسانية فى اديس ابابا . ومن ناحية ثانية استثمرت السياسة السودانية بنجاح الخلاف الدموى العميق الذى يشب بين صفوف المتمردين منذ اغسطس الماضى بعد انشقاق مجموعة اكول ومشار (مجموعة الناصر) وترى هذه المجموعة الانفصال وقيام دولة جنوبية كاملة السيادة واتحاد كونفدرالى مع شمال السودان وقد اثرت هذه الدعوة فى موقف جرانج تجاه مستقبل السودان فاعلن عن تعديل فى موقفه وهو ان الحل الفيدرالى يجب ان يكون* فى اطار سودان موحد علمانى ديموقراطى واذا لم يتحقق هذا المطلب فسوف يعمل من اجل كونفدرالية بين دولتين مستقلتين تأسيسا على حق تقرير المصير .

وقد أشار أعلان ادير سبتمبر (١٩٩١) الذى صدر عن تجمع للمثقفين الجنوبيين الى هذه الخيارات الثلاثة » وتأسيسا على أن التقسيم بات حتميا بسبب عدم قابلية الحكومة للتفاوض على الطبيعة الاسلامية للدولة وفرض الشريعة نظاما قانونيا واخيرا اعلنت الحكومة ان الانتصار العسكرى ليس هو الحل وانما هو خطوة نحو الحل السياسى التفاوضى ولهذا تجدد الحديث بوساطة الرئيس بابا نجيدا لعقد مائدة مستديرة تجمع اطراف النزاع المسلح بالسودان وهذا العرض ليس جديدا فقد سبق اكثر من مرة ترتيب انعقاد المفاوضات فى نيجيريا ولكن تأجلت الاجتماعات لاسباب منوعة وتفيد الأنباء أن موعد الاجتماع المتوقع هو خلال شهر مايو ١٩٩٢ ومن قبل كانت هناك اشكاليات مثارة حول موضوعات جدول الأعمال وتحديد الأطراف المشاركة والأطراف التى تحضر بصفة مراقب .. الخ ، وسوف نرى تطور الأحداث والاتصالات .

- الصومال : الكارثة مستمرة اذ يتقاتل ثلاثة اطراف فى جنوب البلاد ويتقاتل طرفان فى شمال البلاد ، وتعمل الأمم المتحدة لانشاء وجود لها بالعاصمة لتقديم الاغاثة والمعونات
- وأخيرا : كيف ستكون الخريطة السياسية للمنطقة ودولها عام ١٩٩٣ ؟

خريطة الموازين في أبوجا

قبل اطراف النزاع المسلح الثلاثة فى السودان مقترحات الرئيس بابا نجيدا لحضور اجتماع فى عاصمة نيجيريا يوم ٢٤ مايو الحالى للتفاوض للتسوية السلمية للحرب الأهلية الدائرة منذ ١٩٨٣ . وينعقد الأجتماع تحت مظلة الوحدة الأفريقية التى يتولى رئاستها حاليا الرئيس بابانجيدا .

● ميزان التنسيق والتفاعل : يقوم الرئيس بابا نجيدا بأدوار الرئاسة والتنسيق وضبط التفاعل والايقاع وإحلال العقد بين اطراف التفاوض ، وكذلك مع الأطراف الأجنبية ذات التأثير فى تهيئة جو التفاوض والدعوة للتسوية السلمية ، وهو يعرف أن بدء العملية واطلاق ديناميات التفاوض يستلزم الوقت والنفس الطويل ، وبين يديه اوراق وتصورات عديدة تولدت عن دراسة نتائج الاتصالات والمقترحات السابقة مثل مبادرة الرئيس أوباسانجو ، ومحادثات نيروبى تحت رعاية الرئيس كارتر وماتلاها فى ندوة اطلانطا ، واخيرا المباحثات التى دارت على هامش اجتماع القمة الانسانية فى اديس ابابا بين الحكومة وممثلى جرانج الذين دعتهم اثيوبيا للحضور ، ومن ناحية ثانية فإن تجربة نيجيريا تمثل صورا ونماذج منوعة يجد فيها كل من اطراف التفاوض جانبا يعطى أملا او دعما لصالحه ومواقفه ، فقد عرفت نيجيريا حكم العسكر والحرب الأهلية والدعوة للانفصال ، ثم التسوية السياسية التى أدت لقيام جمهورية اتحادية ، وتمت صياغة دستور يوزع السلطة والثروة بين الولايات ، واعيد تقسيم نيجيريا مرارا حتى ارتفع العدد من (٣) ولايات الى (٣٠) ولاية فى العام الحالى ، كما استوعبت نيجيريا القوات الانفصالية بعد الحرب الاهلية فى القوات المسلحة للدولة ، وفى نيجيريا عدد متنوع من الاديان السماوية والمعتقدات الروحية الافريقية واللغات والاصول الأثنية ، وفيها حركات أصولية ناشطة . وحتى اليوم تمارس الحكومة عملها بادارة هذه الأزمات .

● ميزان الحكومة السودانية : للمرة الثانية فى تاريخ السودان الحديث تفلح حكومة العسكر بالتعاون مع وسيط خارجى فى اللقاء على مائدة المفاوضات مع اطراف النزاع المسلح للتسوية السلمية لقضية الجنوب ، وكانت المرة الأولى فى

اديس أبابا حيث تم عقد اتفاقية التسوية السياسية واقرار الحكم الذاتى الاقليمى عام ١٩٧٢ . والواضح ان الحكومة الحالية قد استوعبت التجربة السابقة وتطبق دروسها والقياس مع الفارق ، لقد طبقت الحكومة سياسة الهجوم خير وسائل الدفاع وكسبت المباراة ، وبدأت سياسة الهجوم على مستوى الدبلوماسية الاقليمية والعالمية ، واستعملت عديدا من المؤسسات وأجرت الاتصالات مع القوى الأجنبية المهتمة بالموضوع ، وفضلا عن هذا وثقت علاقاتها مع دول الجوار الجغرافى خاصة اثيوبيا والدول الأفريقية ذات التأثير ، ثم تحولت الحكومة الى المستوى العسكرى فهاجمت وحققت انتصارات واسعة فى موسم الجفاف قبل بداية موسم الأمطار فى أواخر مايو الحالى . وعلى الجانب الأخر اجادت الحكومة استغلال الخلاف الدموى الذى نشب بين جرانج ومجموعة الناصر ، واجرت اتصالات مع المجموعة فى عواصم اوروبية وافريقية ، وطبقا لتصريحات الدكتور حسن الترابى اخيرا فى لندن ان التفاهم مؤكد بين الجانبين . كما دعمت الحكومة موقفها بتعيين (٧٠) عضوا جنوبيا من مجموع (٣٠٠) عضو بالمجلس الأستشارى واخيرا قبلت المشاركة فى المفاوضات مع المتمردين سواء فى صورة وفد واحد أو فى صورة وفدين .

● ميزان الجيش الشعبى ـ جرانج : يدخل المفاوضات وطروحاته الفكرية المعلنة كانت السودان الموحد العلمانى الفيديرالى الديموقراطى ، لكنه اضاف اليها بعد انشقاق مجموعة الناصر وأعلان ادير للمثقفين الجنوبيين ـ بديلين هما الكونفدرالية واستفتاء حق تقرير المصير ، ويتأرجح موقفه العسكرى نتيجة للهجوم العسكرى الحكومى وانتصاراته فى الميدان ، ولكن وسائل الأعلام تشير الى انه أوقف الهجوم وبدأت الخسائر المادية والبشرية تظهر فى الجانب الحكومى . ولكن النقطة الهامة فى ميزان القوى هى ان الحل العسكرى الحاسم ليس فى الأمكان نظرا لطبيعة الغابات والاحراش ، وانه لابد للحكومة من تسوية سياسية تقوم على مبدأ الأخذ والعطاء اذا كانت تريد الأحتفاظ بوحدة التراب الوطنى السودانى فى مقابل توزيع السلطة بين العاصمة والأقاليم وقد اعلن جرانج قبوله لمقترحات نيجيريا وان كان لا يقبل مشاركة مجموعة الناصر بوفد مستقل ، ولكن اعتقد ان رئاسة الاجتماع لديها الكثير من الأمثلة العالمية لادارة مفاوضات بين اطارف متعددة بدون الجلوس متواجهين حول مائدة واحدة للتفاوض والحوار .

● ميزان مجموعة الناصر ـ أكول ومشار : هناك أسباب متعددة ومعلنة للانشقاق والذى قادته المجموعة ضد جرانج . لكن ما يتعلق بالموضوع هو طرحهم لمبدأ الانفصال واستقلال جنوب السودان تأسيسا على حق تقرير المصير . وتاريخيا هناك خلافات بين قبائل الدينكا التى ينتمى اليها جرانج

والقبائل الأخرى وخاصة بالمديرية الاستوائية ، وقد تراكمت عليها خلافات سياسية ووظيفية حديثة ، وقد سبق لحكومة السودان عام ١٩٨٣ استغلال هذه الخلافات حينما تراجع جعفر نميرى عن اتفاقية ١٩٧٢ واصدر قراره بإعادة تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات . ومن ناحية ثانية احدث الانشقاق ضعفا ظاهرا فى موقف المعارضة الجنوبية المدنية والعسكرية ، وفشلت كل محاولات التصالح التى قام بها مجلس كنائس كينيا والوسطاء من الجنوبيين والافارقة . كما نستطيع تأكيد ما تم من افتقا بين المجموعة وممثلى الحكومة فى فرانكفورت فى يناير الماضى ، ولهذا تناثرت اتهامات فى وسائل الأعلام بشأن ما قدمته المجموعة من مساعدات للجيش السودانى فى هجومه الأخير الذى وصل للجنوب عبر أراضى اثيوبيا . ولكن المجموعة تنفى هذه الأتهامات .

● ميزان القوى الأجنبية : فى عام ١٩٧٢ فى مناسبة محادثات اديس ابابا حضر المفاوضات ووقع شهودا على الاتفاقية ممثلون عن امبراطور اثيوبيا ومجلس الكنائس العالمى ومجلس كنائس كل افريقيا ومجلس كنائس السودان . وفى التمهيد لعقد المفاوضات والحل السلمى للقضية فى الاجتماع القادم فى نيجيريا ، نشير إلى اهتمام اطراف أجنبية مثل الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا بجوار ما قامت به دول افريقية مثل اثيوبيا وارتيريا .

ونشير الى اللقاءات التى تمت بين ممثلى الدول الأوروبية الأمريكية فى اجتماع قمة الانسانية فى اديس ابابا مع ممثلى فصائل المعارضة واطراف النزاع المسلح فى السودان والصومال . كما نشير الى زيارة الدكتور حسن الترابى الى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حيث أدلى يوم ٢١ مايو بشهادة أمام الكونجرس الأمريكى عن موضوع الحركات الاسلامية فى شمال افريقيا بناء على دعوة تلقاها من رئيس اللجنة الفرعية لافريقيا التابعة للكونجرس .

ومعنى ما نقول هو أن الأطراف الأجنبية المنوعة التى ستحضر بصفة مراقب فى اجتماع أبوجالها اهتمامات ومواقف ، ولها اتصالات بكل الأطراف لاستكمال المعلومات واستطلاع وجهات النظر المختلفة حول هذه النزاعات .

محادثات الأطراف السودانية فى ابوجا

○ تحادثت الأطراف السودانية الثلاثة برئاسة نيجرية من ٢٦ مايو حتى ٤ يونيه ١٩٩٢ على مستويين الأول : فى قاعات مغلقة بالنسبة للجلسات العامة واللجان الفرعية للشئون السياسية والقضائية وتوزيع الثروة الوطنية ، والثانى عبر وسائل الاعلام حيث حاول كل طرف عرض وجهة نظره ووزع بيانات وعلق على اراء الاخرين ، وعلى الرغم من سخونة الجو السياسى فلم يمتنع عضو من الحضور عن مصافحة الاعضاء الاخرين ، ولم ينسحب وفد من المشاركة فى المحادثات ، ولم يتم تنفيذ التهديدات التى اعلنتها الاطراف السودانية قبل اللقاء فى ابوجا . ولكن المفاجآت والاثارة الاعلامية حدثت مرتين ، الاولى : فى قاعة الاجتماعات عندما توحد الوفدان الجنوبيان فى وفد واحد وموقف واحد .

والثانية : على مستوى الاعلام عندما وزع وفد الجيش الشعبى (جرانج) مقترحاته لانشاء اتحاد سودانى فيدرالى علمانى ديمقراطى تستحق الدبلوماسية النيجرية التقدير لدورها الناجح فى التنظيم وادارة الازمات منعا لاجهاض الاجتماع ، لقد اجادت استعمال تقاليد المدرسة البريطانية فى مجالات التفاوض لانتقاء وصك الجمل والصياغات الوسطية التى تحتمل اكثر من تفسير ثم تمريرها بالقبول من جانب جميع المشاركين ، كما استخدمت للتعريف بجدول الاعمال كلمة المحادثات بدلا من المفاوضات ، والفارق بين المعنيين كبير فى اللغة والاعراف الدبلوماسية ، وبذلك تم انضمام مجموعة الناصر للاجتماع ، واجيز جدول الاعمال ، واضيفت كلمة استفتاء الى بنوده ، واخيرا اعيدت صياغة البيان الختامى حتى وقعه جميع الاطراف الحضور فى ابوجا ، وهكذا تميزت هذه المحادثات عما سبقها بين ممثلى الجنوبيين وحكومة العسكر فى ١٩٨٩ عندما تقابلوا فى اديس ابابا وفى نيروبى بوساطة الرئيس كارتر ، ولم يتمكنوا حتى من اقرار جدول أعمال .

عرض كل طرف رأيه ومواقفة بالتفصيل فى مواجهة الاطراف الاخرى وتبادل المشاركون الوثائق وعلقوا على وجهات نظر بعضهم البعض ، وقد نشرت وسائل الاعلام ان الحوار قد غطى جميع قضايا وجوانب الحرب الاهلية فى السودان ، مثل الاقرار بالتنوع العرقى واللغوى والدينى والثقافى فى السودان ، وأنه لايمكن حل النزاع الا بأسلوب التفاوض والتسوية السياسية ، وموضوع النص على دين الدولة فى الدستور ، وضرورة العمل فى اتجاه اجراءات مؤسسية وسياسية للتعامل مع التنوع مسترشدين بالتجربة النيجيرية

الفيدرالية ، وقضايا توزيع السلطة بطريقة تضمن التطور السلمى ، وقسمة عادلة للثروة القومية من خلال تشكيل لجنة مشتركة لتوزيع الدخل العام للدولة ، وقضايا اعادة بناء المناطق التى دمرتها الحرب ومشكلات المهجرين واللاجئين ، كذلك نوقش مبدأ وجود فترة انتقالية ينص عليها فى اتفاقية السلام ، وذلك لتهدئة المخاوف وبناء الثقة كما ان الطرفين السودانيين سوف يتشاوران مع قيادتيهما بشأن تحديد بنية ونوعية الاجراءات الانتقالية المطلوبة إضافة إلى التأكد من رغبات الشعب المعنى فيما بعد .

واخيرا تم الاتفاق على استمرار الدور النيجيرى حتى بعد انتهاء رئاسة الرئيس بابانجيدا لمنظمة الوحدة الافريقية ، وان تجتمع الاطراف مرة ث نر . والنتيجة الهامة الان هى ان كل طرف عنده معرفة كاملة وتفصيلية عن مواقف الاطراف الأخرى ويستطيع ان يتبين بدقة حدود ومستويات الحد الاقصى والحد الادنى ومابينهما فى مواقف الاخرين ، وهذه نقطة اساسية لابد منها لبداية المفاوضات اذ انها تكشف امام الاطراف الاحتمالات والبدائل والخيارات للاتفاق والمساومة كما تفصح عن امكانيات الربط او الفصل بين النقاط والمواقف طبقا لرؤية كل طرف ولذلك قال الطرف النيجيرى ان الخلاف والنقاش كانا ظاهرة طبيعية وان كل طرف سودانى بعد التشاور مع قياداته سيعود بتفويض كامل واقتراحات عملية من أجل التوصل لاتفاق سلام .

حدث تغير اساسى فى موقف الوفدين الجنوبيين (مجموعة توريت ومجموعة الناصر) ، فالاصل منذ يوليو ١٩٨٣ ان الجيش الشعبى يطالب بسودان ديمقراطى علمانى فيدرالى ولكن فى اغسطس ١٩٩١ انشقت مجموعة الناصر (كول ومشار) لاسباب عديدة منها تغيير مطلب الحركة من السودان الواحد الى حق تقرير المصير واستقلال الجنوب ، وفى ١٢ سبتمبر ١٩٩١ قررت القيادة العليا للجيش الشعبى تعديل الاهداف الى ثلاثة بدائل هى سودان ديمقراطى علمانى فيدرالى اوكونفدرالية بين دولتين او حق تقرير المصير والاستقلال ، ولم تفلح الوساطات المتعددة فى اعادة توحيد الجانبين او إيقاف القتال بينهما ثم نشب خلاف بينهما قبل التوجه الى ابو جا بسبب اقتراح مجموعة الناصر قبول فترة انتقالية من الحكم الذاتى فى نهايتها يتم استفتاء سكان الجنوب حول تقرير المصير ، وذلك انسجاما مع اتفاق المجموعة مع ممثلى الحكومة فى فرانكفورت بقبول فترة انتقالية للحكم الذاتى لم تحدد مدتها وتتم فى اطار فيدرالى موسع يليها الاستفتاء ، ولكن جرانج لم يقبل هذا الاقتراح ، واطلق كثيرا من التهديدات ضد مشاركة مجموعة الناصر فى محادثات ابو جا ، ولكن بعد بدء الاجتماعات فى ابوجا توصل الطرفان الجنوبيان الى اتفاق بتشكيل وفد موحد واتخاذ موقف موحد للمطالبة بالاستفتاء لمنح الجنوبيين حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية سوف تحدد

مدتها بالمفاوضات وان تشمل منطقة جنوب السودان المديريات الثلاث منضما اليها مناطق ابيبى وجبال النوبا فى الغرب وجبال الانقسنا فى الشرق ، وكان التفسير المعلن لتغيير الاولويات والمواقف هى تصلب موقف الحكامة بشأن اطبيق هو تصلب موقف الحكومة بشأن تطبيق الشريعة الاسلامية ورفض الديمقراطية التعددية ، وقد ترتب على هذا الموقف الجنوبى الموحد انهيار التحالف القائم منذ عام ١٩٨٩ بين الجيش الشعبى والتجمع الوطنى السودانى المعارض لحكومة العسكر فى السودان . كذلك انهار التفاهم القائم بين الحكومة ومجموعة الناصر منذ اتفاقهما فى فرانكفورت ومن ناحية ثانية يفتح هذا الاجراء الباب لاعادة التفاوض بين الجنوبيين حول باقى قضايا الخلاف بين المجموعتين

وتزامن مع المحادثات فى ابو جا اعلان مواقف وسياسات من جانب بعض الدول ونشير الى موقف مصر التى أعلنت حرصها على سيادة السودان وسلامته الاقليمية ووحدة اراضية وحذرت من اى محاولة لتقسيمه او تفتيت ترابه الوطنى ، وكانت نيجيريا قد اعلنت خلال المباحثات انها ليست مكانا للتفاوض على تقسيم السودان او اى دولة افريقية اخرى .

اما الولايات المتحدة الامريكية فقد اعلنت انها لاترغب فى اتخاذ موقف نهائى من القضايا الاساسية فى داخل السودان ، وانا سوف تقبل بما يتفق عليه الأطراف المفاوضون فى ابوجا ، بما فى ذلك حق تقرير المصير والانفصال فى اطار ديمقراطى تتفق عليه هذه الاطراف ، ولكنها لن تتحذ موقفا رسميا بالدعم او الترويج لمبدأ الانفصال . وهذا الموقف الامريكى الجديد يذكرنا بالمباحثات التى جرت فى العام الماضى بين فرنسا وامريكا بشأن التنسيق بينهما فى مجال نشاط شركات البترول فى افريقيا ، وتقديم المعونات الى جنوب السودان ، ومقترح فرنسى بتأييد قيام دولتين منفصلتين فى السودان ، ولكن وزارة الخارجية الامريكية فى ذلك الوقت رفضت تأييد مقترح الانفصال ، ودعمت وحدة اراضى السودان فى اطار فيدرالى .

واعتقد ان الموقف الامريكى الجديد هو رسالة الى الاطراف السودانية تطلب من الحكومة ابداء المرونة اللازمة لاتمام التسوية السياسية ، ويحذر الجنوبيين من اتخاذ قرار الانفصال من جانب واحد ويذكر الاطراف جميعا بالدور السياسى الامريكى فى القرن الافريقى وشرق اوروبا .

وعلى الرغم من ان البيان الختامى للمحادثات ليس وثيقة قانونية ملزمة ، الا انه دليل على ان المحادثات قد عبرت مرحلة الاجراءات ودخلت فى مرحلة المناقشة الموضوعية للقضايا المعقدة المتعلقة بالنزاع المسلح فى السودان . وهو نزاع مستمر منذ عام ١٩٥٥ حتى اليوم فيما عدا فترة الحكم الذاتى الاقليمى لجنوب السودان من ١٩٧٢ حتى ١٩٨٣ وتعرف النخب السودانية المتوالية

عن الجانبين الحكومى والجنوبى انه جرت مرارا وتكرارا محادثات ومفاوضات ووساطت خارجية سابقة لحل قضية الجنوب فى ظل النظم السياسية المدنية والعسكرية التى قامت فى البلاد منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ . ولكن فى هذه المرة تتقابل نخب جديدة . ولذلك اعتقد ان مباحثات ابوجا قد وضعت الاطراف السودانية عند نقطة البداية نحو تسوية سياسية للحفاظ على وحدة الدولة السودانية ولتوزيع السلطة والثروة بين العاصمة والاقاليم ، والمتوقع ان كلا من الجانبين الحكومى والجنوبى سوف يعد تصوراته النهائية للتسوية السياسية فى ضوء ما جرى فى ابوجا ، كما ستقوم دول صديقة مثل نيجيريا ومصر وغيرهما بالمعاونة بالمقترحات والآراء فى مجال التسوية السياسية التى تحفظ وحدة الدولة السودانية .

عام من التغيير في القرن الافريقي

● فى مايو ١٩٩٢ مر عام على التغيير السياسى الذى تشهده اثيوبيا فقد دخلت قوات الجبهة الديموقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا الى اديس ابابا فى مايو ١٩٩١ واقامت الحكومة الانتقالية على اساس ميثاق التحالف لبناء نظام حكم فيدرالى ديموقراطى تعددى .. وفى هذه المناسبة تحدث الرئيس زيناوى قائلا ان بلاده يتوافر فيها الفقر والسلاح وانه بلد مفلس تبلغ ديونه الخارجية ٨,٣ مليار دولار ولكن يظل هدف النظام السياسى القائم هو الديموقراطية والتنمية ..

● وفى هذا المقال نعرض بعض الملاحظات حول عدد من القضايا فى القرن الافريق وفى مقدمتها ان اتمام التغيير الاثيوبى بهذه الصورة ادى الى دفع موجات التغيير الاخرى الى غاياتها المعلنة فا قامت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا حكومة فى اسمرا ، وانهار نظام حكم سياد برى فى الصومال وتطورت اوضاع جيبوتى الى نزاع مسلح من اجل التغيير الديموقراطى .. وهكذا تبدو اثيوبيا فى صورة مركز جيوبوليتكى حاكم ومؤثر فى المنطقة من حيث نتائج المبادة او الفعل او بالنسبة لتراكمات رد الفعل . وقيمة هذا المركز الحاكم يعرفها تمام المعرفة اقطاب الساحة الدولية خلال فترة الحرب الباردة وما بعد انتهاء الحرب الباردة ، فقد توالى الدور الامريكى ثم الدور السوفيتى ، واخيرا ظهر الدور الامريكى مرة ثانية بينما تتشبث فرنسا بدورها فى جيبوتى ، وتعود ايطاليا للبحث عن دور يتناسب مع الظروف المتغيرة ، والتنافس بين هذه الاطراف قائم ولكنه ليس على مستوى صراع الشرق والغرب ايام الحرب الباردة .

● وخلال هذا العام ظهر محور سودانى اثيوبى اريترى للعمل المشترك لضبط التفاعلات والصراعات فى المنطقة ، كما يمثل درعا وطوق نجاة للنظم السياسية القائمة والمتعاونة فيما بينها ، وبدأ النشاط الثلاثى بفتح الحدود لانتقال الافراد والتجارة وللضبط الأمنى المتبادل من خلال اسلوب تبادل المعلومات ومنع العمل السياسى والعسكرى من اراضى اى دولة ضد الدول المجاورة . ولما انعقدت قمة الانسانية فى ابريل الماضى فى اديس ابابا انضمت كينيا وجيبوتى لدعم هذا المحور ، كما تم الاتفاق على انشاء لجان اقليمية منوعة تدرس

المشكلات والنزاعات المسلحة فى دول المنطقة وتتولى اعداد خطط ومبادرات للتطويق والحل فى اطار اقليمى

● وتستعد اثيوبيا لاجراء الانتخابات على مستوى المقاطعات يوم ٢١ يونية ١٩٩٢ وحتى لاتكرر الاحداث التى شهدتها الانتخابات المحلية التى تمت فى (١١) مقاطعة وتأجلت بسبب المنازعات المسلحة فى (٣) مقاطعات فقد طلبت الحكومة الاثيوبية المساعى الطيبة والوساطة من الحكومة الامريكية ، وكانت الوساطة الامريكية على مستوى حسن الظن بها فقد رأت ان اساس المنازعات بين الحكومة الاثيوبية وقومية الاوروموو وقومية العفر هو فى الاساس موضوع القوات والميليشات المسلحة التى اصبحت حاليا بدون دور او وظيفة بعد انهيار النظام السابق ثم تحويل قوات الجبهة الثوريةالديمقراطية الى جيش اتحادى مؤقت لحين انشاء جيش دائم جديد للدولة .. وان الحل الناجح له جانبان الاول سياسى هو التزام القوميات بميثاق التحالف والابتعاد عن اساليب الحرب الاهلية او التهديد بالانفصال وتفتيت وحدة الدولة او اثارة الاضطراب بالتداخل فى شئون البلاد المجاورة ، والجانب الثانى عسكرى يقضى بتنظيم ميليشيات مسلحة رسمية على مستوى المقاطعات والقوميات مع وجود واستمرار تنظيم القوات المسلحة على المستوى الاتحادى للدولة وقد قبل جميع الاطراف الحل الامريكى الذى يقضى بتنظيم (١٥) الف جندى لقومية الاوروموو ، وبتنظيم (٥) الاف جندى لقومية العفر وتتولى المعونات الامريكية دفع المرتبات والمخصصات الشهرية لافراد هذه القوات المسلحة وتقوم بتزويدهم بالسلاح الخفيف والتدريب والصيانة وبهذا تم نزع فتيل الاشتعال من هذه المعضلة

● وعلى جانب اخر فى جيبوتى كشفت الصحافة الفرنسية عن خبر مثير يقول ان الحكومة الفرنسية اتفقت مع مؤمن فرح بهدون وزير الخارجية وامين عام الحزب الحاكم فى جيبوتى على ان تمنحه مليون فرنك فرنسى مقابل تأييده تنفيذ البرنامج الفرنسى للتحول الديموقراطى فى جيبوتى واذا غضب الرئيس جوليد وعزل الوزير بسبب هذا التأييد العلنى فان المبلغ سوف يدفع تعويضا وضمانا للمستقبل والسبب الظاهرى لهذا الاتفاق السرى هو رغبة فرنسا فى الاسراع بعملية التحول الديموقراطى حيث ان موقف الرئيس جوليد مازال يتراوح بين القبول والتحفظ على المقترحات الفرنسية كما انه مازال يمتنع عن الحوار المباشر مع المعارضة مكتفيا بالدور الفرنسى للوساطة بين الجانبين .

● ولكن السبب الحقيقى لهذا الاتفاق هو ان وزير الخارجية ابلغ الحكومة لفرنسية تفاصيل مبادرة ثلاثية اثيوبية سودانية اريترية لحل الازمة فى ـيبوتى ، وان المبادرة قدمت للرئيس بدون علم فرنسا ويقال انها لاتضع فى عتبارها مصالح فرنسا الدائمة فى القرن الافريقى وهذا التصرف ايقظ

الاشباح القديمة التى طالما ارقت السياسة الفرنسية منذ ايام الرئيس ديجول وهى اشباح تصفية الوجود الفرنسى فى القارة الافريقية بدعم ومساندة من السياسة الامريكية . وكانت المخاوف والتوجسات قد سكنت تحت ضغوط التحالف الاوروبى الامريكى ضد المعسكر الشيوعى . فلما انتهت الحرب الباردة تحركت الاشباح مرة اخرى ومن ناحية ثانية قام الرئيس جوليد باعادة تنظيم القوات المسلحة باسلوب زيادة الاعداد والتزويد بسلاح جديد ، والسؤال المطروح من اين الافراد والسلاح ، خاصة ان فرنسا تغطى ميزانية الانفاق العسكرى منذ عقد اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين . وتقول الحكومة ان الافراد والسلاح من جيبوتى وان ثمن السلاح من من ميزانية الدولة ، وتقول المعارضة ان الافراد من قبائل صومالية بعد انتهاء القتال ضد سياد برى وان ثمن السلاح هو من معونات قدمتها بعض الدول البترولية والدول المانحة ومازال الموضع مفتوحا قيد البحث والتصرف .

مشكلات التغيير في القرن الافريقي

تواجه دول القرن الافريقي ثلاث مشكلات كبرى هي عودة وتوطين اللاجئين والمشردين ، واعادة بناء هياكل الدولة ، وضبط أوضاع القوات والميليشيات المسلحة . وتصب هذه المشكلات بتعقيداتها المنوعة في التصورات السياسية المطروحة في هذه الدول لبناء مجتمعات وطنية تقوم على أساس الديموقراطية والتنمية . والاطار العام لهذه المشكلات يجمع بين دول اثيوبيا واريتريا وجيبوتي والصومال ، وان كانت التفاصيل والمكونات الفرعية تختلف من دولة لأخرى بالنسبة لكل مشكلة ونتيجة للاوضاع العالمية المعاصرة فإن دور العامل الدولي والخارجي ظاهر ومؤثر في التوجه والتوصل لحلول مرحلية أو نهائية لهذه المشكلات على المستوى الوطني أو المستوى الاقليمي ..

● ان عودة وتوطين اللاجئين والمشردين هي مجموعة مترابطة من المشكلات تنشغل بها حاليا منظمات الامم المتحدة والمنظمات الانسانية المنوعة وتطلب فيها تعاون السلطات الحكومية القائمة .. في هذه الدول خاصة في ميادين الاغاثة والتأهيل . وتكشف الارقام المعلنة من جانب هذه المنظمات عن وجود (٨) ملايين اثيوبي و٤ ٣/١ صومالي يتعرضون لخطر الموت جوعا أو مرضا خلال هذا العام ، ووجود نصف مليون اريتري لاجيء بالسودان لم تنظم عودتهم لبلادهم حتى الان ، وفضلا عن هذا تشكو كينيا من تدفق عشرات الالوف يوميا على مناطقها الشمالية قادمين من الصومال والسودان واثيوبيا كما تذكر جيبوتي وأوغندا اعداد اللاجئين الى بلادها في فترات سابقة من تاريخ الحروب والنزاعات المسلحة في المنطقة . ومن جانب اخر عقدت اللجنة الخاصة بالصومال والمنبثقة عن مؤتمر القمة لرؤساء دول القرن الافريقي اجتماعا في اديس ابابا الاسبوع الماضي ، وكان الموضوع الرئيسي في جدول الاعمال هو تأمين ممرات ارسال المعونات وتوزيعها داخل الصومال ، وقد ناشد الرئيس زيناوي عند افتتاح الاجتماع ممثلو الفصائل الصومالية الحضور بحل خلافاتهم لتأمين تدفق الاغاثة للبلاد . وفي هذه المناسبة وصف ممثل الامين العام للامم المتحدة الصومال بأنها دولة بدون دولة وأرض مكدسة بالسلاح والدم والجوعى ..

● وتعقيدات هذا الجانب الانساني تتداخل وتهدد عمليات إعادة بناء هياكل الدولة ومؤسسات الحكم والنظم السياسية الجديدة في المنطقة . اذ ان المفترض اتمام عملية اعادة النباء على أسس الديموقراطية التعددية وفي مقدمتها ضبط الامن والاستقرار وضمان وجود وحياة المواطنين ثم حرياتهم وحقوقهم وبعد ذلك تتم عمليات تسجيل اسماء المواطنين في جداول الانتخابات ، تمهيدا لاجراء عمليات الاقتراع على مستوى الاقليم ثم على مستوى الدولة وهذه الانتخابات هي الاسلوب المتفق عليه لاستطلاع رأي

المواطنين حول المستقبل السياسى وصياغة الدساتير وتوزيع السلطات وبناء المؤسسات الحكومية واخيرا الانطلاق فى تنفيذ خطط وبرامج التنمية . ودور العامل الدولى الخارجى أساسى فى تنفيذ ومتابعة هذه التطورات السياسية اذ انه يرفض الاسلوب التسلطى ونظام الحزب الواحد وتركيز السلطات فى العاصمة وحرمان الاقليات والقوميات من المشاركة السياسية .. وفى هذا الاطار تأخذ أثيوبيا مركزا متقدما عن باقى دول المنطقة بشأن الخطوات المتوالية للتحول الديموقراطى وتشير وسائل الاعلام العالمية الى ان الولايات المتحدة الامريكية ستقدم لاثيوبيا حوالى (٨٠٠) مليون دولار فى صورة منح وقروض ومعونات اسهاما فى عمليات بناء هيكل الدولة الجديدة وفى هذا الاسبوع تم تقديم (٩٥) مليون دولار لشراء اغذية واصلاح ميزان المدفوعات وتتضح قيمة الاجراء الامريكى فى دعم ومساندة نجاح النموذج الاثيوبى فى الداخل والدور الاثيوبى فى المنطقة وفى الاطار العام للمنطقة يعتبر النموذج الاثيوبى نقطة جذب وتأثير فى تطور الدول المجاورة ..

ومن ناحية ثانية فإن مشكلات اللاجئين تهدد العلاقات السلمية المتبادلة بين دول المنطقة اذ ان التعاون بينها يضمن تأمين الحدود وعدم اختراقها او تعرضها لهجمات مسلحة وقد شهدت الاسابيع الماضية تصاعد التوتر بين كينيا والصومال نتيجة لتوالى هجوم المسلحين الصوماليين على الاراضى الكينية وقد هددت كينيا بالرد العسكرى اذا لم تتوقف هذه الاختراقات المسلحة واستطرادا نشير الى وجود اتفاقية تعاون عسكرى بين كينيا واثيوبيا مازالت سارية المفعول .

● وأما قضية القوات والميليشيات المسلحة فهى من مواريث الحرب الاهلية والنزاعات المسلحة فى هذه الدول وتقتضى التهدئة السياسية والتغيير السياسى ادماج واستيعاب افراد هذه المنظمات العسكرية فى وظائف السلك العسكرى أو السلك المدنى وقد واجهت بلاد افريقية كثيرة هذه الحالات مثل نيجيريا والسودان سابقا وانجولا حاليا وتشير عملية الاندماج والاستيعاب مشكلات وشكاوى وتوترات منوعة نتيجة للصراعات التاريخية بين الاطراف القومية أو القبلية فى دول القرن الافريقى وفى هذا المقام نشير الى المقترح الامريكى الذى قبله اطراف النزاع الداخلى فى اثيوبيا واعتقد أنه تجربة جديرة بالدراسة والمتابعة اذ يقضى بتشكيل قوات مسلحة على مستوى الاقاليم يحدد فيها عدد الافراد ونوعية السلاح ومستويات القيادة الاقليمية أو القومية كما يتم تشكيل جيش اتحادى يشارك فيه ابناء القوميات جميعا بنسب معينة على مستوى التشكيلات والقيادات العسكرية الاتحادية وان نجاح تنفيذ هذه الفكرة فى هذه المرحلة من تاريخ اعادة البناء الاثيوبى سوف يجنب اثيوبيا مخاطر منوعة وسوف يدفع بعملية التحول الديموقراطى المدنى الى الامام نتيجة لتهدئة القطاعات المسلحة والعسكرية فى الدولة وقيام الولايات المتحدة الامريكية بالانفاق على التنفيذ ومن ناحية ثانية يمكن ان تكون التجربة نموذجا يستفاد منه او من نتائجه فى بلاد اخرى من المنطقة .

اريتريا ..
قبل الاستفتاء

● فى شهر يونيه الحالى اصدر برنامج الغذاء العالمى التابع للامم المتحدة نداء عالميا يطلب الغوث العاجل للمواطنين فى اريتريا حيث ان سبعة اشخاص من كل عشرة اريتريين يعيشون على معونات الاغاثة وان الطعام المتوافر لهم فى داخل البلاد يكفى لمدة أسبوعين فقط وسوف ينتهى المخزون بنهاية شهر يونيه الحالى وان معونات الاغاثة المقدمة من الامم المتحدة والمنظمات الانسانية قد غطت الاحتياجات فى النصف الاول من عام ١٩٩٢ وان الوعود والارتباطات المعلنة من جانب الدول المانحة والمنظمات الانسانية لا تؤمن اكثر من نصف الاحتياجات المطلوبة حتى نهاية العام الحالى وذلك بسبب الاحتياجات الانسانية وجهود الاغاثة فى مناطق اخرى من افريقيا والعالم واكد برنامج الغذاء العالمى دعمه وتأييده للنداء الانسانى الذى أصدرته الحكومة المؤقتة فى اريتريا فى مطلع شهر مايو الماضى بشأن أزمة الغذاء وخطورة الوضع الاقتصادى فى البلاد .

● واذا عرفنا ان هؤلاء المواطنين اذا كتبت لهم الحياة حتى يوم ٣ ابريل ١٩٩٣ فسوف يتوجهون الى صناديق الاستفتاء للاجابة على سؤال واحد هو هل توافق على أن تصبح اريتريا دولة مستقلة ذات سيادة والمطلوب منه هو ان يضع اشارة الموافقة على كلمة نعم المطبوعة على ورقة الاستفتاء كما ان هؤلاء المواطنين سوف ينتخبون بعد ذلك ممثليهم فى برلمان البلاد الذى سيكلف بصياغة واعلان دستور الدولة المستقلة وهو الوثيقة الاساسية التى سوف تحدد هوية المجتمع واتجاهاته الثقافية والسياسية واسس الديمقراطية التعددية والنظام الاقتصادى والاجتماعى .. الخ وتقول الحكومة المؤقتة فى اعلاناتها الرسمية انها شكلت لجنة للاشراف على استفتاء ستتولى مسئولية تحديد اسماء الناخبين المقيدين فى جداول الاقتراع وتضمن اللجنة حرية اسهام المواطنين فى عمليات الاقتراع كما انها سوف تتصل بالارتيريا المقيمين خارج البلاد فى السودان والبلاد العربية والاوروبية والامريكية والافريقية لتنظيم عملية الادلاء بأصواتهم فى الاستفتاء وانها طلبت من المنظمات الدولية والمنظمات الاقليمية بدون استثناء ارسال مراقبين لحضور عملية الاستفتاء كما انها طلبت من الامم المتحدة الاشراف على الاسفتاء وما يتلوه من اعلان الاستقلال للدولة الجديدة

● ولكن الموقف يزداد تعقيدا اليوم فى اريتريا فقد أضيفت مشكلة إطعام الافواه الجائعة الى مشكلة اللاجئين الاريتريين خارج البلاد ومن أهم تجمعاتهم فى السودان اذ يبلغ تعدادهم نصف مليون لاجىء ولكن عودتهم مؤجلة حاليا وقد تتأجل بصفة نهائية الى مابعد الاستفتاء وقيام الدولة المستقلة والسبب هو الخلاف المالى وعبء تكاليف العودة والتوطين والتأهيل فقد أجرت حكومة السودان والحكومة المؤقتة اتصالات مع المنظمات المختصة بالامم المتحدة لاعادة اللاجئين وكان المخطط عودة الجميع الى اريتريا فى عام ١٩٩٢ وهاقد مضى نصف العام ولم يعد للبلاد اكثر من ٧٠ الفا وثار الخلاف بين الحكومة المؤقتة والامم المتحدة ، فقد اعتذرت الحكومة المؤقتة بعدم اتمام ترتيبات الاستقبال والايواء والاعاشة وانه على الامم المتحدة تحمل النفقات ولكن الامم المتحدة اعتذرت بعدم القدرة على الوفاء بالتقديرات المالية التى تتكلفها هذه العملية وبالتالى أصبحت هناك مشكلة سياسية هى ان هؤلاء اللاجئين هم مواطنون لهم الحق فى المشاركة السياسية فى الاستفتاء وفى الانتخابات وفى الحياة السياسية الديمقراطية التعددية بشرط عودتهم الى بلادهم واستقرارهم فى مواطنهم وعملهم وكسب موارد رزقهم ولا يكفى ان تقول الحكومة المؤقتة ان اللجنة الوطنية للاستفتاء سوف تشرف أيضا على عمليات الاستفتاء والاقتراع خارج البلاد بين افراد الجاليات الاريترية المقيمة فى الدول الاخرى ان هناك تنظيمات واجراءات ادارية يجب ان تتم مثل تبين سن الناخب الذى حددته الحكومة بثمانى عشرة سنة وان يدرج اسمه فى قوائم الناخبين وان يحمل هوية اثبات جنسية صادرة من وزارة الداخلية طبقا لقانون الجنسية الذى أصدرته الحكومة المؤقتة اخيرا والذى يعرف اجراءات وقواعد العمل البيروقراطى والادارى فى افريقيا يعرف ان هذه التنظيمات والاجراءات سوف يتسبب عنها عديد من التعقيدات والادعاءات والاتهامات المتبادلة

● ان المخاوف التى ترتبط بهذه العملية الانتخابية لها خلفية سياسية نتجت عن الخلاف الذى لم يحل بين الجبهة الشعبية الحاكمة الان فى أسمرا وباقى الفصائل الاريترية التى كانت تعمل ضد السيطرة الاثيوبية وان كثيرين من هؤلاء اللاجئين كانت ومازالت لهم ولاءات او ارتباطات سياسية ببعض هذه الفصائل كما ان الشائعات تنتشر حول قضايا التمييز بسبب الدين أو القبيلة أو العنصر الاثنى وعلى الرغم من ان الحكومة المؤقتة تنفى بشدة مثل هذه الشائعات والمخاوف فإم اللاجئين لم يعودوا بكاملهم خاصة المقيمين فى السودان وهناك انقسام فى الرأى بين قيادات وكوادر هذه الفصائل الاخرى تجاه موضوع العودة الى اريتريا فالبعض يرفض ويقترح مؤتمر مصالحة وتشكيل حكومة وفاق وطنى والبعض الاخر يوافق ويرى ان معركة المستقبل سوف تتحدد بنتائج الاستفتاء وتشكيل البرلمان الاول للدولة المستقلة خاصة ان الحكومة المؤقتة قد اعلنت ان البلاد سوف تشهد قيام الاحزاب بعد

الاستفتاء على أساس وطنى ولن يسمح بقيام احزاب على أساس دينى أو قبلى أو أثنى كما ان الجبهة الشعبية الحاكمة سوف تحل نفسها لانتهاء مهمتها التاريخية بالتحرير والاستقلال لاريتريا لذلك فإن العودة والمشاركة السياسية هى مسئولية وطنية يتحملها الجميع

● ادعو جميع الدول العربية والمواطنين العرب الى الاسهام فى الاغاثة العاجلة للاريتريين ومساندة الاستفتاء والاستقلال أولا وقبل كل شىء وبعد ذلك يحل الاريتريون مشكلاتهم فيما بينهم بدون تدخل خارجى .

الأصدقاء والأعداء في القرن الافريقى

● فى منطقة القرن الافريقى لاتهدأ ولاتنام سياسات الدول ذات المصالح ، وان النظر فى بعض اوراق الملفات السياسية المفتوحة فى دول المنطقة يوضح مانقول .

● ملف الانتخابات الاقليمية فى اثيوبيا : إثر يوم الاقتراع فى ٢٦ يونية الماضى ، نشب خلاف شديد بين الجبهة الثورية الديموقراطية الحاكمة وجبهة تحرير الاورومو المشاركة فى الحكومة الانتقالية والتى سحبت ممثليها من الوزراء واعضاء البرلمان ، وتبادل الطرفان الاتهامات بشأن تزوير الانتخابات وعدم الالتزام بتنفيذ اتفاق ضبط الميليشيات المسلحة لقومية الأورومو ، التى تمت من قبل باشراف امريكى ومساندة اريترية وتصاعد الخلاف الى حد التهديد بالقتال واندلاع الحرب الاهلية من جديد ، ولكن الحرب الاهلية لم تحدث حتى الآن ، والسبب الاول هو المساعى الطيبة التى تقوم بها الدول المانحة مع الطرفين فقد تشكلت لجنة سلام بعضوية كل من السفراء الامريكى والانجليزى والكندى والسويدى وممثل للجماعة الاوروبية وممثل للأمم المتحدة ، وبعد المحادثات مع رئيس الحكومة فى اديس ابابا ، سافرت اللجنة لمقابلة الامين العام لجبهة تحرير الاورومو بمقر قيادته فى جبال اقليم الاورومو . ومن ناحية ثانية ارسل رئيس لجنة افريقيا بالكونجرس الامريكى خطابا لرئيس الحكومة الانتقالية بشأن عملية الانتخابات ومخاطر الحرب الاهلية وردت الحكومة بالتزامها بطرح مشروع الدستور الفيديرالى على جمعية تأسيسية منتخبه خلال عام ١٩٩٣ ، وان الدستور سوف ينص على الحزبية التعددية واللامركزية السياسية واقتصاد السوق . وان الحكومة طلبت من الدول المانحة خبراء للمعاونة فى صياغة مشروع الدستور .

● ملف المفاوضات لتسوية الحرب الاهلية فى السودان : فى اجتماع ابوجا الأول اتفقت الاطراف السودانية على معاودة الاجتماع بعد شهر مع استمرار الوساطة النيجيرية من اجل الحل التفاوضى بينهم . وقد بدأت نيجيريا ارسال مبعوثيها للاتصال مع الاطراف لتحديد الموعد القادم للاجتماع الثانى ، وقام وزير الداخلية النيجيرى الذى ترأس الاجتماع الأول بزيارة الخرطوم ثم القاهرة لاجراء مباحثات حول الموضوع ثم سافر الى طهران وقابل المسئولين وفى مقدمتهم رئيس الجمهورية وطلب منهم المساعدة فى الوساطة بين الأطراف

السودانية ، وحصل على التأييد والاستعداد للمساعدة فى انهاء الحرب الاهلية فى السودان .

وفى هذه الفترة اجرت السفارة الامريكية فى نيروبى الاتصالات لأهداف سياسية وانسانية مع قرنق وجماعته ومع اكول وجماعته ، واشارت وسائل الاعلام العالمية الى اتصالات بين الرجل الثانى فى جماعة قرنق والسفارتين الامريكية والالمانية فى نيروبى ، وذلك على الرغم من نفيه انباء خلافه مع قرنق واحتمال انشقاقه عليه . ومن جانب اخر يتصل بهذا الملف طلب الحكومة السودانية من الدول المانحة مساعدة قيمتها (٢٠٠) مليون دولار لتوطين المشردين من الجنوب نتيجة للحرب الاهلية ، كما تجرى الحكومة محادثات مع صندوق النقد الدولى بشأن رفع اسم السودان من قوائم الصندوق والبنك الدولى الخاصة باسماء الدول غير المتعاونة وذلك بعد ان طبق السودان التغييرات الهيكلية المطلوبة للاصلاح الاقتصادى .

● ملف المساعى الطيبة بين الحكومة والمعارضة فى جيوبوتى : توالى السياسة الفرنسية نشاطها فى هذا المجال وقد حصلت اخيرا على مساندة من السودان واليمن لجهودها ، وترتيبا على هذا اعلن رئيس الجمهورية يوم ٤ سبتمبر القادم موعدا للاستفتاء على دستور جديد ينص على نظام ديموقراطى تعددى وحماية حقوق الانسان . وسوف تجرى الانتخابات البرلمانية يوم ٢٠ نوفمبر من هذا العام بين الاحزاب السياسية المتنافسة . وقد اصدرت الحكومة عفوا عاما ، كما بدأت فى انهاء الحصار الاقتصادى على مناطق العفر فى شمال البلاد ومازالت المساعى الطيبة متسمرة لحل ماتبقى من نقاط الخلاف بين الجانبين فى جيوبوتى .

● ملف المصالحة الوطنية فى الصومال : هناك اكثر من مستوى معروف ينشط فى مجال المصالحة مثل الجامعة العربية والمؤتمر الاسلامى والامم المتحدة . ولكن نرغب فى الاشارة إلى ملف جديد مفتوح على مستوى دول الجوار بالقرن الافريقى ، وقد بدأ هذا الملف باجتماع قمة الانسانية فى ابريل الماضى ووافق المشاركون فيها على تشكيل لجنة دائمة برئاسة اثيوبية من اجل المصالحة الوطنية فى الصومال . وفى مايو الماضى عقدت اللجنة اجتماعا فى مدينة بحر دار الاثيوبية حضره (١١) فصيلا صوماليا ولم يشارك فيه جناح رئيس الحكومة المؤقتة . وتم الاتفاق على برنامج عمل لايقاف اطلاق النار وتشكيل حكومة انتقالية جديدة فى مقديشو ، وفى مناسبة انعقاد القمة الافريقية سافر ممثلو هذه الفصائل الصومالية الى داكار ، ولكن وزراء الخارجية الافارقة اعترفوا بممثل حكومة على مهدى محمد لحضور الاجتماع الرسمى ، ثم عقدوا اجتماعا غير رسمى حضره هؤلاء الممثلون وقدموا وجهة نظرهم على اساس مقررات اجتماع بحر دار . وفى عملية صياغة قرار القمة بشأن الصومال دار خلاف شديد ولكن تمكنت دول الجوار بالقرن الافريقى من الحصول على اقرار

افريقى بدورها فى قضية الصومال ، ولهذا ينص القرار على دعوة الامين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية والمؤتمر الاسلامى ودول الجوار بالقرن الافريقى لمواصلة الجهود لعقد مؤتمر المصالحة الصومالية . وحاليا تساند دول الجوار موقف الجنرال فارح عيديد لعقد مؤتمر المصالحة وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة ، وهذا الرأى يختلف عن رأى الجامعة العربية وايطاليا بشأن الاعتراف بحكومة على مهدى محمد .

● فى ضوء هذه العينة الانتقالية من سياسات الدول الأخرى ، يشغلنى موضوع المصالح القومية للدولة المصرية ، وكيف ترى السياسة المصرية تحديد الثابت والمتغير منها ؟ وهل هى فى سلم أولويات أم هى فى مجموعة ترابط ؟ وماهى تصورات الدور المصرى فى نظر كل من السياسة الامريكية ، والسياسات الاوروبية ، وسياسات دول القرن الافريقى ؟ لان هذا يكشف علاقة القرب او البعد ، وعلاقة التحالف او التناقض مع السياسات الأخرى فى المنطقة .

الدول المانحة تعمل فى الصومال

● تتكفل وسائل الاعلام العالمية بنشر ومتابعة اوضاع الكارثة الانسانية التى تعيشها الأمة والدولة فى الصومال ، وصار من المألوف يوميا فى الصباح والمساء ان نتعرف على احصاءات الموتى نتيجة الحرب والجوع : من لم يمت من النساء والأطفال والرجال فى ارض الصومال ، مات فى الطريق برا وبحرا الى معسكرات اللاجئين فى كينيا واليمن . وفى هذا الاطار اتيح للرأى العام العربى ان يتعرف على المنظمات الانسانية العاملة فى الميدان مثل الصليب الأحمر ، ومنظمات الأمم المتحدة ، ومنظمة أطباء بلا حدود ، وصندوق انقاذ الطفولة ، كما يتابع الرأى العام العربى حاليا جهود المعونات والاغاثة التى تقوم بها المملكة العربية السعودية وهيئات الاغاثة الاسلامية ، والتى تقوم بها الحكومة المصرية ونقابة الأطباء المصريين ، وهى جهود مستمرة ومتواصلة .

● وفى منتصف شهر اغسطس ١٩٩٢ نشرت منظمة حقوق الانسان فى افريقيا (افريكا ووتش) بيانا بشأن الجهود الدولية للاغاثة الانسانية فى الصومال اشارت فيه الى تقصير من جانب جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامى فى ميدان الاغاثة الانسانية مقارنا بما تقوم به المنظمات الانسانية والحكومات الاوروبية/الامريكية ، وباستثناء المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجه البيان انتقادا الى باقى الدول العربية لعدم الاسهام الواجب لاغاثة اللاجئين الصوماليين الذين هربوا بحرا الى اليمن وبلغ عددهم حوالى نصف مليون ولم تتدفق عليهم المعونات والاغاثة من دول الخليج الغنية واشار البيان فى انتقاد شديد الى دولة الكويت التى لم تقدم المعونات الواجبة والمتكافئة مع ثرائها بينما هى التى تبرعت بمليون جنيه استرلينى لانقاذ حديقة الحيوان فى لندن .

● وبعد مضى حوالى عشرين شهرا على هول الكارثة وتعقيداتها ، وبعد فشل جميع الجهود العربية والافريقية والدولية للوساطة والتوفيق والمصالحة بين المتقاتلين واطراف الحروب القبلية والمنازعات الدموية ، قررت الدول المانحة التدخل المباشر تحت شعار التدخل الانسانى ، وهو مبدأ جديد لا يأخذ فى اعتباره ماسبق ان استقرت عليه قواعد القانون الدولى من عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى . وهذا المبدأ له صلة بصياغات قرار قمة نيويورك الصادر عن مجلس الأمن فى فبراير ١٩٩٢ ، وتتسابق كل من الولايات

المتحدة وانجلترا وفرنسا وايطاليا والمانيا فى ارسال المعونة والاغاثة بالجو والبحر ليس فقط الى معسكرات اللاجئين فى كينيا ، أو الى مقديشو العاصمة ، وانما الى المدن والمناطق الداخلية مباشرة فى بلاد الصومال ، ومن ناحية ثانية وافق مجلس الأمن على ارسال (٣٠٠٠) جندى لحماية الاغاثة والمعونة من النهب وضمان توزيعها ووصولها الى افراد الشعب الصومالى ، وبهذا يرتفع عدد قوات الأمم المتحدة الى (٣٥٠٠) فرد وأن هدف العملية الانسانية والمرحلة الحالية هو اغراق البلاد بالطعام ، تمهيدا لاقرار الأمن والنظام وبدء ارساء القواعد والبنية الاساسية لنظام الحكم والأدارة فى الصومال .

● ان المعضلة الحالية فى الصومال منذ سقوط نظام سياد برى فى يناير ١٩٩١ هى انهيار واختفاء مؤسسات الحكم وتفتيت اجهزة الضبط والربط ، وتعيش البلاد تحت سيطرة تنافس دموى بشع بين طرفين فى جنوب البلاد ، بينما استأثر طرف ثالث بشمال الصومال وان كان يلاقى فيها صراعات دموية ومجاعة حاليا ، وكل من هذه الاطراف الثلاثة يسانده تحالف قبلى وشخصيات عامة ، ويتصارع الجميع ضد بعضهم البعض وهناك اطراف اقليمية او دولية من خارج المنطقة تساعد هذا او ذاك ويضاف الى هذا ظهور عصابات مسلحة للنهب والسرقة ، وانتشار الفوضى والدمار .

● وفى وسط هذا الخراب القومى العام ، بدأ ينمو ويظهر دور ايطاليا ، ليس فقط فى ميدان الاغاثة الانسانية ، وانما ايضا فى المعاونة لاقرار الأمن والنظام وضبط الاوضاع الحكومية والادارية . لقد اعلنت الحكومة المؤقتة فى مقديشو على لسان رئيس الوزراء ثم وزير الخارجية عن مناشدة ايطاليا للتدخل وان ترسل عشرة الاف جندى إيطالى للاسهام فى اقرار الأمن والنظام فى البلاد ، وتنبع هذه المناشدة من المهمة التاريخية لايطاليا تجاه مستعمرتها السابقة ـ اى الصومال ـ وعلى الجانب الآخر لم يرغب الجنرال محمد فارح عيديد فى أن تمر هذه المناشدة بدون ان يستفيد منها ، ولهذا حدث تغير نسبى فى موقفه بشأن اتهاماته لايطاليا من قبل بمساندة منافسه رئيس الحكومة المؤقتة ، فارسل رسالة الى الحكومة الايطالية يطلب فيها التدخل وبذل المساعى لانهاء القتال واقرار النظام .

● وكانت الحكومة الايطالية عند حسن ظن الطرفين المتقاتلين فى الصومال فقد اعلن وزير الخارجية الايطالى عن استعداد بلاده للوساطة والتدخل ولكنه اشترط الموافقة الصريحة من جميع الاطراف الصومالية فى حنوب البلاد على استقبال القوات المسلحة الايطالية للقيام بالمهمة التاريخية المطلوبة .

● وعند هذا الموقف لم يظهر اى جديد بعد .. ومازلنا فى ترقب للاحداث .

سياسة الأداتين
فى منطقة القرن الأفريقى

● اشرت فى مقال سابق بالاهرام الاقتصادى (٢١/ ٩/ ١٩٩٢) الى احتمال قيام تجمع دول القرن الافريقى بتنظيم جناح عربى لتجمعهم يشمل الدول الافريقية غربى السودان على امتداد الصحراء الافريقية ، وان هذا يعنى انشاء حائط من المحالفات السياسية جنوبى مصر ، يمتد من منطقة جنوب البحر الاحمر حتى اقصى بلاد غرب افريقيا واعتقد ان تنوع وتقاطع التيارات والاتجاهات فى منطقة القرن الافريقى يتطلب شيئا من التفصيل بدلا من الاشارة ..

● لقد تتبعت فى هذه الصفحة تكوين وتوجهات تجمع دول القرن الافريقى لتحقيق مصالح هذه الدول المتجاورة خلال العمل المشترك لضبط التفاعلات والصراعات عبر الحدود المشتركة ولانشاء اليات مشتركة لدراسة المشكلات والنزاعات المسلحة فى دول المنطقة ولاعداد مبادرات لتطويقها والتعاون لحلها فى داخل الاطار الاقليمى ، ومنذ البداية كانت السياسة السودانية شديدة التحمس لاقامة هذا التجمع ، وكانت منطلقات التوجه هى الدور الايجابى الذى قامت به حكومة السودان فى التعاون مع الثورة الاريترية ومع الجبهة الثورية والديموقراطية لتحرير شعوب اثيوبيا ضد نظام منجستو هايلى ماريام فى اديس ابابا ، وقد تهيأت السياسة السودانية لممارسة دور الشقيق الاكبر او الدور الرئيسى الاول بين اعضاء متساوين فى التجمع ، وقد ساندت الدول المانحة هذه الرغبة المشتركة على المستوى الاقليمى ، ولكن تصور الدول المانحة وفى مقدمتها السياسة الامريكية أخذ فى مساندة وتهيئة اثيوبيا للقيام بالدور الرئيسى الاول بين هؤلاء الاعضاء المتساوين من دول المنطقة وساندت هذا التصور الحكومة المؤقتة فى اريتريا وبعد فترة من التوتر أو التردد المؤقت انضمت كينيا ثم جيبوتى الى مساندة هذا التصور الامريكى لانه يقوم على اساس الاعتراف بالدول القائمة والتحول الديموقراطى لنظم الحكم فيها بدون مساندة لاى انقلاب عسكرى يهددها او حرب اهلية تشتعل فيها وتضاف الى هذا نتائج واثار الخلافات السياسية القائمة بين الدول المانحة عامة والسياسة السودانية بشأن قضية الجنوب وقضايا التحول الديموقراطى فى السودان ومن جانب اخر توصلت دول التجمع فيما بينها الى مايمكن تسميته بالخط الاحمر ، وطبقا لتصريحات الرئيس الاثيوبى والرئيس الارتيرى يقصد به امتناع الدول عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى وعدم تأييد المعارضة او مساندة تيارات وحركات دينية او اثنية او لغوية منشقة .

● ولكن تطور الاحداث والاوضاع فى منطقة القرن الافريقى ، أدى بالسياسة السودانية للتحول الى مايمكن تسميته بسياسة الأداتين ، وهذا نموذج عرفته السياسة الدولية ايام وفترة الحرب الباردة ، فقد استعملته وطبقته السياسة السوفيتية منذ عهد ستالين ، وهو اداة الدولة واداة الحزب الشيوعى والقياس مع الفارق فالدولة السودانية تلتزم بضوابط المعاملات مع دول المنطقة وبديل الحزب هو المؤتمر الشعبى العربى الاسلامى فى السودان الذى ينشط على مختلف المستويات والبيئات الفكرية والتنظيمية بالنسبة للشعوب والجماعات والاقليات الاسلامية فى داخل المنطقة وهو يتعاون فى هذا مع حركات ومنظمات عالمية اسلامية اخرى ..

● وتذكر وسائل الاعلام العالمية وقائع وامثلة كثيرة منها تشكيل حركة الجهاد الاسلامى المعارضة للحكومة المؤقتة فى اريتريا واعلان الحرب عليها بدعوى انها علمانية ، ومنها تنظيم الاتحاد الاسلامى الصومالى الذى خاض قتالا مسلحا فى شمال شرقى الصومال بمنطقة ميناء بوصاصو فى الصومال . أما فى أثيوبيا فقد جرت مساندة الجبهة الاسلامية الذى يطل على خليج عدن لاقامة قاعدة جغرافية للجمهورية الاسلامية لتحرير أوروميا وهى غير حركة تحرير الاورومو وقد تدخلت الدول المانحة للتوصل الى تسوية سياسية بين الحكومة الانتقالية الاثيوبية وحركة تحرير الاورومو بينما رفضت الجبهة الاسلامية التسوية بدعوى ان اهدافها هو الانفصال واقامة دولة اسلامية ، وفى المناطق الاسلامية الاخرى تمت التسوية السياسية بين الحكومة الاثيوبية وشعب العفر وتمت الانتخابات الاقليمية ، واخيرا تمت الانتخابات الاقليمية فى اقليم او جادين الاثيوبى على الرغم من وجود معارك مسلحة بين قوات الحكومة الانتقالية وقوات الاتحاد الاسلامى الاوجادينى وبالنسبة لكينيا فقد تقدمت الجماعات الاسلامية بطلب تشكيل حزب اسلامى ورفضت الحكومة طبقا لقانون الاحزاب الذى يمنع قيام الاحزاب على اساس دينى او اثنى او لغوى وفى جيبوتى ساندت اثيوبيا وارتيريا موقف حكومة جيبوتى فى صراعها المسلح ضد قوات المعارضة العفرية بقيادة جبهة اعادة الوحدة والديموقراطية ، وذلك خشية ان تتفكك الدولة كما ان نجاح المعارضة يثير مشروع قيام دولة العفر الكبرى التى تتطلع لضم اجزاء من اثيوبيا وارتيريا وفى هذا المقام نشير الى نمو وازدياد العلاقات الطيبة بين حكومة جيبوتى والسياسة الامريكية فى حين انها تتوتر مع السياسة الفرنسية .

● خلاصة القول انه يتنافس فى داخل تجمع القرن الافريقى مفهومان وتياران أحدهما يرى بقاء واستمرار الاوضاع السياسية الحالية وتوجيه الجهود إلى التنمية والاستقرار وحل المشكلات الداخلية والتحول الديموقراطى وحماية حقوق الانسان ، وثانيهما يهدف الى التغيير فى شكل وعقائد نظم الحكم الراهنة وتغيير الخريطة السياسية للمنطقة ، وترتبط تصورات هذا التيار الثانى بامكانات انشاء حائط من المحالفات السياسية والارتباطات الفكرية فى المنطقة التى تمتد من شواطىء البحر الاحمر حتى شواطىء غرب افريقيا .

الأطراف السودانية في أبوجا ؟ (٢)

● اثمرت زيارة الوسيط النيجيرى لأطراف النزاع المسلح فى السودان ، فقد وافقوا على حضور المفاوضات فى ابوجا للمرة الثانية فى الفترة بين اواخر شهر اكتوبر الحالى واوائل شهر نوفمبر القادم ، وحتى الان ليست هناك اشتراطات معلنة بشأن المشاركة ، كما لانعرف جدول الاعمال وتشكيل الوفود المشاركة ..

● الاطراف المدعوة هى الحكومة وجماعات المتمردين الجنوبيين ، وهم ينقسمون حاليا الى جماعة توريت (جرانج) الذى ينازعه القيادة وليم نون وجماعته فى الاستوائية ، وجماعة الناصر (اكول ومشار) ، وهناك جماعة يتزعمها كاربينوبول الذى فر من سجن جرانج ووصل الى اوغندا ، ولانعرف حتى الان هل ستحضر وفود متعددة تمثل الجنوبيين ام سيتفقون على وفد موحد ؟ مثلما حدث خلال مفاوضات ابوجا (١) حينما انضم وفد جماعة الناصر وجماعة توريت فى وفد واحد برئاسة وليم نون وعلما بأن تعهد الجماعتين بالتفاوض لاعادة الوحدة بين فصائل الجنوبيين لم تنجح ، وظل الانقسام والعداء قائما ، وازداد اتساعا بانشقاق وليم نون وفرار كاربينو ..

● وموضوع المفاوضات فى ابوجا (٢) هو ماتقرر فى الجولة الاولى من المفاوضات من ان كل طرف سودانى تعرف على مواقف الاطراف الاخرى بعد عرض المواقف لكل منهم ، وان الاطراف سوف تتشاور مع قياداتها ، وسيعودون للاجتماع الثانى بتفويض كامل واقتراحات عملية من اجل التوصل لاتفاق سلام ، وهذا هو المفترض او المتوقع فى المفاوضات القادمة ، ولكن النظرة الى موقف الحكومة تشير الى أن عروضها مازالت بدون تغيير ، وهى تطبيق الشريعة الاسلامية فى شمال السودان فقط . وتطبيق النظام الفيدرالى ورفض التعددية السياسية والنظام الديموقراطى واما موقف الجنوبيين فمازال يتمحور حول الدعوة لاستفتاء لمنح الجنوبيين حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية تحدد مدتها بالمفاوضات بين الجانبين ، وان منطقة الجنوب لاتقتصر على المديريات الثلاث وانما تشمل ايضا منطقة ابى وجبال النوبا فى الغرب وجبال الانقسنا فى الشرق . واخيرا صرح مستشار مجلس قيادة الثورة فى السودان بان الحكومة لن ترغم الجنوبيين على قبول الوحدة ، كما انها لاتريد من اى جهة ان ترغمها على قبول الانفصال .. وهذا القول بدأ يثير تفسيرا وتكهنات متنوعة ، ولكننا لا نستطيع الجزم بصحتها قبل ظهور نتائج الجولة

القادمة من المفاوضات .
● ومنذ انتهاء الجولة الاولى للمفاوضات فى شهر يونية الماضى بدأت تظهر على المستوى الدولى ضغوط وتوجهات ترتبط بموضوع الاغاثة الدولية التى تقدمها الامم المتحدة والمنظمات الانسانية ، والشكوى من المخاطر والتأخير فى ايصال المعونات للجنوب ، ثم ظهر موضوع اتهام الحكومة السودانية بانتهاك حقوق الانسان وشن اجراءات ابادة وتطهير عرقى ضد سكان جبال النوبا فى غرب البلاد ، وبدأت تحركات دولية وسياسية واعلامية من جانب مجلس الكنائس الكاثوليكية الافريقى لطلب تدخل دولى على غرار ماحدث فى العراق والصومال والبوسنة والهرسك ، واخيرا وافق مجلس الشيوخ الامريكى على قرار يدعو الرئيس بوش لطلب اجتماع مجلس الامن لبحث الازمة فى السودان التى تتعلق بمقتل واعدام العاملين بالاغاثة الدولية وانتهاك حقوق الانسان فى جنوب وغرب البلاد . وردت الحكومة السودانية باتهام الاطراف الاجنبية بتشويه صورة وسمعة البلاد ونظام الحكم .
● وفى نفس الفترة الزمنية تداولت وسائل الاعلام العالمية اخبارا عن عقد اجتماعات سرية بين ممثلى الحكومة ووفود من جماعات الجنوبيين ، وتشير الى عقد اجتماع فى لاهاى واجتماع فى لندن خلال شهر سبتمبر الماضى ، كما تشير الى اتفاقات بشأن موضوعات التسوية السياسية من اجل ايقاف الحرب والنزاع الممتد فى السودان ، كما ذكرت الانباء العالمية ان تاينى رولاند رئيس رئيس شركات لونرو العالمية وصاحب المصالح الاقتصادية الواسعة فى افريقيا قام بوساطة بين جرانج والفريق البشير وانه كان يسعى لعقد اجتماع مشترك بينهما تمهيدا للتسوية السياسية التفاوضية وان كانت الحكومة وجماعات الجنوبيين قد نفت هذه الانباء باعتبارها اشاعات مغرضة ..
● وأخيرا نشير الى الوضع العسكرى والوضع الاقتصادى بصفتهما عاملين مؤثرين فى قوة واهتزاز المركز التفاوضى لكل طرف فى النزاع المسلح ، فالحكومة قد توقف تقدمها العسكرى منذ ان احتلت اغلب مدن الجنوب قبل جولة المفاوضات الاولى ـ وان كانت الانباء تقول انها تفكر فى خطوة عسكرية قريبة ، وأما جرانج فقد تراجع الى خارج المدن من الادغال والاحراش ، وان كانت الانقسامات بين الجنوبيين تؤثر بالضعف والتفكك فى قدرات الاطراف الجنوبية ، اما الوضع الاقتصادى فيتصف بمزيد من التضخم والازمة وتوجيه الموارد الحكومية نحو الانفاق العسكرى المتزايد ، مع مزيد من طلب القروض والمعونات ، وفى نفس الوقت تطبق الحكومة اجراءات تشبه مايوصى به صندوق النقد الدولى املا فى التوصل الى اتفاق مع الصندوق كما ظهر فى الاجتماع الاخير بين وزير المالية السودانى والصندوق .
● هذه هى ابعاد الصورة المعلنة قبل الجولة القادمة من المفاوضات وسوف نرى مستجدات الاحداث والنتائج ...

غرائب الأقوال فى الصومال

أعرض فى هذا المقال عينة انتقائية من أخبار الصومال ، اخترتها من التدفق المتنوع الذى بثثه وسائل الاعلام العربية والعالمية خلال شهر اكتوبر الماضى .

● دعا بيان لمجلس الأمن جميع أطراف النزاع فى الصومال الى عدم عرقلة انتشار قوات الأمم المتحدة ، نظر لأن وجودها ضرورى لتوزيع المعونات الانسانية ، ويعتبر المجلس كل من يعرقل نشر افراد القوات مسئولا عن تفاقم كارثة انسانية لم يسبق لها مثيل وقد علق السفير محمد سحنون ممثل الامين العام للأمم المتحدة بأن هذا البيان هو رسالة قوية وانذار اولى الى جميع القيادات المتحاربة فى الصومال ، وان المنظمة الدولية لن تحارب ولا تهدد باستعمال القوة ، وربما يصدر مجلس الأمن بعد ذلك قرارا بتشكيل لجنة للتحقيق فى جرائم الحرب هناك ، وانه اذا استمر رفض وعدم تعاون القيادات فان الأمم المتحدة سوف تنسحب من الصومال نهائيا

ومن ناحية ثانية اصدرت القمة الاوروبية بيانا تعرب فيه عن لقلق ازاء الوضع المروع فى الصومال ، واقترح البرلمان الأوروبى وضع الصومال تحت وصاية دولية لحين انتهاء أزمته ، كما نظمت الامم المتحدة مـتمرا دوليا شاركت فيه ٥٧ دولة و ٢٩ منظمة انسانية وغير حكومية للبحث فى محو اثار احد أسوأ الكوارث فى حياة البشرية وجمع مزيد من المعونات والأموال لمساعدة شعب الصومال

● تساهم فى نشاطات الاغاثة الانسانية بالصومال ٥١ منظمة اوروبية وامريكية كما زار البلاد أخيرا رئيسه جمهورية ايرلندا ووزير خارجيتها ووزير الخارجية الايطالى ووزير الصحة والشئون الانسانية الفرنسى ، ووزيرة الدولة للشئون الخارجية الانجليزية ووفد برلمانى اوروبى ووفد برلمانى امريكى ووفد من مجلس الكنائس العالمى ، ويذكر السفير محمد سحنون انه لم يزر الصومال اى وزير من دولة عربية او اسلامية ويرى ان هذا تجاهل مـسف للوضع فى الصومال

● ويعلق على هذا الجنرال محمد عيديد بأن العرب والمسلمين جعلوا ظهورهم ويغمضون عيونهم عما هو حاصل فى الصومال من مجاعة وهلاك وموت ودمار ، ويتمنى ان يجد مساعدات قوية من الدول الاسلامية وانه اذا لم يجد الصوماليون اخوانهم العرب الى جانبهم ، فلا بدان يتجه الصوماليون اتجاها اخر ، كما يشير الى ان مجىء هيئات الاغاثة المسحية ومد يد العون للصومال هو واجب انسانى يجب ان تشكر عليه هذه الهيئات

● اما على مهدى محمد رئيس الحكومة المـقته فيقول كنا نتوقع الكثير من الأمة العربية ، وكنا ننتظر ان تقف معنا الأمة الاسلامية ، وللأسف الشديد كانت صدمتنا كبيرة حينما لم نتلق مساعدات أو حتى مواقف مشرفة من الدول العربية والاسلامية ، والاستثناء الوحيد هو المملكة العربية السعودية وهو يشعر بالمرارة تجاه تعامل الدول العربية والاسلامية ، ويشعر بالحسرة لاقدام

المنظمات الانسانية الاوروبية والمسيحية على مساعدة الصومال مع غياب واضح للمساعدات الاسلامية ، وأما مؤتمر الأمم المتحدة الأخير فهو جهدا اوروبى انسانى اغاثى أنهدف منه تقديم العون الانسانى لهذا البلد

● تواصل المملكة العربية السعودية جهودها لارسال المعونات بطريق الجو والبحر الى كينيا ولتوزيعها على المتضررين من الحرب والمجاعة فى مخيمات اللاجئين بالمناطق الحدودية بين كينيا واثيوبيا والصومال ، كما ان هيئة الاغاثة الاسلامية التابعة لرابطة العالم الاسلامى هى الهيئة الاسلامية الوحيدة التى تعمل حاليا فى الصومال عن طريق مركزها فى جيبوتى ، وصرح مسئولوها بانها تعانى من ضعف الامكانيات حيث ان تمويلها يأتى من اموال صدقات المسلمين واما اللاجئون الصوماليون الى اليمن فقد ارتفع عددهم الى ٦٠٠ الف ، وتنفق عليهم المانيا وايطاليا وفرنسا وامريكا وانجلترا واليابان وسلطنة عمان واستطرادا نشير الى قصة بعثة نقابة الاطباء المصرية التى عملت فى الصومال ثم عادت لنفاد التمويل الذى قدمته الجامعة العربية ، وقد شرح الدكتور عصام العريان والدكتور احمد امام تفاصيل الموضوع فى الصحافة المصرية ووزعت لجنة الاغاثة الانسانية بالنقابة تقريرا عن عمل البعثة

● تزدحم وسائل الاعلام بأخبار وتكهنات عن المصالحة الوطنية فى الصومال ، وبدور الحديث عن محاولة مصرية وعربية لعقد مؤتمر المصالحة تحت مظلة الجامعة العربية فى القاهرة او فى الرياض ، ومحاولة اوغندية قام بها الرئيس موسيفينى لعقد مؤتمر مصالحة فى كمبالا ويشير السفير محمد سحنون عن تصورات الأمم المتحدة لعقد مؤتمر مصالحة فى اواخر العام الحالى او اوائل ١٩٩٣ ولكن عمر غالب عرته رئيس وزراء الحكومة الصومالية . وهو العليم ببواطن الأمور يستبعد احتمالات نجاح اى حل للمشكلة الصومالية قبل تسوية الوضع فى اثيوبيا وعودة اثيوبيا قوية فى منطقة القرن الافريقى ويشير الى ان هذا الرأى يرتبط بحسابات دولية ومن ناحية اخرى يقول ان رحلاته لحضور مؤتمر القمة الافريقى فى داكار ومؤتمر قمة دول عدم الانحياز فى اندونيسيا وزياراته لمصر وغيرها من الدول هى على نفقة الحكومة السعودية وأنه موجود حاليا فى الرياض اذ يجد صعوبة فى العودة الى بلاده بدون التوصل لحل حاسم لأوضاعها

● واذا صرفنا النظر عن هذا الضجيج الاعلامى وممارسات العلاقات العامة الخاصة بالحديث عن قرب المصالحة الوطنية الصومالية يكون السؤال المطروح هو

ماهى سياسات وتصورات الدول المانحة وفى مقدمتها السياسة الأمريكية بشان الحل السلمى التفاوضى فى الصومال ومتى يكون الحل .

● والى أن نجد الجواب الكافى الشافى نتابع ادوار الفواعل والوكلاء على المسرح الصومالى

الفصل الثالث

قضايا التحول الديموقراطى

الانتخابات فى بلاد البيضان والسودان

استقلت موريتانيا فى ١٩٦٠ وحكمها المختار ولد داده من خلال الحزب الواحد ، وفى ١٩٧٨ اطاح بحكمه اول انقلاب عسكرى ، وتوالت ثلاثة انقلابات بعده حتى تولى الحكم العقيد معاوية ولد الطايع عام ١٩٨٤ ، ولاسباب داخلية وخارجية قررت الحكومة اخيرا التحول الى النظام الديموقراطى والسماح بالتعدد الحزبى العلنى ، وتحدد يوم ٢٤ يناير الحالى موعد الانتخابات رئيس الجمهورية ويلى ذلك الانتخابات البرلمانية خلال عام ١٩٩٢ . ويتنافس اربعة مرشحين للفوز بمنصب الرئاسة وفى مقدمتهم معاوية ولد الطايع ، واحمد ولد داده .

أن البدء بانتخابات رئاسة الدولة قبل انتخابات البرلمان هو اختيار وتقدير واقعى للمشكلات الرئيسية التي تواجهها البلاد منذ الاستقلال ، وفى مقدمتها بناء وتاكيد دور السلطة المركزية والمؤسسات والأجهزة الحكومية على المستوى الوطنى مثل السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية وقد استلزمت العملية الانتخابية تناثرت الاتهامات والشائعات المتبادلة بين الأحزاب والمرشحين وانصارهم حول ما يسمى بالتجاوزات والاجراءات فى لجان التسجيل التى قد تفتح باب العنف فى داخل المجتمع ، وتحولت قضايا تحديد المواطن والناخب والهوية الوطنية الى مقدمة قضايا المعركة الانتخابية التى تدور حول تعريب الدولة والمجتمع ، وحقوق الافارقة الزنوج كمواطنين فى تعلم وتدريس لغات قبائلهم الوطنية ، وعودة اعداد من الذين طردوا الى السنغال بدعوى اكتسابهم الجنسية الموريتانية باسلوب التزوير ، وحقوق الافارقة فى تملك الأرض الزراعية ، وتوحيد نظام التعليم بدلا من النظامين المطبقين حاليا ، واعتبار ان التمييز ضد المواطنين الزنوج هو خرق لقوانين الجنسية وهو امر يتنافى مع تعاليم الاسلام الذى هو الوعاء والاطار التاريخى الحقيقى الذى يحفظ الوحدة الوطنية فى البلاد .

- ان هذه القضايا المثارة لها جذور تاريخية بدأت من يوم تكوين الدولة كما خطط لها الاستعمار الفرنسى ، فقد جمع المتناقضات الاثنية والعرقية فى اطار سياسى واحد ، لقد اقتطع منطقة شمال وشرق البلاد من محيطها القبائلى المغاربى العربى المسلم ، واقتطع منطقة جنوب البلاد من محيطها القبائلى الافريقى المسلم ، وادار البلاد كمنطقة تابعة للسنغال ، وكجزء من افريقيا الغربية الفرنسية ، وفرض اللغة والثقافة الفرنسية فى الادارة والتعليم والمعاملات . وطبقا لمفهوم المصطلح التاريخى الاسلامى ففى شمال وشرقى

البلاد يقيم البيضان وهم القبائل العربية البربرية الناطقة باللغة العربية ، ومنضما اليهم الحراتون وهم الرفيق الذى تحرر بعد استيعاب الثقافة العربية الاسلامية ، وفى جنوب البلاد وعلى ضفة نهر السنغال يقيم السودان وهم القبائل الأفريقية الزنجية التى تدين بالاسلام وتتحدث لغاتها غير المكتوبة وهى قبائل البولار (التكارير) والسوننكة والولوف . ولها امتداداتها القبلية فى الدول الأفريقية المجاورة لموريتانيا . ولأهل البلاد عامة تاريخ ايجابى مشهور فى تاريخ الاسلام فى شمال افريقيا والأندلس ، فقد قامت فى هذه المنطقة دولة المرابطين ، ولكن بمرور الزمن تفككت الدولة الجامعة وتحولت البلاد الى امارات ودويلات تستند الى الولاء القبلى ، ولما حاول الاستعمار الفرنسى الاستيلاء على هذه البلاد حارب المسلمون ضده حربا طويلة وعلى مستويات متنوعة ، ولكنه تغلب عليهم وحكم البلاد .

- وعندما اعلن الاستقلال بعد الاتفاق مع فرنسا ، واجهت الدولة ازمتين خطيرتين ، الأولى خارجية وهى رفض المملكة المغربية الاعتراف بالاستقلال واقتراح الانضمام اليها أو تقسيمها مع السنغال ، وظلت الأزمة مع العالم العربى حتى انضمت موريتانيا فى ١٩٧٣ الى الجامعة العربية واقامت ارتباطات سياسية مع دول المغرب العربى ، واصبح توجه الدولة نحو الشمال المغاربى وليس نحو الجنوب الفرانكوفونى ، واما الأزمة الثانية الداخلية فهى عملية بناء الحكم المركزى وما يتبعه من أجهزة ومؤسسات على المستوى الوطنى ، فقد تبين ان اغلبية العاملين فى الادارة والجيش والتعليم هم ابناء القبائل الأفريقية الزنجية المتحدثون بالفرنسية ، ولهذا شرعت الدولة فى اقامة التوازن الوطنى بين البيضان والسودان استجابة لمطالب ابناء القبائل العربية البربرية بحقوقهم فى مغانم الحكم وفى خدماته . وقد ادى هذا التوجه الى دخول الدولة فى ميدان تعريب التعليم ثم تعريب المجتمع والحياة الوطنية . وهنا تباينت وجهات نظر الجانبين فى داخل البلاد ، فيرى البيضان انهم الاغلبية طبقا لاحصاء ١٩٧٧ الذى يقدر اجمالى السكان بحوالى ٢ مليون نسمة وان الافارقة السودان لا يزيدون على ٢٠ ٪ من التعداد الكلى للسكان ، كما يرون ان نسبة كبيرة من هؤلاء الأفارقة ليسوا موريتانيين وانما جاءوا من السنغال فى ظل الحكم الفرنسى للعمل فى الزراعة والادارة والتجارة . بينما يرى السودان انهم مضطهدون بسبب اللون أو الأصل وان حقوقهم ووجودهم الوطنى يتعرض للتآكل والنكماش بسبب ضغط البيضان على الحكومة وبسبب سياسة التعريب التى يعتبرونها اسلوبا للتخلص من وجودهم فى الوظائف والادارة والتعليم ، كما يرون ان قرار الحكومة عام ١٩٨٣ بشأن تنظيم ملكية الأراضى الزراعية المروية فى حوض نهر السنغال ، انما هو اسلوب لتمكين البيضان من السيطرة على الأرض الزراعية بعد انتشار الجفاف والتصحر فى مناطق الشمال ، الأمر الذى ادى الى هجرة قبائل البيضان نحو الجنوب وتملك الأرض

الزراعية ، كما أنه بعد نشوب النزاع الموريتانى السنغالى عام ١٩٨٩ وما ترتب عليه من اجراءات نهب وطرد واعتداء على الممتلكات والاشخاص فى كل من البلدين ، يرى السودان ان ما تم فى موريتانيا انما هو عملية منظمة لتفريغ البلاد من الاقلية الزنجية بدعوى ان اصلهم من السنغال وليسوا مواطنين فى موريتانيا .

هذه التوترات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ترجمت نفسها فى انشاء تنظيمات واحزاب سرية وهى التى تحولت الى العلنية مع اقرار الديموقراطية والتعدد الحزبى ، وبين البيضان تيارات واحزاب تدعو الى التعريب والعروبة وعلى الجانب الاخر نشات بين السودان احزاب وتيارات تجمعت فى حركة تحرير زنوج موريتانيا (فلام) التى نشرت ووزعت عام ١٩٨٦ بيان الموريتانى الأسود المضطهد ، وكونت الحركة جناحا عسكريا سريا ولكن المؤامرة انكشفت وقدم اعضاء الحركة الى المحاكمة وصدرت الاحكام بالأعدام والسجن ، وتلا ذلك حركة تطهير واسعة فى الجيش والتعليم والادارة . الأمر الذى ترتب عليه ازدياد التوتر والنزاع فى داخل البلاد . وفى هذه المناسبة اهتمت منظمات حقوق الانسان مثل منظمة العفو الدولية بالموضوع ونشرت عددا من التقارير والبيانات عن ذلك .

فى هذا الاطار التاريخى تأتى مبادرة الحكومة بالتحول الى النظام الديموقراطى والعمل الحزبى العلنى بهدف تطويق وتخفيف التوتر ، وفتح السبل أمام مشاركة البيضان والسودان فى الحكم وشئون الحياة العامة والالتزام بحكم القانون ، ولكنه من قبيل الصدفة التاريخية البحتة ان تجرى الانتخابات فى موريتانيا فى مناخ سياسى اقليمى تطغى عليه احداث الجزائر بعد اجراء الانتخابات البرلمانية ثم سيطرة الجيش على الحكم والغاء الانتخابات هناك . وهذا معناه ان المنطقة عامة سوف تتأثر بهذا المناخ وهذه الاحداث ، وان المستقبل سوف يكشف تطور مجريات الأمور والأوضاع القادمة ، علما بأن الحكومة قد حظرت تكوين أحزاب اسلامية فى موريتنانيا .

الديموقراطية والجيش في الكونغو

خلال انعقاد قمة الفرانكوفونية الاخيرة فى باريس اعادت فرنسا التأكيد بشكل حاسم وقطعى ان تقديم معوناتها المتنوعة يرتبط بموضوع حقوق الانسان والنظام الديموقراطى فى الدول الافريقية الفرانكوفونية ... وهكذا اصبح النموذج المعتمد والمعروض على هذه الدول التحول الى الحكم المدنى الديموقراطى متعدد الاحزاب وبدون استخدام الاسلوب الانقلابى ، وذلك حتى يبقى التوجه الفرانكوفونى بدون تدخل من جانب دول اجنبية اخرى تتنافس مع السياسة الفرنسية فى افريقيا ، والاطار العام لهذا النموذج هو تشكيل مؤتمر وطنى موسع يضم ممثلى الاحزاب والجمعيات والشخصيات العامة والقبائل والمهنيين والنقابات والاديان ، وان يمارس هذا المؤتمر سلطات تشريعية وسياسية مؤقته خلال فترة انتقالية تنتهى باعداد الدستور الجديد واجراء الانتخابات البرلمانية . وقد نجح هذا الاسلوب فى تجربة بنين التى شهدت التحول ، بينما فى حالات اخرى تستمر الضغوط الشعبية فى النيجر والكاميرون وتوجو وجيبوتى ومدغشقر وان كانت النتائج مازالت تتراوح بين التقدم والتراجع ، ومازالت بعض الدول تمتنع عن الاستجابة لضغوط التحول مثل ساحل العاج ولكن الى حين .

وباختصار لقد شهدت الكونغو انعقاد المؤتمر الوطنى الذى اقر التحول وخلع عن البلاد رداء الحزب الواحد والفلسفة اللينينية الماركسية ، وتكون مجلس اعلى يمارس سلطات الادارة والتوجيه حتى اجراء الانتخابات البرلمانية فى مارس ١٩٩٢ . وتم نقل السلطات التنفيذية الى رئيس للوزراء وحكومته المدنية مع تقليص سلطات رئيس الجمهورية الى صورة رمزية . ولكن قبل نهاية عام ١٩٩١ قامت الحكومة باجراء تعديلات فى قيادة الجيش ترتب عليها تمرد فرق عسكرية خرجت من ثكناتها تؤكد الولاء لرئيس الجمهورية الذى هو اصلا من الجيش ، وتطلب الامر عزل رئيس الوزراء المدنى وحكومته . وفى فترة التوتر والقلق الذى ساد البلاد قبل التوصل الى اتفاق على التعديل الوزارى الذى انهى التمرد ، فان رئيس الوزراء اختفى فى مكان سرى آمن ، ولم يظهر الا بعد ان حصل على ضمانات بسلامته الشخصية ، وكان هذا تحوطا من جانبه خشية ان يتكرر السيناريو الذى شهدته دولة تجوهو حينما اقدم العسكريون المتمردون على اعتقال رئيس الوزراء حتى تم الاتفاق بينه وبين رئيس الدولة ،

وقد لاحظ رجال الاعلام ان وجه رئيس الوزراء فى توجو متورم ولكنه افادهم بان التورم ناتج عن اصابته بنوبة من مرض الحساسية .

ـ ان جوهر الموقف هو الصراع بين جانبين فى داخل المجتمع : الاول نخبة المؤسسة العسكرية وأنصار القديم الذى يوشك ان يندثر ، والثانى النخبة والمؤسسات المدنية وانصار النظام الجديد الذى يوشك ان يولد ، وان بيئة الصراع مازالت فى مرحلة التشكل والتخلق إذن مجموعة المبادىء والعلاقات والضوابط الحاكمة لتوزيع السلطات فى الوضع الجديد لم يتم بعد الاتفاق بشأن تحديدها وتفاصيلها فى ضوء الاقتباس من النماذج العالمية لتوزيع السلطات المدنية العسكرية . خاصة انه فى النظام القديم احتلت المؤسسة العسكرية المركز الأول فى ترتيب السلطة والأهمية والنفوذ والدور ، فقد استند اليها رئيس الجمهورية فى تسيير شئون الحكم على الرغم من وجود الحزب الواحد الذى تحول مع الزمن الى ادارة بيروقراطية تشبه السلطة التنفيذية ، وكانت المؤسسة العسكرية هى العامل الحاسم فى كل مرة يحدث فيها صراع على السلطة داخل الدولة وترتب على هذا ان تزايدت وتنوعت مخصصات الميزانية والانفاق العسكرى وأعداد المجندين والقيادة العسكرية ، كما تزايدت المكانة السياسية والاجتماعية للمؤسسة العسكرية .

ـ وعلى خلاف هذا الوضع فان النظام الجديد المقترح فى ضوء النماذج الأوروبية الامريكية للعلاقات المدينة العسكرية ـ سوف ينقل السلطة الى ثلاث سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وان المؤسسة العسكرية سوف تتبع القيادة الجديدة للدولة ، وان تخصيص الميزانية والاتفاق العسكرى سوف يتم فى البرلمان وتحت رقابة اجهزة الدولة ، وان النظام الجديد سوف يأخذ فى اعتباره ان التوظيف والتجنيد والترقيات يجب ان تعبر عن الأوضاع والتوازنات القبلية والجهوية والدينية فى المجتمع بحيث لا تكون مؤسسات الدولة احتكارا لقسم دون غيره فى المجتمع . ومن جهة ثانية فان الدراسات المتخصصة فى الشئون الافريقية تلاحظ ان غالبية الجيوش فى افريقيا منذ اعلان الاستقلال لم تشترك فى حروب بحيث تؤدى وظيفتها المقررة للدفاع عن الوجود الوطنى والحدود السياسية للدولة ، وانها بالعكس شاركت غالبية هذه الجيوش فى المهام الداخلية للأمن واستقرار نظم الحكم . ومع ذلك فقد ازدادت اعداد العاملين بها من حيث الوظائف والمرتبات والمستويات القيادية التنظيمية والترقيات والمعاشات بشكل لا يتماشى مع حقائق الدخل القومى العام ومتوسط الدخل الفردى فى هذه الدول ، ويضاف الى هذا تكاليف ونفقات التسليح والاثمان المرتفعة بشكل مذهل لانواع الاسلحة الحديثة . كما ان الجيوش تستقطب اعدادا كبيرة من الشباب فى سنوات عمرهم المخصصة للانتاج وللاسهام فى مهام المجتمع المدنى . وان قسما كبيرا ومتزايدا من المعونات

الاجنبية التى تلقتها هذه الدول عامة كانت معدات عسكرية وأسلحة ، وهذه النقطة ترتبط بموضوع الديون الاجنبية التى تعانى منها القارة الافريقية حاليا .

- وفى عدد من الحالات المعروفة فان بعض الدول الافريقية واجهت ازمات اقتصادية أدت الى عجزها عن دفع المرتبات فى موعدها المقرر ، وأحيانا نتيجة لتأخر وصول المعونات الأجنبية لأسباب سياسية ، ادى هذا الى تذمر أو تمرد من جانب افراد القوات المسلحة ظهر فى بعض الدول مثل تشاد وزائير وتوجو والكونغو ، وقد تداولت وسائل الاعلام أنباء خروج بعض الفرق العسكرية الى الشوارع للتظاهر وللتدمير والنهب من المحلات والاماكن العامة .

- ان انتهاء الحرب الباردة وتوقف سيل المعونات والقروض الاجنبية الى دول العالم الثالث عامة والتفكير فى توجيهها الى مناطق اخرى مثل شرق اوروبا بسبب اعتبارات سياسية ، قد أعاد الدعوة الى ضرورة خفض الانفاق العسكرى وتكاليف التسليح فى دول القارة الافريقيةوتوجيه الانفاق الى ميادين التنمية الاقتصادية والخدمات التعليمية والصحية ورفع مستويات معيشة المواطنين وهذا هو المعنى الذى اشار اليه الرئيس محمد حسنى مبارك خلال زيارته الى نيجيريا فى اواخر يناير ١٩٩٢ حين صرح فى المؤتمر الصحفى فى أبوجا بأن انتهاء الحرب الباردة واتجاه القوى العظمى والنظام العالمى الجديد الى تخفيض مستويات ونفقات التسليح والتوجه نحو التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للشعوب ، فان علينا فى الدول الافريقية ان نسلك هذا الطريق وان نبحث عن حل النزاعات بالطرق والوسائل السلمية واستخدام الاموال المستقطعة من ميزانيات الدفاع من اجل رفاهية الشعوب .

أعالى النيل والتحول الديموقراطى

ـ بدأ عام ١٩٩٢ والنشاط السياسى يتصاعد ويتعقد فى منطقة البحيرات الكبرى حيث تتجاور ست فى اعالى النيل ـ وهى زائير ورواندا وبوروندى واوغندا وكينيا وتنزانيا ـ والدول الثلاث الاولى كانت تحت سيطرة الاستعمار البلجيكى وهى حاليا جزء من الفرانكوفونية فى افريقيا . والدول الثلاث الثانية كانت تحت سيطرة الاستعمار البريطانى وحاليا جزء من الانجلوفونية فى أفريقيا . ومن ناحية ثانية فان خطوط الحدود السياسية المرسومة منذ مؤتمر برلين ٨٤ ـ ١٨٨٥ لا تمثل اى حقيقة موضوعية اذ تقسم الشعوب واللغات والاديان وتترك الاقليات والامتدادات القبلية فى كل وحدة سياسية من هذه ، الدول ، كما ان طبيعة الجغرافيا الاستوائية تجعل من المسحيل ضبط وتنظيم حركات المتمردين والقوى المسلحة التى تنتشر فى المنطقة كلها .

ـ هذا النشاط السياسى يأخذ اشكالا سلمية واشكالا مسلحة ويدور فى داخل الدول او عبر حدودها المشتركة ويزيد من التعقيد وجود ثلاث دول حبيسة ليست لها شواطىء بحرية ولذا تجد نفسها فى حاجة الى تنظيم موضوعات التجارة والنقل للصادرات والواردات والاتصال مع الدول المجاورة والدول الاخرى فى العالم اجمع وكون هذه الدول الثلاث . وهى اوغندا ورواندا وبوروندى ، لا تنتمى الى منطقة ثقافية واحدة فإنها تجد علاقاتها تتراوح بين حسن الجوار والتفاهم السياسى وبين سوء العلاقات والتنافر السياسى خاصة ان اوغندا وزائير تتنافسان حول جذب كل من رواندا وبوروندى كما ان كينيا وتنزانيا تمثلان ايضا معبرا وطريقا للوصول الى موانى التصدير وشواطىء المحيطات ونستطيع القول ايضا ان المنطقة الوسطى الحبيسة تخضع لشد وجذب نحو الاتجاه شمالا الى السودان وشمال افريقيا ونحو الاتجاه شرقا وجنوبا حيث انها عضو فى منطقة التجارة التفضيلية التى عقدت اجتماعها الاخير بحضور ١٨ دولة افريقية وشهد الاجتماع مشاركة السودان فى عضويتها . كما ان هناك مساعى وافكارا حول تطلع دولة جنوب افريقيا لانشاء سوق افريقية مشتركة تضم اغلب دول منطقة جنوب خط الاستواء . وذلك بعد ان تتوصل الى حل سياسى لمشكلة نظام الحكم الديمقراطى فى داخله الامر الذى يتيح له انشاء العلاقات المتبادلة مع دول منطقة الجنوب الافريقى عامة على المستوى السياسى والمستوى الاقتصادى .

والهدف العام لهذا النشاط السياسى هو تغيير شكل وتركيب نظم الحكم مة باسلوب التحول الديموقراطى وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وضمان حقوق الاقليات وحماية حقوق الانسان واجراء انتخابات متعددة الاحزاب . ولكن فى اعماق هذا النشاط السياسى تبرز القضايا الاثنية والصراعات التاريخية الموروثة بين شعوب وقبائل هذه المنطقة ومن الامثلة على هذا النشاط السياسى تبرز الاثنية والصراعات التاريخية الموروثة بين شعوب وقبائل هذه المنطقة ومن الامثلة على هذا الصراع بين شعب الهوتو وشعب التوتسى ـ وهما مقسمان بين دولتى رواندا وبوروندى ويمثل الهوتو الاغلبية العددية فى كل منهما ولكن فى رواندا تنتمى الحكومة الى شعب الهوتو ويمثل شعب التوتسى الاقلية المحكومة وفى بوروندى تنتمى الحكومة الى شعب التوتسى ويمثل شعب الهوتو الاغبية المحكومة ـ والعلاقات بين الاغلبية والاقلية تحتكم الى السلاح والعنف المتبادل وقد شهدت الدولتان عددا من بات العسكرية منذ السبعينات من هذا القرن . ومع ذلك لم تهدأ المنطقة او تتحسن بصفة مستمرة العلاقات عبر الحدود المشتركة مع الدول المجاورة .

وأخيرا اجتمع رؤساء زائير وبورندى ورواندا لمواجهة هذه المشاكل السياسية والاختراقات الامنية لبلاد قرروا تشكيل هيئات وتنظيمات أمنية مشتركة لرقابة وتأمين الحدود المشتركة وسوف يعاودون الاجتماع وبحث الموضوع فى مارس ١٩٩٢ فى مناسبة انعقاد مؤتمر القمة لدول المجموعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى وواضح من هذا النشاط ان الحكومات الثلاث تحاول فرض نوع من الاستقرار السياسى والعسكرى الذى يضمن بقاء النظم العسكرية الثلاثة الحاكمة فى هذه الدول وحتى الان لا توجد مشاركة فى هذه المحاولة الانضباطية من جانب النظم السياسية الحاكمة فى تنزانيا وكينيا واوغند وعلى الرغم من ان هذه الدول الاخيرة تعانى من مشكلات اللاجئين القادمين الى اراضيها من شعوب هذه الدول الفرانكوفونية نتيجة استمرار العنف والنزاع المسلح وما يترتب على هذا من نشوء عنف مضاد يترك اثاره على اراضى وشعوب جميع الدول فى المنطقة بدون استثناء .

وعلى الجانب الأخر اثمرت الضغوط الداخلية والخارجية المرتبطة بالدعوة الى التحول الديموقراطى والتعدد الحزبى فى كينيا وتنزانيا فقد قبلت حكومة كينيا تعديل الدستور واقرار التعددية الحزبية والتوجه نحو انتخابات متعددة الاحزاب قبل نهاية العام الحالى اما فى تنزانيا فقد شكلت الحكومة لجنة لدراسة موضوع التعددية الحزبية واتمت اللجنة تقريرها بعد استطلاع جميع وجهات النظر فى داخل البلاد ودعت فى التقرير الى تعديل نظام الحكم ليقوم على اساس تعدد الاحزاب بدلا من الحزب الواحد مع احداث تعديل فى علاقات النظام السياسى القائم بين زنزبار ومنطقة البر الافريقى وفى يناير ١٩٩٢ اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الواحد وقبلت التوصية ودعت الى عقد مؤتمر

وطنى عام للحزب الواحد فى منتصف شهر فبراير الحالى للمصادقة على التوصية بتعديل النظام السياسى والتوجه نحو اجراء انتخابات متعددة الاحزاب خلال عام ١٩٩٢ ولا تزال اوغندا ترفض السير فى اطار هذا التوجه السياسى العام وتعرض قيادتها منهجا واسلوبا مختلفا يقوم على اجراءات التصعيد من القواعد السياسية الاساسية حتى يتم بناء النظام السياسى العام للدولة وترى ان هذا ضمان لضبط العلاقات السياسية المتوترة بين الشعوب والقبائل والأصول الاثنية المتعددة فى داخل أوغندا .

- إجمال القول أن الصراع يتصاعد ويتعقد وتتداخل فيه المطالب السياسية والاقتصادية والاثنية . وانه يتعرض لضغوط من الداخل ومن الخارج على المستوى الاقليمى والدولى وفضلا عن هذا توجه دول الجوار للمنطقة نحو التحول الديموقراطى يشكل نموذجا ضاغطا على الاوضاع الداخلية فى دول المنطقة فلقد تم التحول الديموقراطى المتعدد الاحزاب فى زامبيا وتحكمها الان حكومة ونظام سياسى جديد بعد هزيمة الرئيس كاوندا وفى انجولا يستمر تطبيق اتفاقية المصالحة السياسية العامة وتم تعديل الدستور وقبول مبدأ التعددية الحزبية وتجرى الاستعدادات لاجراء اول انتخابات متعددة الاحزاب فى خريف عام ١٩٩٢ .

- ان التغيير يتقدم وتتراكم اثاره فى دول المنطقة وان تيارات الصراع المتقاطعة مستمرة فى توجهاتها بين العمل على المستوى السلمى أو المستوى المسلح وعام ١٩٩٢ هو عام حاسم فى تاريخ وأوضاع المنطقة جنوبى خط الاستواء حتى دولة جنوب افريقيا .

النار والدم
فى زائير

ـ تراجع الرئيس موبوتو فى زائير عن تطبيق نموذج التحول الديموقراطى فى بلاده ، فاتخذ خلال شهرى يناير وفبراير ١٩٩٢ عددا من الخطوات بدأت بايقاف اعمال المؤتمر الوطنى المكلف بعملية الاصلاح السياسى حتى موعد اجراء الانتخابات الحرة المتعددة الأحزاب . ثم قمع باسلوب العنف تمرد قوات المظليين التى خرجت لاحتلال الاذاعة والتليفزيون احتجاجا على اجراء الايقاف . واخيرا خرج المصلون بعد صلاة الاحد من كنائس العاصمة يحملون الصلبان وينشدون التراتيل بقيادة الكهنة وزعماء المعارضة يطالبون بعودة جلسات المؤتمر الوطنى واستئناف مسيرة التحول الديموقراطى فقابلتهم قوات الأمن باطلاق النار المباشر فقتلت ٣٢ من الرجال والأطفال . وحدث رد الفعل الدولى الفورى المعتاد ، اذ صدرت الولايات المتحدة ، الأمريكية وفرنسا وبلجيكا بيانات الاحتجاج والادانة ، وقابل موبوتو سفراء هذه الدول لدى بلاده فوعدهم بالاستجابة لمطلب استئناف أعمال المؤتمر ولكن بدون ان يحدد موعدا للتنفيذ .

ـ والاسئلة التى تبحث عن اجابات هى : لماذا هذا التراجع الآن ؟ وما هو مستقبل التحول الديمواطى فى زائير ؟ وما هى موضوعات الاتفاق والاختلاف بين هذه الدول الثلاث ؟

ـ الواضح ان الرئيس موبوتو يقاتل فى معركة مرتدة دفاعا عن رأسه ووجوده الشخصى ، فهو يعلم ماذا يحدث فى الدول الفرانكوفونية التى سارت فى طريق التحول الديموقراطى الى نهايته ، فبعضها تخلص من الرئيس بعد الانتخابات الحرة مثل بنين ، وبعضها جرده من سلطاته ووضعه فى صورة الرمز حتى يحين موعد التخلص منه مثل توجو والكونغو . ومن ناحية ثانية فان موبوتو يعتمد على دور ووظيفة المؤسسة العسكرية الفاعلة فى زائير ، وهى اقوى من أدوات الحكم التنفيذية ومن مؤسسات الحزب الواحد الذى يحكم البلاد رسميا ، كما ان احداث التمرد والتظاهر التى كثيرا ما شهدتها العاصمة والمدن الكبرى واخيرا قد منحته الفرصة لتطهير صفوف المؤسسة العسكرية من المشكوك فى لاوئهم لشخص الرئيس أو الطامحين لمغامرات الانقلاب العسكرى .

ـ ومن ناحية ثالثة فان موبوتو يتصف ببراعة فى الاستغلال والاستفادة

الشخصية من موضوعات ونقاط الخلاف بين الدول الثلاث صاحبة المصالح فى بلاده والتى تشرف على عملية التحول الديموقراطى والدفاع عن حقوق الانسان فى افريقيا ، لقد اتفقت الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبلجيكا على اهمية الاصلاح السياسى والنظام الديموقراطى المتعدد الاحزاب فى تسيير شئون زائير . واسرع موبوتو فى عام ١٩٩٠ بالاستجابة فتخلى عن رئاسة الحزب الواحد الحاكم واعتبر نفسه رئيسا لجميع المواطنين واجرى تعديلاً فى دستور البلاد يسمح بالتعددية الحزبية ووعد باجراء الانتخابات الحرة . وحتى عام ١٩٩١ لم يحدث أى اجراء تطبيقى لهذه الاستجابة النظرية ، فلما عاودت هذه الدول الضغوط واستعملت سلاح ايقاف المعونات والدعم ، استجاب بانشاء المؤتمر الوطنى الذى يضم ممثلى الاحزاب والجماعات المعارضة . وفى سبتمبر من العام الماضى عجزت الحكومة عن دفع المرتبات والعلاوات المقررة لجنود القوات المسلحة ، فخرجت جماعات منهم فى تمرد للنهب وليس لقلب نظام الحكم ، وانضمت اليهم جموع من المواطنين والمعارضين فى العاصمة والمدن الكبرى فى الدولة ، وانتشرت عمليات النهب والتدمير للمحلات والفنادق والمراكز التجارية والبنايات ، وامام تدهور الموقف ارسلت فرنسا وبلجيكا قوات مسلحة لحماية الاجانب واقرار الأمن والنظام فى الدولة ، كما عاودت الدول الثلاث الضغوط فاستجاب بتعيين رئيس وزراء من بين المعارضين فى المؤتمر الوطنى ، ثم تشاجر معه فعزله وارسل قوات الامن فاغلقت المكاتب وبناية رئاسة الوزراء ، ثم عين رئيسا ثانيا للوزراء وعزله بعد ذلك ، وقبل نهاية العام الماضى عين رئيسا للوزراء من بين جماعة المعارضة كاجراء تسوية بين الضغوط الخارجية والداخلية مع المحافظة على سلطته بشأن المؤسسة العسكرية .

ـ والسبب الحقيقى وراء كل هذه التحركات .. خطوة للأمام وخطوة للخلف .. هو أن الدول الثلاث تختلف فيما بينها حول تحديد طبيعة ومدى دور الرئيس موبوتو فى عملية التحول الديموقراطى فترى فرنسا وبلجيكا أنه لادور له الآن بعد إنشاء المؤتمر الوطنى وأنه لابد من قمعه ولو بالقوة السافرة حتى تتوالى خطوات مسيرة التحول الديموقراطى ، بينما ترى الولايات المتحدة الامريكية غير هذا الرأى ، وقد اوضح مساعد وزير الخارجية الامريكية للشئون الافريقية سياسة بلاده امام احدى لجان مجلس الشيوخ فى أوائل هذا الشهر بقوله ان موبوتو يتحمل مسئولية الازمة فى زائير ، وان السياسة الامريكية تفضل تخلى موبوتو عن السلطة لشخص غيره من زعماء المعارضة لتسهيل المرحلة الانتقالية نحو انتخابات حرة وعادلة . ولكن السياسة الامريكية ترى ان العملية الانتقالية لن تنجح الا اذا دعمها موبوتو وان انتقال السلطة سلميا لن يتم بدون وجود موبرتو . ولذلك فان السياسة الامريكية لا تطلب منه الرحيل الان ، اذ يجب أن يبقى رئيسا للبلاد ليسيطر على الجيش حتى تتم الانتخابات

المقبلة ، وان عملية التحول الديموقراطى فى زائير لن تتم بدونه لأنه يسيطر على اجهزة الأمن ومن بينها الجهات التى تستطيع القيام بعمليات سرية .
والى ان يتم الاتفاق الكامل الشامل بين الدول الثلاث بشأن مصير موبوتو فسوف تظل الاسئلة قائمة ، ويبقى الجميع فى انتظار انتهاء الفصل الاخير وإسدال الستار .

المواجهة تتصاعد في ساحل العاج

- في عام ١٩٩٠ دخلت قضية التحول الديمقراطي الى الساحة السياسية في ساحل العاج ، فوجدت قضيتين سابقتين هما الخلافة السياسية واللازمة الاقتصادية ، وتداخلت القضايا الثلاث ، فتشابكت تطوراتها وتفاعلت نتائجها ، واصبح من المتعذر الفرز او الفصل بينها .
- القضية الأولى ترتبط برئيس الجمهورية هو فويه بوانييه الذي يحكم البلاد منذ ١٩٦٠ ، وينجح في الانتخابات الرئاسية المتوالية بنسبة ٩٩,٩٩ ٪ من اصوات الناخبين ، ويمارس السلطة من خلال الحزب الواحد ، ويعين قيادات الحزب من رجاله واقربائه في القبيلة التي ينتمي اليها ، وقد عقد مع فرنسا معاهدات تعاون عسكري وامني واتفاقيات اقتصادية واستثمارية جعلت اقتصاد البلاد نموذجا للتنمية الراسمالية في افريقيا ، وحاليا بلغ الرئيس من الكبر عتيا ، فالمصادر الرسمية تقول أنه بلغ ٨٨ عاما ، والمعارضة تقول إنه تعدى التسعين من العمر ، ويعرف الرئيس أن المعركة تدور بين المقربين والطامحين حول مركز الرجل الثاني في النظام ، ولهذا فهو يغير ويبدل باستمرار في القيادات التي تتولى المناصب العليا في أدوات الحكم المدنية والعسكرية وفي قيادات الحزب الواحد .
- والقضية الثانية ترتبط بالكساد الأقتصادي الذي استقر واستمر في البلاد نتيجة لتقلبات وتراجع اسعار المواد الخام المصدرة للأسواق العالمية مع ترحيل نتائج الأزمة الاقتصادية من دول الشمال المتقدم الى دول العالم الثالث . لقد كانت الدراسات الأفريقية والمتخصصة تشير الى تجربة ساحل العاج كنموذج ناجح للتنمية الراسمالية في مواجهة تجارب التنمية الاشتراكية التي انتشرت منذ سنوات الستينيات في القارة الأفريقية ، وان نجاح هذه التجربة التنموية يرجع الى المشاركة في التمويل والاستثمار بين نخبة اقتصادية من الطبقات المتوسطة الوطنية ، وبين راس المال الفرنسي الأوروبي ، مع دور رأس مالي وبشري تقوم به الجالية اللبنانية المقيمة بالبلاد .ولكن في الثمانينات من هذا القرن جاء الكساد والأزمة الاقتصادية فاستدعى الرئيس أحد مواطنيه الذي يشغل منصبا في البنك الدولي وعينه رئيسا للوزراء لتنفيذ سياسة تهدف الى تخفيض العجز الكبير الموجود في الميزانية ، وتطبيق سياسة الخصخصة وبيع الشركات التي تمتلكها الحكومة او تساهم في رأس مالها ، مع رفع مستويات

العيش للمواطنين ودعم قدراتهم لمواجهة التضخم وارتفاع الأسعار .
- أما القضية الثالثة فهى موافقة الرئيس فى ابريل ١٩٩٠ على تعديل الدستور للسماح بتعدد الأحزاب السياسية ، وفورا تشكلت سبعة احزاب سياسية تتنافس مع حزب الرئيس ، وفى نوفمبر ١٩٩٠ تنافست الأحزاب فى الأنتخابات البرلمانية فحصل حزب الرئيس على ١٦٥ مقعدا وحصلت المعارضة على المقاعد العشرة المتبقية من مجموع المقاعد البرلمانية . واستكمالا لمناخ التغيير الديمقراطى قام الرئيس باعادة تنظيم الحزب الديمقراطى الحاكم ، واختار له امينا عاما ينتمى الى قبيلة اخرى غير قبيلة الرئيس ، وهذا من باب التنوع الواجب فى قيادات الدولة العليا ، ولكن كما هو مشاهد فى القارة الأفريقية فان التحول الديمقراطى يفتح باب المجهول أمام الرؤساء والقيادات والنخب التى حكمت وسيطرت بدون معارضة او مساءلة . فلقد تحركت فى ساحل العاج القوى التى طالما ارغمت على السكون والسكوت بفعل أدوات القمع الحكومية ، وانتشرت الصحافة المعارضة التى فتحت ملفات الحكم منذ أعوام الستينيات ، وطالبت النقابات العمالية والاتحادات المهنية والطلابية والأحزاب السياسية التى ارتفع عددها حاليا الى اربعين حزبا ومنظمة ، بالكشف عن ثروات الحكام وزيادة الأجور ومحاربة التضخم وضبط الأسعار وتعديل نظم التعليم والادارة .. الخ ، وادى هذا الى التظاهر من جانب المعارضين والعنف من جانب قوات الشرطة والجيش . وكلما اشتبك الجانبان استعت دائرة التوتر ، وارتفعت حراراة وسخونة المواقف خاصة فى العاصمة والمدن الكبرى فى الدولة .
- حدث هذا التطور خلال عام ١٩٩١ ، ولهذا أراد الرئيس أن يضبط وينظم المسيرة فى البلاد ، فأصدر قانونين متتاليين أولهما قبل نهاية عام ١٩٩١ وهو قانون تنظيم الصحافة ووسائل الاعلام والقانون يشدد من أحكام الرقابة على الصحافة ويغلظ من عقوبات السجن والغرامة المالية على الصحافيين المخالفين ، وينظم ملكية وسائل الأعلام المقروءة والمسموعة والمرئية . وقد أثارت المعارضة ضجة فى مناسبة مناقشة مشروع القانون فى البرلمان كما اعترضت الأتحادات الصحافية والأعلامية ، ولكن القانون اصبح ساريا الآن .
والقانون الثانى صدر فى أوائل فبراير ١٩٩٢ وهو يقضى بان يكون زعماء الأحزاب والمنظمات والنقابات الموجودة بالبلاد مسئولين جنائيا ومدنيا عن جميع أعمال العنف والتدمير والاضرار التى تقع من جانب انصارهم او اعضاء منظماتهم ضد المرافق والمؤسسات العامة والخاصة فى ساحل العاج ، وترتيبا على هذا القانون فان الجهات المسئولة فى الحكومة حاليا قدمت للمحاكمة كلا من جبابو زعيم المعارضة ، وسيفى رئيس رابطة حقوق الأنسان ، واهيبو أمين عام اتحاد الطلاب الذى حظرته الحكومة بسبب اشتغاله بالسياسة وعدم تفرغه لطلب العلم بالجامعة .

ـ لقد سبق ان اصدر البنك الدولى تقريرا عاما عن أوضاع الدول الأفريقية ، وفى هذا التقرير فقرة تصدق على أوضاع ساحل العاج كما تصدق على دول افريقية كثيرة مثلها ، اذ تقول إن الحكومات والمؤسسات القضائية والتعليمية هى مجرد ظل للمستعمرين القدامى ، وانه تنتشر فى هذه الدول روايات عن التدهور السياسى والفساد والقمع والمحسوبية . وان خطط التنمية التى طبقت فى السنوات الماضية حتى اليوم قد أدت الى تركيز السلطة والموارد المالية فى يد بيروقراطية حكومية لا تخضع للمساءلة او المحاسبة ، وأن هذه الأمور تثير موضوع مصداقية ومشروعية النظم السياسية القائمة فى هذه الدول .

قضية الانفاق العسكرى
فى الدول الافريقية

ـ فى الربع الأول من العام الحالى شهد العالم مشهدين متباعدين جغرافيا ومترابطين موضوعيا ، ويفصحان عن الأبعاد العميقة للأزمة التى وصلت اليها الدول الفقيرة فى العالم الثالث ، أما المشهد الاول فكان فى امريكا الجنوبية حيث انعقد مؤتمر الانكتاد فى دولة كولومبيا خلال شهر فبراير ١٩٩٢ ، وكان المشهد الثانى فى افريقيا حيث تمرد جنود الجيش فى دولة النيجر فى أواخر شهر فبراير حتى اوائل شهر مارس ١٩٩٢ .
ـ فى ختام اجتماع الانكتاد صدر البيان الختامى الذى يدعو الى خفض الانفاق العسكرى وتقديم المعونات بشكل اكبر الى الدول الفقيرة ، ويؤكد على ضرورة الاستمرار فى تخفيف اعباء مديونية الدول الفقيرة من خلال تخصيص نسبة من اجمالى الناتج القومى للدول الغنية تمثل عاملا مساعدا لتنشيط التنمية فى الدول الأفريقية التى تدهورت عائداتها المالية من الصادرات ، كما اضرت بها الحروب والصراعات الداخلية ، وكان ممثلو الدول النامية قد شاركوا فى مداولات المؤتمر ، واشار بعضهم الى ان الدول النامية كانت خلال فترة الحرب الباردة بمثابة قطع شطرنج يتم تحريكها من جانب الدولتين العظميين وفقا لسياسات المواجهة التى استلزمتها الحرب الباردة ، وبعد انتهاء الصراع الايديولوجى على المستوى العالمى لم تعد توجد اسباب كافية لحصول تلك الدول على المساعدات ، كما طالب بعض ممثلى الدول الفقيرة ان تقوم الدول الغنية بتخفيض انفاقها العسكرى ضمانا لاستمرار تدفق المساعدات من الشمال الى الجنوب .
ـ وفى دولة النيجر تمرد الجنود واحتلوا مقر الاذاعة بقيادة رقيب فى الجيش ، واعلنوا ان سبب التمرد هو تأخر تسلم المرتبات الشهرية التى لم تدفع منذ ديسمبر ١٩٩١ ، وان هذا التأخير لا ينطبق على العسكريين فقط ، وانما يمتد ايضا الى الموظفين المدنيين فى الدولة ، وقد جرت محادثات التهدئة وحل الأزمة بحضور ممثلى الحكومة ، وقام الجنود باحتجاز رئيس البرلمان المؤقت ووزير الداخلية ، ثم تدخل رئيس الوزراء وقائد الجيش ، وأخيرا قبل المتمردون الانسحاب بعد وعد قاطع بسداد المرتبات المتأخرة .
ـ مثل هذا التمرد ليس الأول من نوعه فى عدد من الدول الأفريقية ، فقد سبقته حالات مماثلة خلال عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ فى تشاد وفى زائير وفى الكونغو بسبب تأخر سداد مرتبات العسكريين فى مواعيدها المقررة . وقد صحبت

بعض هذه الحالات احداث نهب وتدمير فى الحياة المدنية قبل سيطرة الحكومة على الموقف ، ومن ناحية ثانية سبق ان اعلنت الحكومة فى الكونغو وفى الكاميرون ان عملية التحول الديموقراطى تتطلب رصد ميزانية للأنفاق على اجراء الانتخابات المتعددة الأحزاب . وانه نظرا لعدم وجود موارد حاضرة فى الميزانية السارية لكل من الدولتين ، فقد طلبتا من فرنسا امدادهما بمعونة مالية من اجل تمويل خطوات برنامج عملية التحول الديمقراطى .

ـ هذان المشهدان المترابطان يدوران حول نتائج واثار الحرب الباردة ، وما بعد الحرب الباردة ، ويبدو الموضوع مثل العملة ذات الوجهين ، الأول منهما استمر حوالى الثلاثين عاما حيث تدفقت المعونات المالية والعسكرية من اطراف الحرب الباردة ، الأمر الذى ترتب عليه قيام الدول بانشاء وتنظيم الأجهزة العسكرية والمدنية ، وجرى ترتيب هياكل ومستويات القيادة والأدارة ، مع تزايد مستمر فى الميزانيات المقررة للمرتبات والعلاوات والتجهيزات والمشتريات ، وفى توظيف وتشغيل اعداد كبيرة من العاملين والموظفين والدراسات الدولية بشأن هذه الأوضاع منشورة ومتداولة .

ـ والآن بعد انتهاء الحرب الباردة فانه على الجانب الأخر من الموضوع يبدو الاستمرار فى الانفاق والتشغيل والتوظيف بنفس المستويات السابقة معناه الاستنزاف المنظم لموارد وميزانيات الدول الفقيرة خاصة مع توقف او تناقص تدفق المعونات والمساعدات المالية القادمة من دول الشمال ، وبالاضافة الى هذا فان دراسات وتقارير المنظمات الدولية تشير الى ان هذه الدول بدون استثناء ليس لديها موارد من جباية الضرائب المقررة على المواطنين ، وان الفساد والتهرب هما من الظواهر المزمنة والمنتشرة فى حياة النخب الحاكمة ، لذلك اصبح من الضرورى طرح سؤال صعب على قيادات وشعوب هذه البلاد وهو عن مدى الحاجة الحقيقية لهذا الكم والحجم الكبير من العاملين فى المؤسسات العسكرية ومختلف الأجهزة المدنية التى انشأتها ظروف واوضاع المشاركة فى الحرب الباردة السابقة ؟ وانه على هذه الدول الفقيرة فى افريقيا خاصة ان تشرع بصورة جدية فى تخفيض انفاقها العسكرى كما وكيفا ، بدلا من الاقتصار على مطالبة الدول الغنية بتخفيض انفاقها العسكرى حتى يستمر تدفق المساعدات والمعونات المتخصصة للدول الفقيرة عامة .

ـ وهذا الموضوع يثير فى الذاكرة ما سبق ان طالب به زعيمان افريقيان هما نيريرى فى تنزانيا واولوو فى نيجيريا ، لقد طرح كل منهما فيما نشراه من كتابات بشأن مستقبل الدول الأفريقية والمخاوف من أثار الحرب الباردة على هذه الدول المستقلة فى الستينات فكرة عدم انشاء جيوش افريقية بالمعنى التقليدى المتعارف عليه والمصاحب لنشوء الدول الحديثة المستقلة ، وقالا ان البديل هو تطبيق العدالة فى المشاركة السياسية الداخلية ، وتخفيض وعدم

استغلال اى توتر ينشأ عبر الحدود بين الدول المتجاورة فى القارة الأفريقية ، ومع ان الأمور والأحداث قد جرت علي خلاف هذا الرأى منذ الستينيات ، الا انه بعد ثلاثين عاما من الممارسات الدولية تجد الدول الأفريقية نفسها أمام المعضلة من جديد ، والحل المطروح للنقاش هو تخفيض الانفاق العسكرى ، ليس فقط باسلوب مراجعة اعداد وارقام العاملين وتكاليف الشراء والصيانة ، وانما ايضا بأسلوب اعادة النظر فى وظائف ودور المؤسسة العسكرية وتقدير المخاطر والتهديدات الحقيقية التى تهدد وجود هذه الدول الفقيرة من جانب جيرانها فى القارة الافريقية ، مع الفصل والتمييز بين متطلبات الأمن الداخلى لنظم الحكم ، والأمن الخارجى الخاص بحدود ووجود الدولة وترابها الوطنى .

مستقبل الفرانكوفونية في افريقيا

- انتهت الحرب الباردة ، وخرج الاتحاد السوفيتي ومعسكره من مباراة الصراع على المستوى العالمى . ولذلك تفكك النظام العالمى السابق . وحاليا تنتقل العلاقات الدولية الى مستوى اخر هو المنافسات التقليدية بين القوى العظمى حول المصالح العاجلة والاجلة فى افريقيا . واطراف هذه المنافسات حتى الان هى الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وانجلترا كما ظهرت ادوار ونشاطات الدول الأخرى مثل ايطاليا وبلجيكا والبرتغال . وسوف يستمر هذا الوضع خلال فترة التشكل والتشكيل للنظام العالمى المرتقب وهى فترة سيولة عامة تتنافس فيها قوى عالمية وقوى اقليمية وبحكم العلاقات بينها مبدأ المنافسة ومبدأ المشاركة

وستظل المواقف والسياسات تتراوح بين هذين المبدأين الى حين نضج واستقرار صورة النظام العالمى الجديد وهذا ما يجعل هذه الدول وغيرها فى حالة تأهب للهجوم او للدفاع .

خلال هذه الفترة الانتقالية تسجل الولايات المتحدة الامريكية تقدما ومكاسب نتيجة دخولها لتحل محل تأثير نفوذ الاتحاد السوفيتى ومعسكره سابقا بشكل عام او بشكل جزئى طبقا لأوضاع كل حالة او كل دولة فى افريقيا ومن بين هذه الدول يوجد عدد من الدول الفرانكوفونية وهذا يحدث قلقا واهتماما فى السياسة الفرنسية تجاه القارة الافريقية فهى تسعى منذ فترة لطرح وتنفيذ إطار جديد أو إنشاء توازن جديد منضبط يحفظ نفوذها ووجودها الحالى كما يعمل بأساليب منوعة لاستعادة مافقدته من مراكز ونفوذ . والاساليب المطروحة هى تقديم مستويات من التعاون الثنائى والبرامج المشتركة والتسهيلات والدعم المالى وجدولة الدون والمعونات العسكرية وتأهيل وتدريب الكوادر وتبادل المعلومات والميدان الذى يستحوذ على الاولوية فى السياسة الفرنسية هو ميدان اللغة الفرنسية ومايرتبط بها من فنون وتعليم وثقافة واعلام والاطراف الافريقية المنشودة فى هذا التعاون هى النخب المسيطرة فى السياسة والاقتصاد والثقافة والقوة العسكرية والهدف النهائى لهذه الحركة متعددة المستويات والاساليب والاليات هو دفع اشباح الهيمنة الامريكية واشباح الصراعات والانفجارات القومية والدينية والحدودية التى ترمز الى معالم التهديد الذى تراه السياسة الفرنسية فى القارة الافريقية ومن الامثلة الاخيرة على هذا النشاط والتحرك المبكر والمنظم الاتفاقيات التى وقعتها

فرنسا وتونس اخيرا للتعاون فى ميادين الاتصال والتعليم والثقافة .
- ويبدو امام المراقبين للتطورات العامة فى القارة الافريقية ان السياسة الفرنسية تحاول توسيع قاعدة التعاون الفرانكوفوة التقليدية من ميدان اللغة والثقافة الى الميادين السياسية والاقتصادية وان تتحول الفرانكوفونية الى تجمع منظم له قاعدة عريضة ومنوعة تستعوب مختلف الارتباطات والتعاقدات والعلاقات التى تجمع بين ٤٧ دولة منضوية فى داخل الاطار العام للفرانكوفونى والامثلة من بين هذه الدول توضح التباين والتمايز فى الارتباطات والعلاقات مع فرنسا ففى التجمع نجد كندا وبلجيكا كما نجد مصر وزائير ورومانيا وايضا نجد الدول الجديدة التى كانت مستعمرات فرنسية سابقة قبل اعلان الاستقلال وان كنا نلاحظ غياب سوريا والجزائر عن عضوية التجمع الفرانكوفونى ، ويصف الرئيس السنغالى السابق سنغور اجمالى هذه العلاقات والارتباطات بانها فرنسة ثقافية كلية او فرنسية ثقافية جزئية فى حين يرى منتقدو هذا التجمع ان العلاقات والارتباطات هى علاقة تبعية وعدم تكافؤ وبالذات فى حالة المستعمرات الفرنسية السابقة وان مجموعة هذه الدول تدور حول مركز فرنسى يجذب الاطراف . والتجمع الفرانكوفونى له جذور مؤسسية تم تنظيمها ورعايتها من جانب فرنسا اولا ثم كندا ثانيا وتتولى فرنسا الانفاق والتمويل لهذا النشاط وإن كانت كندا تسهم ايضا بنصيب ولقد بدأ التنظيم فى عام ١٩٧٠ بانشاء وكالة التعاون الثقافى والتقنى الفرنسية وشارك فى نشاطها ٢٥ دولة من العالم الثالث ثم تم انشاء وزارة شئون الفرانكوفونية عام ١٩٨٤ وتأسيس المجلس الاعلى للفرانكوفونية عام ١٩٨٤ برئاسة رئيس الجمهورية الفرنسية كما تم تنظيم المجلس الأعلى للغة الفرنسية عام ١٩٨٩ ولم تكن هذه المنظمات تنشا أو تعمل فى فراغ انما كان التنظيم والعمل فى اطار تصورات وخطط لتدعيم الوجود والنفوذ الفرنسى خارج اوروبا وفى اطار استثمار المواريث الثقافية والعلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية التى استمرت بصورة منوعة بين فرنسا والدول المستقلة حديثا وكل هذا الدفع والترتيب والتنظيم أدى الى عقد اول مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات الناطقة باللغة الفرنسية عام ١٩٨٦ وانعقد المؤتمر الثانى ١٩٨٧ وانعقد المؤتمر الثالث عام ١٩٨٩ وأخيرا انعقد المؤتمر الرابع عام ١٩٩١
- ومعنى ماسبق هو انه فى اطار نظام عالمى قديم يختفى ونظام عالمى جديد يتشكل فان القلق الفرنسى له مايبرره (من وجهة النظر الفرنسية) تحسبا وخشية على النفوذ والمواريث والارتباطا التى تعبر عنها مؤسسات التجمع الفرانكوفونى خاصة ان عددا من المتناقضات والمشكلات العويصة تبرز فى الساحة الافريقية وفى الساحة الفرنسية ذاتها ومن الأمثلة موضوع الهجرة والعمالة الاجنبية فى فرنسا والقيود المفروضة عليها وترحيل اعداد كبيرة من هؤلاء العاملين الى بلادهم الافريقية وموضوع انهيار وتصدع النظم السياسية الافريقية التى تعاونت فى فترة الحرب الباردة وهى تقع حاليا تحت ضغط

فرنسى امريكى للتحول نحو الحكم المدنى الديمقراطى متعدد الاحزاب وحقوق الانسان وموضوع الخصومة المستمرة بين اللغة والثقافة الفرنسية وبين اللغات والثقافات الوطنية فى عدد من الدول الفرانكوفونية وشعور المثقفين الوطنيين فى هذه الدول باتجاهات نحو تهميش اللغة والثقافة الوطنية ومن الامثلة على هذا ماتلاقية دعوات وخطط التعريب فى دول الشمال الافريقى من ضغوط وعقبات من جانب النخبة المتفرنسة .

- واخيرا فان السؤال المطروح بالنسبة للسياسة الفرانكوفونية هو هل سوف تتكيف وتعيش ؟ اما السؤال المطروح بالنسبة للدول الافريقية عامة ومصر خاصة فهو هل تستمر ام تتغير الارتباطات مع الفرانكوفونية ؟

التوتر على خط التماس العربى الافريقى

اعلنت حكومة الجزائر نجاح المفاوضات بين حكومة مالى واتحاد جبهات ومنظمات تحرير ازواد باقرار خطة سلام واتفاق على وقف اطلاق النار والهجمات المسلحة وتبادل الاسرى والمحتجزين لدى الاطراف قبل توقيع الخطة يوم ٩ ابريل ١٩٩٢ فى باماكو عاصمة مالى وهذا هو الاتفاق الثانى بعد فشل تنفيذ الاتفاق الاول خلال العام الماضى والمتوقع هو نجاح التنفيذ هذه المرة اذ ان الثوار تمثلهم قيادة مشتركة تجمع ممثلى الجبهات الشعبية المسلحة وشيوخ ورؤساء قبائل الطوارق والعرب الذين دخلوا فى صراع مسلح مع حكومة مالى وحكومة النيجر منذ عامين سبقهما صراع سياسى حول مطالب الثوار وهذه المطالب طبقا لتوجهات المنظمات تتراوح بين المطالبة بالنظام الفيدرالى او الحكم الذاتى ومطالب عدالة توزيع واستثمار مشروعا التنمية والتعويضات عن الخسائر التى لحقت بمناطق شمال البلاد حيث تعيش هذه الشعوب والقبائل كما ان لهم مطالب تتعلق بقضايا الهوية الثقافية واللغات الوطنية وحقوق التنقل والتجول وعلاقات القرابات القبلية مع مجموعات الطوارق والعرب والبربر فى الدول المجاورة فى الشمال المغاربى .

- وتداعيات هذا الصراع السياسى أولا ثم المسلح اخيرا تثير مشكلات وقضايا متنوعة ، فقد اعلنت النيجر اخيرا حل الحكومة بسبب فشلها فى التوصل إلى حل جذرى لمشكلات الدولة ومن بينها الحرب المسلحة فى مناطق الطوارق فضلا عن التذمر فى صفوف القوات المسلحة والشرطة لاسباب اقتصادية وهذا معناه ان جدول التحول الديمقراطى فى البلاد سوف تتأثر خطواته المقررة سلفا ، وحدث مثل هذا فى مالى التى اقرت فى يناير ١٩٩٢ فى استفتاء عام الدستور الديمقراطى الجديد الذى يقرر سلفا ان تتم الانتخابات البرلمانية فى مارس ١٩٩٢ ولكن امام اوضاع الصراع المسلح الداخلى اعلنت الحكومة تأجيل هذه الانتخابات الى موعد يحدد فيما بعد ومن ناحية ثانية فان كلتا الدولتين قد اباحت انشاء الاحزاب السياسية على اسس وطنية وغير اثنية وغير دينية وهذا معناه عدم الموافقة على انشاء احزاب اسلامية وقد اوجد توترا فى داخل البلاد بين صفوف الاغلبية والاقلية اذ من المعروف ان سكان الدولتين يدينون بالاسلام كما تتاثر التوجهات الاسلامية فيهما بالتيارات والدعوات الموجودة فى دول الشمال المغاربى وفى نيجيريا والسودان وليبيا بوجه عام

- وتعود جذور هذا الصراع الى التاريخ بعد انتشار الاسلام فى غرب افريقيا وفى مناطق السودان الجغرافى الذى يمتد من اثيوبيا والصومال شرقا الى

السنغال وموريتانيا غربا . لقد انتشرت الدائرة الاسلامية بشكل اوسع من الدائرة العربية واعتنقت الاسلام قبائل وشعوب افريقية لم تتعرب وقامت دول اسلامية مثل غانا وصنغي ومالى كما توسعت دول الشمال المغاربى نحو الجنوب وترتب على هذه العملية التاريخية تداخل واختلاط بين القبائل واللغات والاعراق وأوجد هذا التداخل والاختلاط مستويات من الصداقات ومن العداوات ومن التحالفات من الخصومات ومازال بعضها يعيش حتى اليوم فى ذاكرة وتاريخ القبائل والشعوب ومن جانب اخر فان استمرار الجفاف والقحط وانتشار التصحر الذى ضرب بلاد السودان الجغرافى من الغرب الى الشرق ادى الى ضغوط على قبائل الشمال الرحل والرعوية للانتقال نحو الجنوب فى هذه الدول ومايجاورها من بلاد ومناطق وهذا بدوره أدى الى نتائج صراعية بين القبائل والشعوب الافريقية والقادمين من شمال البلاد من قبائل الطوارق والعرب والبربر وقد تدخلت الحكومات فى هذه الصراعات باسلوب استعمال القوات المسلحة والقمع الامر الذى جعل دائرة العنف والعنف المضاد تتزايد وتتسع .

ـ هذا هو الحال على خط التماس العربى الافريقى وليس فقط فى هاتين الدولتين الافريقيتين وان المعنى الكامن فى هذا الوضع هو ان تخوم الاتقاء بين العروبة والافريقانية تشهد توترا مكشوفا او كامنا سلميا او مسلحا وهو توتر متصاعد ومتراكم ويدور حول قضايا اللغة والثقافة والاصول العرقية والالوان وان هذه القضايا تتفجر فى وقت لايشهد كلمة جامعة او موقفا موحدا بين الدول العربية او بين الدول الافريقية وان المشروع التاريخى للتعاون العربى الافريقى قد فشل او توقف عن التفعيل والتأثير وانه تحت تأثير الضائقة والازمة المتزايدة اقتصاديا وسياسيا فى داخل الدول المتقابلة عربيا وافريقيا حول خط التماس فان الشواهد والنذر توحى بالمزيد من الاضطرابات وبالمزيد من التوتر والقلاقل خاصة ان انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى قد أنهت الموازين والتوازنات التى حكمت اوضاع العلاقات المتبادلة بين الدول الصغيرة فى القارة الافريقية وانشأت بدلا عنها اوضاعا جديدة لم تتشكل فى صورتها النهائية بعد وان المنافسات التقليدية بين الدول الاوروبية والامريكية قد عادت للظهور فى القارة الافريقية بوجه عام .

ان قضايا الاقليات العربية والطوارقية فى الدول الافريقية لها ارتباط من حيث المبدأ والتصورات للحل والتسويات السياسية بمبادىء وتصورات حل قضايا الاقليات غير العربية فى الدول العربية الافريقية ولهذا اعتقد ان الموضوع يستحق الدراسة والمتابعة بصفة دائمة ..

الطبيعة والسياسة جنوب خط الاستواء

● الطبيعة غاضبة .. فقد انقطع المطر المنهمر ، وانتشر الجفاف وهلك الزرع والضرع والبشر فى عشر دول هى جنوب افريقيا ـ ناميبيا ـ ليسوتو ـ سوازيلاند ـ بوتسوانا ـ زامبيا ـ زيمبابوى ـ ملاوى ـ موزمبيق ـ انجولا . واعلنت منظمات الأمم المتحدة للاغذية والزراعة وبرنامج التنمية والمفوضية العليا لشئون اللاجئين ان حوالى (٣٠) مليونا من بين سكان هذه المنطقة اصبحوا فى دائرة الخطر بالنسبة للطعام ومياه الشرب وان معدلات الوفاة بين البشر والهلاك بين قطعان الماشية فى ازدياد خاصة بعد انخفاض مناسيب المياه فى الانهار الكبرى وجفاف النهيرات والمجارى المائية الصغيرة ذا اثر بسكل بالغ على الانتاج الزراعى والحيوانى وتناقضت امكانات هذه الدول للتصدير بينما تزايدت اعباء ومطالب الاستيراد لانواع الطعام وخاصة الذرة ..

وتواجه هذه الدول فيما عدا جنوب افريقيا مأزقا شديد الصعوبة فهى تحت ضغوط زيادة استيراد الطعام والذرة عليها ان تدفع نقدا بالعملات الصعبة او من خلال تسهيلات مالية من الدول والمصارف العالمية . بينما دولتان هما انجولا وموزمبيق مازالتا تواجهان نتائج واثار تدميرات الحرب الاهلية الطويلة ومن جانب اخر تظهر مشكلات النقل من موانى الاستيراد الى داخل كل دولة او عبر حدود الدول الى دول مجاورة وتفيد الانباء العالمية ان زيمبابوى قد نظمت قوافل مسلحة لحراسة شحنات الاغذية لضمان وصولها الى المناطق المقررة للتوزيع .

وانتشار الجفاف فى الجنوب الافريقى منذ العام الماضى وطبقا للتنبؤات الجوية سوف يستمر للعام القادم عناه ان المأساة الافريقية التى عرفتها دول شمال خط الاستواء لسنوات طويلة ابتداء من السنغال وموريتانيا غربا حتى اثيوبيا والصومال وكينيا على الساحل الشرقى قد امتدت الى دول جنوب خط الاستواء وكما ضرب الجفاف تنزانيا قادما من الشمال وقادما من الجنوب على طول الجانب الشرقى من افريقيا ..

وقد احدث هذا الوضع الماساوى رد فعل عاما فى السياسية الدولية فى مستوى الدول المانحة للاغاثة والمعونة . لاسباب انسانية ولاسباب تتعلق بالمصالح والنفوذ ولهذا تم ترتيب انعقاد مؤتمر خلال شهر مايو الحالى يحضره قادة الدول الافريقية وممثلوا الدول المانحة والمنظمات الانسانية لبحث

موضوعات تنسيق الاغاثة والمعونة ولكن المعضلة التى تواجه موضوع الاغاثة والمعونة فى المنطقة هى ان المعونات الدولية لعام ١٩٩٢ قد تم تخصيص الاغلبية منها وتوزيعها بالنسبة لدول شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى السابق ثم وزعت المعونة لدول القرن الافريقى ، وان ما تبقى من امكانات مالية او عينية سوف يكون متاحا للتوزيع فى منطقة الجنوب الافريقى ، بينما الأرقام والتقديرات المطلوبة من الطعام والذرة والسكر مرتفعة بشكل ملحوظ ..

● وتأتى هذه الأزمة فى مرحلة يتم فيها التحول الديموقراطى فى دول كثيرة من دول المنطقة وان الدول المانحة هى القوى الفاعلة بالضغط والنصيحة من اجل تطبيق التعددية السياسية الحزبية وحماية حقوق الانسان والاقليات وان التطلعات لدى الرأى العام فى هذه الدول مرتفعة ومتزايدة من اجل هذا التحول رغبة وطمعا فى عهد من الرخاء وتحسين مستويات العيش وازدياد فرص العمل والتقليل من البطالة المتفشية بشكل واسع ، ولهذا بدأت نظم الحكم القائمة ترفع الصوت عاليا من ان الاصلاحات الديموقراطية يتهددها الفشل مالم تتدفق الاغاثة والمعونات للدول التى تعانى من نقص شديد فى السيولة المالية ، وفى هذا المقام صرح رئيس اوغندا يورى موسيفينى بان الديموقراطية تعيش على الخبز وانه على الاصدقاء فى غرب اوروبا وامريكا معرفة هذه الحقيقة والتدبر فى نتائجها والحديث موجه الى الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا اساسا

● وهذه الأزمة تتيح لبعض الدول فرصة النشاط على مستوى سياسة الاغاثة والمعونة ومن بين هذه الدول اليابان التى تنافس دول اوروبا وامريكا فى سوق التجارة والاستيراد فى هذه المنطقة وكذلك البرتغال التى ترغب فى استعادة بعض نفوذها الاقتصادى والثقافى فى انجولا وموزمبيق وهو النفوذ الذى انحسر وتراجع بشكل ملحوظ بعد اعلان الاستقلال وخلال فترة الحرب الاهلية فى هاتين الدولتين ومثل هذا القول ينطبق على ايطاليا التى تنشط حاليا فى القرن الافريقى خاصة فى اريتريا والصومال واثيوبيا وعلى جانب اخر فان دولة جنوب افريقيا سوف تنتهز هذا الوضع لتأكيد دورها الاقتصادى والمالى فى دول الجنوب الافريقى وذلك على الرغم من ان الجفاف قد اصاب بلادها ولكنها فى نفس الوقت تتحول ديموقراطيا وتتفاهم مع الافارقة السود لبناء نظام ديموقراطى فى البلاد كما انها تقود حملة سياسة خارجية فعالة لتوثيق علاقاتها الدولية وتحسين صورتها السياسية فى داخل افريقيا ومن الامثلة على هذا زيارة الرئيس دوكليرك لنيجيريا وتبادل التمثيل الدبلوماسى مع المغرب وكوت ديفوار (ساحل العاج) والحديث المنتشر عن امكانية انضمامها لمنظمة الوحدة الافريقية كما خطوط طيرانها امتدت الى عدد من العواصم الافريقةة ومن بينها القاهرة ..

● ان المطالب الافريقية متواضعة فهى تطلب الخبز فقط وليس الخبز والزبد ، ولذلك اعتقد ان الدول المانحة سوف تقدم الكثير فى ميدان الاغاثة والمعونة ، وهذا من حسن السياسة !!

الديمقراطية والأقليات في مالى

● فاز الفا عمر كونارى برئاسة الجمهورية فى مالى بعد انتخابات ديموقراطية تنافسية ، وبهذا يصبح اول رئيس مدنى للبلاد بعد حكم العسكر الذى امتد من نوفمبر ١٩٦٨ حتى ابريل ١٩٩٢ وكان حزبه ـ اديما ـ قد تنافس من قبل فى الانتخابات البرلمانية وفاز بثلثى مقاعد السلطة التشريعية وهكذا تنضم مالى لمجموعة الدول الافريقية التى استجابت للضغوط الداخلية والخارجية وتحولت الى طريق الديموقراطية التعددية وحقوق الانسان .

● وقبل بدء انتخابات رئاسة الجمهورية ، وقعت الحكومة الانتقالية فى مالى يوم ١٢ ابريل ١٩٩٢ اتفاق السلام ووقف اطلاق النار مع جبهات وقيادات شعب ازواد (قبائل الطوارق والعرب المعروفين باسم الملثمين او البيضان) وتحقيق هذا الانجاز السياسى يعود الى وساطة السياسة الجزائرية والسياسة الفرنسية من اجل التوصل الى تسوية سياسية بديلا عن النزاع المسلح والحرب الاهلية التى تصاعدت عملياتها خلال أعوام الثمانينيات حتى باتت تهدد وحدة التراب الوطنى للدولة واهم ما نصت عليه الاتفاقية هو الوقف الفورى لعمليات العنف المسلح من الجانبين وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة لبحث اتهامات الابادة الجماعية التى توجهها قيادات شعب ازواد ضد الحكومة والجيش ، واقامة نظام الحكم الذاتى فى المقاطعات السادسة والسابعة والثامنة فى شمال مالى حيث تقيم قبائل الطوارق .

والاتفاق على اجراءات لدمج المقاتلين المتمردين فى القوات المسلحة للدولة ، وتعليق خطط للتنمية والمشروعات الاقتصادية للنهوض بالمنطقة وعودة اللاجئين من دول الجوار الجغرافى واعادة توطينهم ولمعرفة اهمية قضية اللاجئين نشير الى اعدادهم حيث يقيم حاليا فى الجزائر (٧٠) الفا ، ويقيم فى موريتانيا (٦٥) الفا وفى بوركينا فاسو (١٢) الفا ، كما توجد اعداد اقل من هذا لجات الى النيجر وتشاد وليبيا وساحل العاج ، وتقارير الامم المتحدة والمنظمات الانسانية تتحدث عن هذه الأوضاع .

● ان قضايا تنفيذ الاتفاقية هى اول اختبار للحكم الديموقراطى المدنى ليس فقط من اجل الأوضاع السياسية الجديدة فى مالى ، وانما ايضا من اجل تقديم نموذج ناجح وفعال لحل مشكلات العلاقات السياسية المتوترة بين البيضان والسودان فى دول غرب افريقيا الفرنكوفونية ، اذ تعيش قبائل الملوارق والعرب على امتداد الصحراء الكبرى فى دول مالى والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وشمال نيجيريا وايضا فى الجزائر وليبيا والصحراء الغربية وموريتانيا ونتيجة لاستقلال هذه الدول طبقا لخطوط الحدود الموروثة عن الاستعمار الأوروبى ، صار الملوارق اقليات فى هذه الدول فيما عدا موريتانيا حيث يشكلون اغلبية عددية وحاكمة واساءت هذه الدول بعد الاستقلال معاملة مواطنيها من الملوارق حيث ان الأغلبية الحاكمة فى الدول الافريقية غير العربية هى من القبائل الافريقية المعروفة باسم السودان وقد ادى نشوب النزاعات المسلحة خاصة فى مالى والنيجر الى رفع شعارات الانفصال او الفيديرالية ، ومثل هذه الشعارات تهدد قضية الحدود السياسية القائمة بين جميع الدول فى المنطقة لانها تعنى عدم القبول بالامر الواقع او تغييره وخاصة ان العقيد القذافى سبق ان دعا الملوارق والعرب فى هذه الدول للهجرة الى ليبيا باعتبارها موطنهم الاصلى ، وتقول وسائل الاعلام العالمية ان ليبيا تدعم الحركات السياسية والعسكرية التى يقوم بها الملوارق فى مالى والنيجر ، وان عديدا من المتمردين المقاتلين تلقوا تدريبات عسكرية فى ليبيا او فى سوريا ولبنان وان بعضهم انضم الى الفيلق الاسلامى الذى انشأته الحكومة الليبية وحارب مع قواتها فى تشاد . ولكن الحكومة الليبية تنفى هذه الاتهامات .

● ومن هنا نجد ان الدول المانحة للمعونات والاغاثة تساند وتدعم الحكومة المدنية الجديدة فى مالى . وان دول الجوار الجغرافى تقدم ايضا مساعداتها فى مجالات تنفيذ الاتفاقية . وهذا يفسر الطلب الذى تقدمت به فى الاسبوع الماضى حكومة النيجر الى كل من الجزائر وفرنسا للوساطة بشأن حل النزاع المسلح بين الحكومة والمتمردين المقاتلين من الملوارق فى بلادها اسوة بما تم فى مالى . وعلى الرغم من ان سجل حكومة النيجر تجاه المواطنين من الملوارق هو سجل حافل بالعنف والمذابح وسياسة الأرض المحروقة ، الا ان الجزائر وفرنسا وجهات اخرى سوف تنشط للتسوية السياسية بين الجانبين ، خاصة انه سبقت المساعى والاتفاقات ولكنها توقفت مرارا من قبل لأسباب تتعلق بمواقف حكومة النيجر او بتدخلات وسياسات الدول المساندة لحركات تحرير شعب ازواد فى كل من مالى والنيجر .

● ان العلاقات المتبادلة بين شعوب وقبائل البيضان والسودان فى غرب افريقيا لها جذور تاريخية ولها مشكلات معاصرة فى ميادين المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية والهوية الثقافية الخ ، وان اى تأخير او تعطيل للحل السياسى بوجه عام سوف يؤدى الى الاحتكام الى السلاح واشتعال مناطق الحدود والتخوم فى حروب اهلية واستنزاف دموى وبشرى وان دول الشمال الافريقى وغرب افريقيا بدون استثناء تعرف النتائج والدروس التى ارتبطت بحالة جبهة البوليساريو . وكيف تصاعد النزاع

الى عداء ثم تحول الى حرب ممتدة لسنوات طويلة تدخلت فيها اطراف مجاورة واجنبية حتى تم تدويل القضية بمشاركة الامم المتحدة ولهذا نقول ان قضايا ومشكلات البيضان والسودان هى فى مفترق الطرق الان وتتطلب حلا سياسيا .

فى ملاوى ...
الديموقراطية على الباب

● فى هذا الشهر دخل الرئيس المعين لمدى الحياة دكتور هاستنجز كاموزو باندا فى نفق مظلم موحش له مخرج واحد . هو الاستجابة لطلبات الدول المانحة للمعونات والقروض . التى اجتمعت خلال النصف الأول من شهر مايو الحالى وقررت تجميد المساعدات لملاوى لمدة ستة اشهر اعتبارا من تاريخ القرار . بسبب امتناع النظام السياسى التسلطى القائم على الحزب الواحد عن قبول التحول الديموقراطى واحترام حقوق الانسان . وكانت النذر قد توالت منذ العام الماضى . فاوقفت دول الشمال الدانمارك والسويد والنرويج معوناتها . ثم قامت بريطانيا بتخفيض معونتها السنوية إلى النصف ولكن الرئيس باندا رفض الرؤية او الاستماع . فتحركت باقى الدول المانحة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

● فى فبراير ١٩٩٢ بدأ التحرك السياسى المعارض فى داخل البلاد . فقد عاد تشيهانا الزعيم النقابى من زامبيا فاعتقله البوليس فى المطار ومنعه من الادلاء بحديث الى وسائل الاعلام . وهو متهم بأنه سبق ان قضى سبع سنوات سجينا فى ملاوى بتهمة المعارضة ثم خرج بسبب اختياره سكرتيرا عاما لمجلس التنسيق لنقابات العمال فى افريقيا الجنوبية . ومتهم بأنه نظم اجتماعا فى زامبيا حضره زعماء المعهارضة الخارجية لنظام الحكم فى ملاوى . وبأنه عاد للبلاد ليقود المعارضة فى الداخل . ولم يمر هذا الأجهراء بسهولة فقد تحركت نقابات العمال الخارجية للدفاع عنه .

● وفى مارس اصدر قساوسة الكنيسة الكاثوليكية رسالة تليت على منابر الكنائس توضح المظالم والفسا لمحسوبية ،الرشوة التى تنتشر فى البلاد . وتشير الى قمع الحريات الاكاديمية والشخصية والرقابة على وسائل الاعلام ومطاردة اى نوع من النقد لممارسات نظام الحكم . وتحرك البوليس لمصادرة نسخ الرسالة من التداول . وابعد احد القساوسة عن البلاد بعد ان احيل كل الموقعين على الرسالة للتحقيق . ثم تضامنت مع هذا الموقف المعارض كنيسة اسكوتلاندا للبوتستانت وهى كنيسة رئيس الجمهورية .

● وفى ابريل اضرب طلاب المدارس والجامعات وخرجوا الى الشارع وانضمت اليهم فى المظاهرات فئات واقس من الطبقات الشعبية .

واشتبكوا مع البوليس واسفرت المواجهة الدامية عن مقتل ٣٨ متظاهرا . كما حدث احراق وتخريب فىالمسسات التجارية والبنايات .

● ولكن هذه التحركات لم تفقد الرئيس قدرته على المناورة . اذ هو يمارس الحكم منذ ٢٨ عاما . ولديه خبرات متراكمة فى تخويف وتدجين المعارضة . فدعا الى مؤتمر عام لاعضاء الحزب الواحد . والى جلسة طارئة لاعضاء البرلمان وتحدث فى هذه المناسبة بأنه سوف يلقى بالمعارضين طعاما للتماسيح فى بحيرة ملاوى وبما ان الاعضاء جميعا معينون من قبل الرئيس فقد اصدروا البيانات المناسبة للاشادة بانجازات الرئيس وحكمته وصواب توجيهاته . وادانوا رجال الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية . ورفضوا بالاجماع التعددية الحزبية والتحول الديموقراطى . وطالبوا باستمرار المسيرة ضمانا للاستقرار . ولهزيمة المؤامرات الخارجية والعملاء فى الداخل .

● ومن ناحية ثانية يعرف الرئيس تمام المعرفة ان الاستجابة للتحول الديموقراطى معناها الاقدام على الانتحار بعد ان يكتب بيديه شهادة وفاة نظامه السياسى . فقد سبق أن رفض رئيس كينيا فى العام الماضى مطالب التحول الديموقراطى . فاجتمعت الدول المانحة واتخذت نفس القرار بوقف المعونات لمدة ستة شهور . وكانت النتيجة هى الاستجابة وتعديل الدستور وتطبيق التعددية السياسية فى كينيا . اما فى زامبيا فقد سبق ان تحرك سيناريو التغيير الديمقراطى على نفس النمط الذى يسير عليه تجاه ملاوى . فقد اقر الرئيس السابق كاوندا قيام نظام التعددية الحزبية . وحريات التعبير والتنظيم لجميع المواطنين بدون قمع حكومى . واجرى انتخابات تشريعية بواسطة صناديق اقتراع لم تزور نتائجها ، وكانت النتيجة هى تشكيل حكومة جديدة تستند الى اغلبية برلمانية بعد هزيمة كاوندا وحزبه . وتولى الزعيم النقابى تشيلوبا رئاسة البلاد .

● ويحكم الرئيس باندا البلاد منذ عم ١٩٦٤ ، وقبل هذا عاش فى انجلترا وامريكا للدراسة ثم العمل طبيبا ، وعاد للبلاد عام ١٩٥٨ ليتوى قيادة حزب المؤتمر الذى استقطب الرأى العام ضد المشروع البريطانى لانشاء اتحاد روديسيا ونياسالاند ، ثم توصل بالتفاوض الى اعلان استقلال البلاد باسم ملاوى . وكان الصديق الحميم للغرب طوال سنوات الحرب الباردة ، فكانت له علاقات طيبة مع البرتغال الى ان استقلت مستعمراتها فى الجنوب الافريقى . فتحول الى علاقات المصالح والتعامل مع الدول الافريقية المستقلة فى زيمبابوى وموزمبيق وتنزانيا وزامبيا . ولم يستجب لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل عام ١٩٧٣ . وتحدى قرارات المنظمة بمقاطعة النظام العنصرى فى جنوب افريقيا وارسل سفيرا يمثله هناك كما وثق علاقاته التجارية مع جنوب افريقيا .

● وفى الداخل احكم قبضته على نظام الحكم ، وهزم جميع المحاولات لتغيير الأوضاع السياسية ، وتخلص من معارضيه ومن معاونيه وكبار رجال حزبه واحدا بعد الآخر ، واسلوبه فى ذلك معروف فى وسائل الاعلام الدولى ، وهو إما

السجن واما النفى ، واحيانا تقع حوادث التصادم بالسيارات على الطرق العامة فيلقى المغضوب عليهم مصرعهم . ولم يكتف بالرئاسة لمدى الحياة ، فتولى مناصب وزراء الخارجية والداخلية والاشغال . ويعتمد حاليا فى ادارة شئون الدولة على ابن أخيه جون تمبو الذى يشعل منصب وزير شئون القصر الجمهورى ، وسبق ان شغل مناصب اخرى فى الحزب وفى الحكومة وتتردد الشائعات بان جون تمبو هو الرئيس القادم بعد وفاة الرئيس الحالى الذى يبلغ من العمر (٩٥) عاما .

وهذه النقطة تشير الى ان ابعاد المعركة السياسية الحالية تتداخل مع معركة الوراثة . فالوراثة تستلزم بقاء الأوضاع على ما هى عليه حتى يوم الوفاة وتسلم الحكم . والتحول الديموقراطى يستلزم التغيير الفورى حتى يتاح لقيادات جديدة ونخبة جديدة تسلم مقاليد الحكم بواسطة انتخابات حرة وتعددية حزبية .

● ماذا سوف يحدث فى المستقبل القريب ؟ .. المؤكد هو ان الديموقراطية تقف على الباب وان ملاوى تحت الحصار .

أزمة الانسان والدولة فى افريقيا

● شهدت مدينة داكار اجتماعين متتاليين فى شهر مايو وفى شهر يونيه من العام الحالى ١٩٩٢ .

شارك فى الاجتماع الأول مجموعة من السياسيين والشخصيات العامة والمثقفين الافارقة ، وشارك فى الاجتماع الثانى رؤساء الدول والحكومات الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة السنوى ، وفى الاجتماعين برزت الاهتمامات بقضايا الانسان والدولة فى افريقيا ، وان اختلفت بينهما مداخل الاهتمام ومستوى الانشغال وترتيب الأولويات . وتفصح مداولات ونتائج هذين الاجتماعين عن وجود أزمة الدولة وازمة الانسان فى افريقيا .

وأن الانفصال ظاهر وواضح بين المستوى النظرى للحديث حول الاسباب والعلاج ، وبين المستوى التطبيقى لممارسات الحكم والادارة .

● أصدر الاجتماع الأول اعلان داكار للقادة السياسيين الافارقة . ويدعو الشعوب والدول الافريقية الى اعتماد الخيار الديموقراطى والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان ، بعد انهيار نظام الحزب الواحد والنظم التسلطية والديكتاتورية المنوعة . وان الاسلوب المقرر للتحول الديموقراطى هو الانتخابات الحرة التى يشارك فيها المواطنون كل فترة محددة وبصورة منتظمة عبر صناديق اقتراع لا تزور نتائجها ، وان هذا الاسلوب هو طريق الوصول للسلطة والمصدر الوحيد للشرعية ، كما اكد الاعلام ان الفترة الانتقالية من حكم الحزب الوحد الى النظام الديموقراطى تتطلب الالتزام بحكم القانون واحترام حقوق الانسان والاقليات من جانب جميع القوى والمؤسسات الفاعلة فى الدولة وفى مقدمتها القوات المسلحة ، وان التفاوض والوسائل السليمة هى الاسلوب الصحيح لحل المنازعات المسلحة والحروب الأهلية المنتشرة فى عدد من الدول الافريقية .

● وهذا الاعلان يستحق الاستحسان والتأييد ، ولكنه لا يزيد على صورة النبوءة أو الاشارة نحو الطريق السليم ، ويبقى التساؤل قائما عن المستهدف وتحقيقه كيف ؟ ومتى ؟ . والى ان يتحقق المطلوب فالأزمة قائمة بين الدولة ومواطنيها .

● اما القمة الافريقية فقد اهتمت قراراتها ايضا بقضايا الانسان فى اطار مناقشاتها لتقارير لجنة حقوق الانسان الافريقى والمكلفة بمشكلات متابعة تطبيق الميثاق الافريقى لحقوق الانسان . ولمشكلات اللاجئين والمشردين نتيجة الحروب الأهلية أو بفعل الجفاف والمجاعة والتصحر ، وكذلك قضية المهاجرين من دول افريقيا للعمل أو للاقامة فى دول اخرى . وشملت المناقشات قضايا

المرأة الريفية طبقا لاعلان جنيف بشان حقوق المرأة الريفية . وميثاق الطفل الافريقى ، كما صدر عن القمة الاعلان الافريقى لمنع انتشار مرض الايدز .
وهكذا بعد ان تعرفت القمة على قضايا الانسان فى افريقيا وجهت دعوة عاجلة للمنظمات الدولية والانسانية لتقديم الاغاثة للمتضررين من آثار الجفاف والحروب الأهلية كذلك صدرت دعوة عاجلة الى الدول المانحة لتقديم مزيد من التدفقات المالية فى صورة قروض ومنح حتى تتمكنن الدول الافريقيا مع رفع معدلات التنمية فى بلادها . ويقدر رئييس بنك التنمية الافريقى هذه التدفقات بحوالى (٦٠) مليار دولار سنويا طول هذا العقد . وعلما بأن الديون المستحقة على الدول الافريقية عام ١٩٩١ تبلغ حوالى ٢٧١ مليار دولار وأن خدمة الدين من فوائد وأقساط تمثل حوالى ٣٢٪ من اجمالى ايرادات هذه الدول .

● اما قضايا الدولة فقد نص ميثاق منظمة الوحدة الافريقية منذ عام ١٩٦٣ على مبادىء حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام سيادة الدول الاعضاء ، ولكن هذه المبادىء انتهكت مرارا ، واشتكت الدول وتوترت العلاقات من قبل ، وفى هذا العام وجد القادة ان الظاهرة تضخمت وصارت تهدد الوجود الفعلى لهذه الدول . ولذلك اصدروا قرارا يؤكد التعالون بين الدول الافريقية على اساس مبادىء حسن الجوار ، ومنع استخدام الأراضى من جانب افراد او مجموعات للاضرار بدول اخرى ، وعدم السماح لأية حركة تستغل الدين او الاختلافات العرقية والاجتماعية والثقافية - بالقيام بانشطة معادية ضد الدول الاعضاء ، وامتناع الدول عن تقديم اى مساعدات تهدد الاستقرار ، مع تطويق التطرف والأرهاب .

● ونظرا لحساسية موضوع سيادة الدولة فقد اصدرت القمة قرارا يدعو الدول الاجنبية الى الامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأفريقية ، وهذا القرار يثير التساؤل عمن تكون هذه الدول الاجنبية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ؟ وهل المقصود هى الدول المانحة الأوروبية والأمريكية التى تقدم الاغاثة للملايين من اللاجئين والجوعى والمرضى فى افريقيا ، والتى تربط بين تقديم المعونات والمنح والقروض وبين التحول الديمقراطى فى الدول الافريقية ؟ كما يثير هذا القرار نوعا من التناقض بالنسبة لمقترح انشاء قوة افريقية موحدة لحل النزاعات الافريقية تحت اشراف الامانة العامة للمنظمة ، وان يتم تمويلها من صندوق تساهم فيه الدول الافريقية والمنظمات الدولية والدول الأوروبية والأمريكية الغنية . علما بان البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية قد اصدرا قائمة باسماء افقر عشرين دولة فى العالم من بينها اسماء (١٥) دولة افريقية ، كما ان قيمة المتأخرات المالية على الدول الأفريقية بالنسبة لميزانية المنظمة تبلغ حوالى ٣٨ مليون دولار ، وهذا يوازى ميزانية المنظمة لمدة عام .

● ان ازمة الدول واضحة فى العلاقات المتبادلة بين الدول الأفريقية ، وفى العلاقات الداخلية بين الدولة ومواطنيها ، وفى العلاقات الخارجية بين الدول الافريقية والدول الأجنبية فى النصف الشمالى من الكرة الأرضية .

التحول الديموطراطى فى نيجيريا

● فى مطلع شهر يوليو الحالى انجزت نيجيريا مرحلة سياسية فى خطة التحول الديمقراطى نحو الحكم المدنى وقيام الجمهورية الثالثة . فقد جرت الأنتخابات البرلمانية على المستوى الفيديرالى لاختيار اعضاء مجلس النواب والشيوخ . وتنافس، فيها الحزب الديموقراطى الاجتماعى والحزب الوطنى الجمهورى . وفاز الحزب الأول بالأغلبية فى المجلسين . وسوف تفتتح جلسات البرلمان الفيديرالى يوم ٢٧ يوليو ١٩٩٢ . استعدادا وتجهيزا لاجراءات نقل السلطة .
● وقد بدأت مراحل التحول الديموقراطى باصدار الدستور عام ١٩٨٩ ، ثم جرت المرحلة الأولى من المنافسة السياسية فى ديسمبر ١٩٩١ لانتخاب حكام الولايات واعضاء البرلمانات الاقليمية فى الولايات الثلاثين المكونة للاتحاد الفيديرالى النيجيرى . وتنافس فيها الحزبان ففاز الوطنى بأغلبية مناصب الحكام . بينما فاز الديموقراطى بالأغلبية العددية من مجموع اعضاء البرلمانات الاقليمية . ومازالت أمام خطة التحول الديموقراطى معركة وحيدة وحاسمة وهى انتخاب رئيس الجمهورية يوم ٥ ديسمبر ١٩٩٢ . وسوف تتلو هذه الأنتخابات عملية نقل وتسليم السلطة من الحكم العسكرى الحالى الى الحكم المدنى الديمقراطى وبدء حياة الجمهورية الثالثة يوم ٢ يناير ١٩٩٣ . ونظام الحكم فيها رئاسى ديمقراطى تعددى فى صورة حزبين سياسيين فقط .
● ● لقد واجهت خطة التحول الديموقراطى عقبات ومشكلات شتى ، ولكن تصميم النظام العسكرى القائم حاليا ـ برئاسة الرئيس ابراهيم بابانجيدا منذ عام ١٩٨٥ ـ هو الأساس فى احتواء وضبط التفاعلات مع القوى والمؤسسات الاجتماعية . وفى مواجهة الآثار المعقدة والمنتشرة للأمراض الاجتماعية والسياسية المزمنة فى تاريخ الأتحاد النيجيرى منذ الاستقلال وقيام الجمهورية الأولى عام ١٩٦٠ . ومن بين هذه المشكلات قضية احصاء وتعداد السكان . وهى مشكلة سياسية ودينية وعرقية شديدة الحساسية . وقد أدت الى الغاء تعداد عام ١٩٧٣ ولكن فى عام ١٩٩١ اجرت الحكومة التعداد وتبين أن سكان نيجيريا يبلغون (٨٨,٥) مليون نسمة . بينما كانت التقديرات الدولية والأرقام المتداولة تشير الى أن اجمالى السكان هو حوالى (١٢٠) مليون نسمة .
● ومن ناحية ثانية تعرف البلاد مشكلات وقضايا الفساد السياسى والاثراء غير المشروع واستغلال المناصب الحكومية والسياسية . حتى انه قيل ان

اغلب النخب النيجيرية المدنية والعسكرية التى توالت على حكم البلاد يجمعها جوع شديد للسلطة لانها الطريق السريع للثراء . ويضاف إلى هذا مشكلات العنف التى ترتبط بالانقسامات الدينية والعرقية واللغوية فى البلاد . ومن الأمثلة فى العامين الأخيرين ما شهدته البلاد فى اكتوبر ١٩٩١ . وفى مارس ١٩٩٢ وفى مايو ١٩٩٢ من نزاعات دينية وعرقية اتسعت مثل الدائرة الشريرة وأدت الى اضطرابات وتدمير وقتلى وجرحى . واستدعت الحكومة قوات الجيش لضبط الأمن والنظام . وهذه النزاعات العنيفة ليست مقصورة على العلاقة بين القوميات أو بين المسلمين والمسحيين . وانما نشبت ايضا لأسباب اقتصادية تتعلق بأزمة التهريب والتضخم وارتفاع الاسعار ونقص المواد . وامتدت من المدن الكبرى حتى العاصمة الجديدة أبوجا . وقامت الحكومة بتطويق الاضطرابات والعنف واصدرت قرارا بحظر وجود وتكوين المنظمات والجمعيات القبلية والطائفية والعرقية . وشكلت حرسا وطنيا خاصا لمواجهة الاضطرابات وانشت محاكم خاصة لمحاكمة المتهمين .

● ولابد من الأشارة الى ان نيجيريا تواجه مشكلات اقتصادية معقدة مع صندوق النقد الدولى ، فقد قبلت الخطة المعروضة عليها ووقعت اتفاقا معه فى يناير ١٩٩١ ، ولكن هذا العام تبين أن الحكومة قد فشلت فى إنجاز بعض بنود الأتفاق . وان كثيرا من المشكلات الأقتصادية قد تضخمت لدرجة تهدد الأستقرار الاجتماعى والسياسى فى البلاد . كما اعلنت الدول المانحة انها لن تقدم التسهيلات المالية المطلوبة الا بعد اتفاق الحكومة مع الصندوق . خاصة ان نيجيريا دولة تعتبر فى مقدمة الدول المنتجة للبترول . وأن لديها ثراء طبيعيا وانتاجا صناعيا يؤخذ فى الحسبان . وان المجتمع لديه نخبة فى مختلف قطاعات الحياة تتصف بالكفاءة والقدرات على المستوى المدنى والعسكرى .

● وعلى الرغم من التفاؤل والتطلعات نحو الحكم المدنى وقيام الجمهورية الثالثة . فان مسحة من التشاؤم والقلق تنتشر بين بعض الدارسين لشئون الحكم والسياسة فى نيجيريا ، ويرجع هذا الى دروس تطور نظام الحكم منذ الأستقلال ، فقد بدأ بالديموقراطية والتعددية السياسية ، ولكن الجمهورية الأولى سقطت عام ١٩٦٦ نتيجة لأول انقلاب عسكرى فى تاريخ الدولة . ثم نشبت الحرب الأهلى إثر محاولة اقليم الجنوب الشرقى الانفصال باسم دولة بيافرا . وتوالت الأنقلابات والنظم العسكرية حتى عام ١٩٧٩ . وإثر تصفية حركة الأنفصال عادت الوحدة النيجيرية بالمعنى السياسى وصدر دستور جديد . وتم نقل السلطة الى الحكم المدنى الديموقراطى وقامت الجمهورية الثانية من ١٩٧٩ حتى سقوطها فى أول يناير ١٩٨٤ بانقلاب عسكرى وتحتوى الدراسات المتخصصة على الاسباب المنوعة لهذه التغييرات السياسية فى حياة البلاد وفى مقدمتها الفساد والعنف الطائفى والدينى والعرقى والفقر والأزمة الاقتصادية .... الخ .

● ولعل دروس وتجارب الحياة السياسية السابقة والمعاصرة هى التى أدت فى صياغة الدستور الجديد الى تفصيل وضبط السلطات فى ظل نظام حكومى رئاسى . والى تنظيم الحياة السياسية الحزبية فى صورة حزبين كبيرين فقط مع وجود ضوابط وقواعد للعمل الحزبى . والى النص فى الدستور على قانون السلوك فى العمل العام والوظيفية العامة ، وتنظيم مكتب قانون السلوك الذى يتولى مسئوليات كاملة بشأن البحث والتحقيق ورفع الدعوى وتوجيه الاتهام وتقديم المتهمين أمام محكمة قانون السلوك ... علما بأن نصوص القانون والمكتب والمحكمة منذ إصدار دستور عام ١٩٨٩ سارية التنفيذ والتطبيق .

● وبعد هذا تبقى المتابعة والانتظار حتى تتم خطوات التحول الديمقراطى وقيام الحكم المدنى .

حرب اللسان والصورة فى افريقيا

• • حرب الأعلام مستمرة فى افريقيا بين الانجلوفون والفرانكوفون ، ومنذ انتهاء الحرب الباردة تتصاعد المنافسة بين الجانبين للسيطرة على وسائل وادوات الأتصال والمعلومات الموجهة نحو دول الجنوب عامة وافريقيا خاصة . والسلاح الفعال فى هذا السباق الأعلامى هو البث الأذاعى والتليفزيونى عبر الأقمار الصناعية . وقد شهد الشهر الماضى حدثين هامين فى هذا المجال : الأول قرار الحكومة الفرنسية انشاء مؤسسة شاشات الجنوب . والثانى قرار قمة الدول الناطقة بالاسبانية والبرتغالية (لوزيفون) انشاء برنامج يبث عن طريق القمر الصناعى لتعليم اللغة الاسبانية واللغة البرتغالية لمدة ثلاث ساعات يوميا فى إطار برامج محو الأمية .

• ان أسباب واهداف القرار الفرنسى تتضح من رؤية السياسة الفرنسية لمخاطر الهجمة الأذاعية والتليفزيونية التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، فلديهما مؤسسات وترتيبات للبث الأذاعى والتليفزيونى تكاد تغطى العالم بأجمعه ، ومن الأمثلة على هذه المؤسسات : سى ان ان ، وصوت امريكا ، وبى بى سى ، أما الترتيبات فهى اتفاقات ومحطات ومراكز ارسال تنتشر فى عديد من الدول . وان هذا الوضع قد دعا وزراء الأعلام فى الدول الناطقة بالفرنسية فى اجتماعهم الأخير الى قرار توصية بانشاء منطقة اعلامية للفرانكوفون تغطيها موجات البث المباشر بالأصوات والصور ، وان هذا الأجراء هو وسيلة ناجحة من وجهة النظر الفرنسية لمعالجة عدم التوازن القائم حاليا فى مجال تدفق الصور والأصوات من الشمال الى الجنوب حيث تستأثر بأغلبيته الأنجلوفون ، ومن ناحية ثانية فان فرنسا تشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وباقى الدول المانحة فى تبنى الدعوة للتحول الديموقراطى واحترام حقوق الأنسان فى افريقيا ، ولهذا فان على فرنسا واجبا اعلاميا فى هذا المجال من خلال الأرسال والبث المباشر باللغة الفرنسية حتى لا تترك المجال للبث والارسال باللغة الانجليزية منفردة ، وانه من الضرورى تشجيع وتمويل الأبداع الفنى والفكرى وتربية الكوادر الفرانكوفونية فى مواجهة الأنجلوفونية ، وقد عبرت الوزيرة الفرنسية المسئولة فى مناسبة إنشاء مؤسسة شاشات الجنوب بأنه بدون راديو وتليفزيون فسوف تكون الديموقراطية خرساء وذلك فى إطار الحملة العالمية نحو التحول الديموقراطى وحماية حقوق الأنسان .

• أما قرار قمة الدول الناطقة باللغتين الاسبانية والبرتغالية (لوزيفون) فقد اكد على التعاون فى مجالات التعليم والتحول الديموقراطى وحقوق الانسان

بجوار ميادين واتفاقات اقتصادية وسياسية اخرى ، وفى هذا المقال نهتم بالمجال الأعلامى التثقيفى وذلك لأن افريقيا بها سبع دول اعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية تنطق بهاتين اللغتين وهى أنجولا ، وموزمبيق ، وغينيا بيساو والرأس الأخضر ، وساوتومى ، وبرنسيب وغينيا الأستوائية ، وانه على الرغم من ان رؤساء هذه الدول الأفريقية لم يشاركوا فى القمة التى جمعت بين اسبانيا والبرتغال ودول امريكا اللاتينية ، فان الأهتمامات والتوجهات عند تطبيقها لن تقتصر على دول العالم الجديد ، وانما سوف تمتد الى شعوب الدول الأفريقية التى تصل فيها النسبة المئوية للأمية الى ما يزيد على ٩٠ ٪ من اجمالى المواطنين . ومن ناحية ثانية فان قمة الناطقين باللغة الاسبانية واللغة البرتغالية قد أقرت برامج متعددة لتبادل اساتذة الجامعات وتقديم منح للدراسات العليا والاهتمام بشئون الطفولة . والرأى الراجح عندى هو ان الناطقين باللغتين الاسبانية والبرتغالية يشعرون بالتنافس المستمر الذى تقوم به مؤسسات الأنجلوفون فى اطار الدول الأفريقية (اللوزيفون) ، وان لم يصل موقفهم بعد الى مستوى التحدى والمواجهة الذى يتصف به موقف الفرانكوفون ، ولكن هذه هى البداية لانشاء منطقة اعلامية ثقافية .

● ويستدعى الحديث حول التنافس الأعلامى العام فى افريقيا الاشارة الى جهود تقوم بها منظمة ايسيسكو (المنظمة الأسلامية للثقافة والعلوم والفنون) التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامى فى مجال كتابة عدد من اللغات الأفريقية . بالأبجدية العربية وطباعة كتب التدريس بها فى بعض مراحل التعليم العام . ومن الأمثلة على هذا ما تم فى جزر القومور أخيرا ، وبالنسبة لبعض لغات غرب افريقيا .

● كما تجب الاشارة الى التحديات والمخاطر التى تواجهها اللغات والثقافات الأفريقية بوجه عام نتيجة لهذا الغزو الثقافى والأعلامى الواسع ، اذان البث المباشر باللغات الأجنبية هو من أخطر الأسلحة لتوجيه الرأى العام ، وهو توظيف للكلمات وللصور فى صناعة عقل وفكر النخبة على مختلف مستويات الحياة فى هذه المجتمعات ، وهو مؤثر فعال فى تغيير الثقافات واللغات واساليب التواصل بين المواطنين ، ومنظومة القيم والسلوك التى تحكم حياة البشر خاصة الأجيال الجديدة من الطفولة والشباب . وتوجد دراسات متخصصة فى مجالات الأعلام والاتصال والثقافة تتحدث عن هذه الجوانب ، وهى صادرة عن منظمات اقليمية ودولية عديدة ، بالاضافة الى مؤلفات وكتابات باللغة العربية وغيرها من اللغات الأخرى .

● خلاصة القول فى العصر الحاضر : الحرب أولها كلام .. واخرها كلام وصورة ..

التحول الديموقراطى فى دول اللوزيفون

● دول اللوزيفون فى افريقيا هى الدول الناطقة باللغة البرتغالية وعددها خمس دول مستقلة . واذا اضفنا اليها دولة ناطقة بالاسبانية وهى غينيا الاستوائية وتعدادها أقل من مليون وصل اجمالى عدد السكان الى ٢٧ مليون نسمة . وهذه الدول تتعرض حاليا للجفاف والقحط على نطاق واسع . وهى فى حاجة ماسة لمعونات الدول المانحة . ولهذا فان التحول الديموقراطى هو شرط اساسى للعلاقات الطيبة بين الجانبين ، وقد بدأت عملية التحول الديموقراطى منذ اوائل العام الماضى . ففى فبراير ١٩٩١ تمت الانتخابات التعددية التنافسية فى دولة الرأس الاخضر ، وفشل رئيس الجمهورية فى اعادة انتخابه ونجح زعيم الحزب المعارض . وفى دولة ساوتومى وبرنسيب تمت الانتخابات التعددية فى مايو ١٩٩١ وفشل رئيس الجمهورية فى اعادة انتخابه ونجح منافسه فى الانتخابات . أما فى دولة غينيا بيساوى فقد تمت الموافقة فى اكتوبر ١٩٩١ على الغاء نظام الحزب الواحد والسماح بنظام تعدد الاحزاب . وان لم تجر الانتخابات التنافسية حتى اليوم . ومثل هذا حدث فى دولة غينيا الاستوائية التى اقرت التحول الى نظام ديموقراطى تعددى فى نوفمبر ١٩٩١ . ولم يعقب هذا اى اجراء حتى الان .

● **فى موزمبيق توصلت الحكومة الماركسية** بعد ثلاث سنوات من المفاوضات المتقلعة ـ الى اتفاق سلام مع جبة رينامو المعارضة لانهاء الحرب الاهلية التى استمرت ١٦ عاما وتم توقيع الاتفاق فى روما بوساطة من جانب ايطاليا والكنيسة الكاثوليكية وزيمبابوى وليسوتو . وساهم ايضا فى التسوية السلمية تاينى رولاند رئيس شركة لونرو صاحبة المصالح الكبرى فى افريقيا . وقد سبق التمهيد لهذا الاتفاق بتغيير فى سياسة جنوب افريقيا المؤيدة لجبهة رينامو المعارضة وقد زار دوكليرك موزمبيق فى الشهر الماضى تأكيدا للعلاقات الجديدة ودعما للتوجه نحو التسوية وينص اتفاق السلام على وقف اطلاق النار والقاء السلاح اعتبارا من اول اكتوبر القادم .

ومشاركة المعارضة فى الحياة السياسية فى ظل دستور ديموقراطى تعددى ونظلم أحزاب تنافسية . وانتخابات حرة فى فترة زمنية قادمة لاتزيد على عام . وان يشرف عليها مراقبون من الامم المتحدة والجماعات الاوروبية مع ضمانات دستورية وقانونية لعدم ملاحقة او محاكمة المتمردين عن أعمالهم طوال فترة التمرد . ووضع ترتيبات لدمج قوات المتمردين فى جيش الدولة علما بأن حكومة

موزمبيق كانت قد اصدرت تعديلات للدستور وللنظام السياسي في البلاد بمقتضاها تحولت الاوضاع من الاشتراكية الماركسية والحزب الواحد الى اقتصاديات السوق والنظام السياسي الليبرالي

● اما في انجولا فتستعد البلاد لاجراء اول انتخابات برلمانية ورئاسية في ظل نظام ديموقراطي تعددي يومي ٢٩ و ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ . وكانت الحكومة قد سبق ان توصلت الى اتفاق سلام ومصالحة مع حركة يونيتا المعارضة لانهاء الحرب الاهلية في ٣٠ مايو ١٩٩١ والتي استمرت لمدة ١٦ عاما . وقد توسط واشرف على التوصل للاتفاق الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا) والبرتغال والامم المتحدة والصليب الاحمر - وعلما بان المفاوضات قد جرت في فترة الحرب الباردة - وينص الاتفاق على ايقاف اطلاق النار واقرار دستور ديموقراطي تعددي والغاء نظام الحزب الواحد والتحول الى اقتصاد السوق بدلا من النظام الماركسي . وتم وضع ترتيبات لاندماج قوات المتمردين في جيش الدولة ، مع النص على اجراء انتخابات حرة تنافسية قبل نهاية عام ١٩٩٢ . ويشرف على تطبيق الاتفاقية لجنة مكونة من ممثلي الاطراف الدولية التي اسهمت بالوساطة بين الجانبين . كما ان حكومة جنوب افريقيا كانت قد غيرت من سياستها وأوقفت معوناتها المنوعة لحركة يونيتا تمهيدا لعقد اتفاق المصالحة الوطنية ، واخيرا تبادلت حكومة جنوب افريقيا وانجولا العلاقات الدبلوماسية هذا الشهر . وفي اطار الاستعداد لاجراء الانتخابات اقر مجلس الأمن ارسال ٤٠٠ مراقب للاشراف على عملية الانتخابات اثر شكاوى بالتزوير في قيد اسماء الناخبين . وسوف ينضم المراقبون الجدد الى ٣٥٠ مراقبا موجودين في انجولا للاشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية .

ومن جانب آخر تعاني انجولا من مشكلة اقليم كابندا - وهو سياسيا جزء من الدولة وان كان جغرافيا منفصلا عنها اذ يقع في منطقة مصب نهر الكونغو وتحيط به اراضي زائير وينتج هذا الاقليم منفردا ٢/٣ إنتاج انجولا من البترول وبه حركة سياسية مسلحة تطالب بالانفصال عن انجولا واقامة دولة مستقلة وخلال هذا العام انشق قائدان كبيران من قيادة يونيتا وانضما الى الحركة الاستقلالية في كابيندا وعلى الرغم من وجود اسباب اقتصادية وسياسية محلية لمطلب الانفصال الا ان الصراع حول استثمار البترول له دور هام في تصعيد المشكلة فالذي يستثمر البترول حاليا هو شركة جلف اويل الامريكية ولها علاقات طيبة مع حكومة انجولا وقد استمر عملها طوال مدة الحرب الاهلية ولم يؤثر في نشاطها قيام النظام الماركسي والحزب الواحد في انجولا من قبل ولكن تشير الانباء العالمية إلى ان المصالح البترولية الفرنسية والبرتغالية لاترضى عن هذا الوضع وانها تدعم الحركة الانفصالية وذلك على التطلع البترولي الامريكي تجاه بترول الكونغو والكاميرون الذي يقع في دائرة الاستثمار الفرنسي والاوروبي ولكن اعتقد ان هذه المنافسة المستترة وان كانت مستمرة الا انها لن تتحول الى تنافس وصراع علني او ما يسمى بلغة الاقتصاد قطع رقبة .

السياسة الدولية

فى أعالى النيل

● فى رواندا وزائير الساحة جاهزة والمباراة السياسية مستمرة ، والأطراف الدولية فى الساحة نوعان : الأول اطراف ضاغطة وهى الدول المانحة من اوروبا وامريكا ، والثانى اطراف معاونة وهى الاصدقاء من دول القارة الافريقية . وشعار المباراة هو المصالحة الوطنية بالاسلوب التفاوضى السلمى ، والتحول الديموقراطى وحقوق الانسان والاقليات . وهكذا يبدو نشاط السياسة الدولية مجرد مباراة نظيفة ، ولايظهر على السطح او امام الاعين خشونة الصراع بين المصالح والنفوذ للدول المانحة والقوى الاقليمية .

● فى رواندا تم هذا الشهر توقيع اتفاقية السلام وايقاف اطلاق النار بين الحكومة والمعارضة المسلحة ، حدث هذا فى مدينة اروشا نتيجة لجهود اطراف عديدة من بينها تنزانيا وزيمبابوى . وسوف تتحول الجبهة الوطنية المعارضة الى حزب سياسى يتنافس فى الانتخابات البرلمانية القادمة وفى ظل دستور ديموقراطى تعددى . كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة عسكرية للفصل بين الجانبين والاشراف على وقف اطلاق النار ، واطلاق سراح الاسرى المحتجزين لدى كل جانب ، وتتكون هذه اللجنة العسكرية من (٥٠) عضوا من اربع دول افريقية هى تنزانيا وزيمبابوى ونيجيريا والسنغال . والذى يلفت النظر ان اغلبية الدول المشاركة فى اللجنة ليست من دول حوض النيل ، اذ ان تنزانيا فقط هى من دول الحوض . ولذلك يكون السؤال المطروح لماذا غابت باقى دول حوض النيل عن الاسهام فى التسوية والمصالحة ؟ وعن تدبير بعض الضباط للمشاركة فى قوات حفظ السلام فى رواندا ؟

● هذا الموضوع يثير قضية اساسية وهى عدم نجاح اى دعوة او محاول حتى الآن لانشاء جماعة او منظمة اقليمية تضم دول حوض نهر النيل (٩ دول) وهذا التصور نسميه التجمع للاتجاه شمالا . بينما تعددت المنظمات والتجمعات التى تربط بين دول اعالى النيل مع دول اخرى مجاورة او متاخمة ، وهذا التصور نسميه التجمع للاتجاه شرقا او للاتجاه جنوبا ، ومن الامثلة المعاصرة تجمع دول القرن الافريقى الذى يضم السودان واثيوبيا واريتريا وجيبوتى والصومال وكينيا . ومنظمة ايجاد التى تضم دول التجمع السابق مضافا اليها اوغندا . اما اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية لوسط وجنوب افريقيا فتضم ١٨ دولة من بينها (٧) دول من اعالى النيل وهى تنزانيا واوغندا وكينيا ورواندا وبوروندى واثيوبيا والسودان ومنظمة حوض نهر كاجيرا وتضم تنزانيا واوغندا ورواندا وبوروندى . أما التجمع الاقتصادى لدول البحيرات العظمى فيضم زائير ورواندا وبوروندى . واخيرا فى شهر

اغسطس الحالى وقعت عشر دول افريقية على اتفاقية الجماعة التنموية لدول افريقيا الجنوبية وهى تنزانيا وزيمبابوى وانجولا وموزمبيق وناميبيا وزامبيا وملاوى وبتسوانا وليسوتو وسوازيلاند . وفى ضوء الدور المتنامى لتنزانيا وزيمبابوى فى المنطقة عامة وفى المصالحة الوطنية فى رواندا يكون السؤال هل تتعرض رواندا لاغراء الانضمام لهذه الجماعة التنموية الجديدة واذا حدث هذا فسوف تتبعها بوروندى ولايتبقى من دول أعالى النيل سوى أوغندا وزائير .. فماذا سيكون موقفهما من الانضمام لهذا التجمع المتجه جنوبا ؟

● اما فى زائير فقد تطورت الاوضاع بفعل ضغوط الدول المانحة ، وكان الموقف فى شهر مارس الماضى (عدد الاهرام الاقتصادى بتاريخ ٢ ـ ٣ ـ ١٩٩٢) . هو ان فرنسا وبلجيكا كانتا تدفعان الاحداث نحو التخلص من موبوتو على اساس ان المؤتمر الوطنى يسير جديا فى عملية التحول الديموقراطى ، بينما كان الراى الامريكى هو ان بقاء موبوتو ضرورى لنجاح العملية الانتقالية للتحول الديمقراطى نظرا لسيطرته على الجيش والأمن والخدمة السرية . وقد ساد التصور الامريكى وقبلت الدولتان الانتظار حتى نهاية المرحلة الانتقالية .

● وخلال الاشهر الماضية عاود المؤتمر الوطنى اعماله بعد ضغوط الدول المانحة ، كما تبرعت بلجيكا بمبلغ ٤٠٠ الف دولار اسهاما فى صندوق لتمويل نفقات المؤتمر الذى توصل اخيرا لاعداد دستور للفترة الانتقالية وانتخب تشيسكيدى رئيسا للوزراء فى الحكومة الانتقالية . ورئيس الوزراء المنتخب على عداء مع موبوتو رئيس الدولة ، ولهذا تردد موبوتو فى الاستجابة ولكن الضغوط الدولية أدت به الى قبول استقالة رئيس الوزراء المعين حتى يخلفه رئيس الوزراء المنتخب من المؤتمر الوطنى . ومن المتوقع ان تسير الخطة المقررة للتحول الديموقراطى فى الفترة الانتقالية حتى اجراء الانتخابات التعددية واصدار الدستور الديموقراطى الدائم ، واستطرادا نشير الى ما تتداوله وسائل الاعلام العالمية من ان موبوتو كان يخشى فى الفترة الماضية من حدوث انقلاب عسكرى ضد حكمه ، وان السياسة الامريكية تكلفت بحمايته بواسطة الاستعانة بقوات من دولة افريقية صديقة للطرفين الزائيرى والامريكى ولهذا يقال ان فرص المناورة والمراوغة قد تضاءلت لديه الآن ، وان عليه الاستجابة لنصائح الدول المانحة .

● والنقطة الأخيرة فى هذا الموضوع هى الاشارة الى السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل عامة . واعتقد انها تعرف تفاصيل الأوضاع من تقارير ممثليها الدبلوماسيين فى دول المنطقة ، كما انها على اطلاع بما تتداوله وسائل الاعلام .

والسؤال المطروح هو :

ـ أين هى من مسار الأحداث ؟ هل لها موقع بين اطراف المباراة السياسية فى اعالى النيل ؟ ام هى فى موقف المراقب للأحداث ؟

التحول الديموقراطى والوحدة فى تنزانيا

● يتصف التطور المجتمعى لدولة تنزايا بالخصوصية التى ظهرت فى مرحلة الحركة الوطنية لكل من الاقليمين المكونين للدولة حاليا (تنجانيقاوزنزبار) وتميزت اوضاع الدولة الاتحادية وحكم الحزب الواحد وعقائده السياسية بالخصوصية مقارنة باوضاع باقى الدول الافريقية ، واخيرا تشهد فترة التحول الديموقراطى المعالم التالية : ظهرت الدعوة العلنية للتعددية السياسية منذ فترة سابقة ، واخذت الدولة والحزب الحاكم بالمبادءة فتشكلت لجنة استقصاء للرأى العام ، ثم اجاز الحزب الواحد تقرير اللجنة واقر التحول للتعددية السياسية فى اوائل عام ١٩٩٢ . واصدرت الدولة قانون تنظيم الاحزاب السياسية الذى ينص على منع تشكيل الاحزاب على اساس دينى او قبلى او اقليمى ، ولهذا يستلزم تشكيل الاحزاب الجديدة ان تكون قيادتها من شخصيات تنتمى الى البر الافريقى (تنجانيقا) وزنزبار سويا . وفى يوليه ١٩٩٢ بدأ تسجيل الاحزاب وارتفع عدد المتقدمين للتسجيل الى حوالى ٤٥ حزبا سياسيا ، وتتصف البيئة السياسية فى الدولة بعدم وجود ضغوط سياسية عارمة او مطالب شعبية واسعة للتحول الديموقراطى مثلما يحدث فى كينيا او زائير . وإنماتأتى الضغوط حتى الآن من جانب نخبة القوة الاجتماعية والمثقفين ، وعلى المستوى الاقتصادى يسير الانفتاح الاقتصادى بخطوات اسرع واكثر تأثيرا لتنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والتحول لاقتصاد السوق والملكية الخاصة . وذلك على الرغم من عدم تغيير الدستور الذى ينص على عقائد الاشتراكية (أوجاما) وينظم جميع مؤسسات واجهزة الدولة فى اطار اولوية الحزب الواحد وهيمنته .

● تقود الاحزاب الجديدة شخصيات منوعة من اجيال متعددة . فقد ظهرت اسماء من بين الرعيل الاول والذين شاركوا فى الحركة الوطنية نحو الاستقلال مثل عبد الله فونديكيرا واوسكار كمبونا . كما ظهرت اسماء شخصيات شاركت من قبل فى فترة الحزب الواحد ثم اعتزلت او اعتقلت مثل جيمس مابالالا وسيف شريف حمادى وشعبان مولو الذين شكلوا الجبهة المدنية ، ويجمع بين الاحزاب الجديدة تصور عام هو التحول الى الديموقراطية الليبرالية والفصل بين السلطات الثلاث . وحكم القانون وحقوق الانسان ، اما الحزب الحاكم فلم يعلن بصفة نهائية تصوراته للنظام الجديد . وتفسير ذلك

إما لانه ليس تحت ضغوط فعلية للمنافسة واما لانه فى حالة انعدام الوزن بمر لتغير الاوضاع تغيرا جذريا بعد حكم لمدة ٣٠ عاما متتالية كانت فيها جميع الأجهزة المدنية والعسكرية والشعبية والاعلامية تحت سيطرته ، والان تبحث اغلبها عن مسار منفرد او مستقل .

● ومن ابرز قضايا الخلاف بين الحزب الحاكم والاحزاب الجديدة موعد انتهاء المرحلة الانتقالية فالحزب الحاكم يرى استمرار المدة القانونية للبرلمان الحالى حتى عام ١٩٩٦ . ثم تجرى الانتخابات على اساس التعددية والمنافسة السياسية ، بينما ترى احزاب المعارضة ان تجرى الانتخابات التعددية قبل نهاية العام القادم ١٩٩٣ ، خاصة ان المدة الثانية لولاية رئيس الجمهورية الحالى سوف تنتهى فى ١٩٩٥ . وبموجب الدستور لايسمح له بالترشيح لمدة ثالثة ، ويقضى الدستور بان يتداول منصب الرئيس بين ممثلى الاقليمين المكونين للدولة الاتحادية . وحاليا رئيس الجمهورية من زنزبار والنائب الاول للرئيس من البر الافريقى وفى الانتخابات القادمة سوف يرشح الحزب . احاكم والبرلمان رئيسا من اللبر الافريقى ، ونائبا اول من زنزبار ، وترى المعارضة ان بقاء هذا الوضع سوف يمثل مازقا امام المنافسة الحزبية والتعددية السياسية التى تشمل عضوية البرلمان ورئاسة الدولة .

● اماالقضية الكبرى التى تنذر بالتوتر وقد تتطور فى مستقبل الأيام الى نوع من الانفجار ، فهى مستقبل زنزبار وهى تبقى عضوا فى الاتحاد ام تنفصل فى دولة مستقلة ؟ وتطرح بعض احزاب المعارضة فكرة الكونفدرالية شكلا للدولة فى ظل التعددية السياسية . ان تاريخ الاتحاد يرجع الى عام ١٩٦٤ ، ولكن تطور الاوضاع الدستورية والحزبية ادى لى اندماج سياسى واقتصادى وحزبى وقيام حزب واحد للدولة وسيطرته على جميع المؤسسات فى البلاد . ولكن مذ بداية أعوام الثمانينيات ظهر السخط والتوتر تدريجيا فى زنزبار لاسباب سياسية واقتصادية ضدنظام الدولة الاتحادية ، وتعددت الاضطرابات العنيفة واستدخام القوة المسحلة لقمع المعارضة ، كما حدثت تغييرات متتالية فى رئاسات الحكومة فى زنزبار ، وعلى الرغم من اختيار حسن موينى رئيسا للدولة بعد اعتزال الرئيس نيريرى ، فان الاضطرابات والمنافسات لم تتوقف فى زنزبار وقد أدى هذا إلى عزل سيف شريف حمادى رئيس وزراء زنزبار وعدد من الشخصيات الوزارية الى من مناصبهم ومن عضوية الحزب الواحد وأرسلت القوات المسلحة إلى الجزر تحسبا لمواجهة اى اضطراب فى اواخر الاعوام الثمانينيات ، ومن ناحية ثانية فان المستوى السياسى والفكرى يشهد تنوعا واسعا من الاراء والاتجاهات مابين علمانية واسلامية . ومابين الاجيال القديمة والاجيال الجديدة ، كما ان منظمات سياسية سرية تتكون مثل الحركة من اجل بديل ديموقراطى الذى يدعو الى التعددية ، ومثل حزب البسملة الذى

يدعو الى اجراء استفتاء شعبى حول مستقبل زنزبار ، كما يثير تأليف سيف شريف حمادى لحزب الجبهة المدنية المتحدة القلق والشكوك بين حكام زنزبار الحاليين وهم من نخبة الحزب الحاكم . وتشير وسائل الاعلام العالمية الى تداول شرائط الراديو والتليفزيون (كاسيت) بين المواطنين وهى تدعو الى التغيير . وان قسما كبيرا منها يأتى من خارج البلاد .

● ان تطور اوضاع تنزانيا يستحق المتابعة والدراسة لانها تقع فى منطقة اعالى النيل ، ولها تأثير سياسى وفكرى فى عدد من الدول المجاورة والمتاخمة ، وانها عضو فى عدد من المنظمات الاقليمية فى وسط وجنوبى القارة الافريقية .

من يساند الحرب الأهلية فى أنجولا ؟

● خلال شهر اكتوبر الماضى اصدر مجلس الامن اكثر من بيان للتعبير عن القلق من تدهور الوضع السياسى فى انجولا ، وداعيا قادة حزب الحركة الشعبية الحاكم وحزب يونيتا المعارض الى الالتزام بتعهداتهم بموجب اتفاق السلام الموقع فى مايو ١٩٩١ ، واحترام وقبول نتائج الانتخابات التى تمت باشراف دولى فى اواخر شهر سبتمبر ١٩٩٢ . لقد تنافس فى انتخابات البرلمان مرشحو (١٣) حزبا ، وتنافس على منصب رئيس الجمهورية (١١) مرشحا . وبلغ عدد فريق الاشراف الدولى (٨٠٠) مراقب ، فضلا عن وفود وشخصيات شاركت فى الاشراف مع ممثلى المنظمة الدولية .. ودلت النتائج الاولية للانتخابات على تقدم حزب الحكومة نحو الفوز بالاغلبية ، ولم يرض هذا او يقبل به سافيمبى زعيم حزب يونيتا ، فاتهم الحكومة بالتزوير والتلاعب فى العملية الانتخابية ، واتهم المراقبين الدوليين بالغفلة او التواطؤ مع الحكومة . كما هدد بالعودة الى الحرب الاهلية واعلن نقض موافقته السابقة على اتفاق السلام وترك العاصمة وعاد الى مقر قيادته السابق فى داخل البلاد .

● هذا الموقف المتوتر ادى الى تدخلات دولية متنوعة ، فتأجل اعلان النتائج رسميا ، ونظرت لجنة الانتخابات وفريق الاشراف الدولى فى الشكاوى وتمت اعادة فرز الاصوات احيانا . ولكن لم تثبت انحرافات فى العملية الانتخابية ، فاعلنت النتائج رسميا وحصل حزب الحكومة على (١٢٩) مقعدا وحصل حزب يونيتا على (٧٠) مقعدا وحصل حزب الجبهة الوطنية على (٥) مقاعد وتقررت اعادة الانتخابات فى ٢٠ دائرة برلمانية ، اما انتخبات الرئاسة فحصل رئيس الحزب الحاكم على ٤٩,٥ ٪ من اجمالى الاصوات وحصل سافيمبى على ٤٠,٧ ٪ ولهذا تقررت الاعادة فى جولة ثانية بينهما ، وطبقا لنص الدستور تتم الاعادة فى مدة اقلها شهر ونصف واقصاها ثلاثة شهور .

● اثار التهديد بمعاودة الحرب الاهلية من جديد مخاوف وقلق المواطنين فى انجولا ، وفى افريقيا عامة ، كما انه يمس هيبة الدول الضامنة لعملية السلام والانتخابات الديموقراطية ، وهى الولايات المتحدة الامريكية وروسيا (الاتحاد السوفيتى سابقا) والبرتغال وجنوب افريقيا وايضا المنظمة الدولية ، ومن ناحية ثانية فان انتخابات انجولا هى النموذج التطبيقى الاول للتحول الديموقراطى بعد انهاء الحرب الاهلية باسلوب تفاوضى سلمى ، وان نجاح او

فشل هذا النموذج سوف يطرح نتائجه على حالة دول ذات اوضاع مشابهة مثل اثيوبيا وموزمبيق ورواندا .. الخ . ولهذا كان تحرك الموقف الدولى على مستويات متعددة ، مثل تدخل مجلس الامن ، ومثل وفود من الدول الضامنة لمقابلة اطراف النزاع فى انجولا ، ومثل وصول بيك بوتا وزير خارجية جنوب افريقيا لمقابلة كل من الزعيمين والتوسط بينهما .

● والسؤال المطروح لماذا يتخذ سافيمبى هذا الموقف ؟ ولماذا التصعيد وعودة القتال بين قواته وقوات الحكومة ؟ الاجابة تتراوح بين تفسيرين : الاول هو ان سافيمبى عاش ١٦ عاما يقود حربا اهلية ضد الحكومة الماركسية التى تحالفت مع كوبا والاتحاد السوفيتى وساندته فى هذا الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا بالمال والسلام والتدريب وخدمات الاعلام . فلما انتهت الحرب الباردة بين الدولتين العظميين توقفت المساعدات والمساندة لكلا الجانبين فى انجولا . وتمت الاتفاقات بين الدول العظمى لابرام اتفاقية سلام وتوقف الحرب الاهلية ، وانسحاب القوات الكوبية ، ثم حصلت ناميبيا على استقلالها ، وبدأ تيار التحول الديموقراطى والغاء الناظم العنصرى فى جنوب افريقيا ، وتخلت الحكومة الانجولية عن موقفها الايديولوجى وغيرت الدستور وقبلت بالديموقراطية التعددية واقتصاد السوق . كما تم الاتفاق بشأن مصير القوات المتحاربة لدى الطرفين فى البلاد . ويشير التفسير الى ان سافيمبى سوف يجد نفسه بعد نتائج الانتخابت مجرد زعيم للمعارضة فى دولة افريقية ، وهو يعرف ان مغانم الحكم ومناصب الدولة ومواردها سوف تكون فى خدمة ولصالح حزب الحكومة وقياداته وان المعارضة لاتحصل على شىء فى الدول الافريقية .

● ويرى التفسير الثانى انه خلال فترة الاستعداد للانتخابات عقب اتفاق السلام فى ١٩٩١ ، ترددت الافكار والاحاديث حول استحسان تقاسم مسئوليات الحكم بين حزبى الحكومة والمعارضة ، لضمان الاستقرار ونجاح التجربة البرلمانية ، ولكن هذه الافكار لم تتحول الى اتفاق مكتوب بين الطرفين ، ولهذا يقال ان رفض نتائج الانتخابات ثم التصعيد واطلاق النار من جانب قوات سافيمبى ، انما هو اجراء محسوب هدفه خلق التوتر المتصاعد حتى يصل الموقف الى مستوى عرض التهدئة من خلال اقرار مبدأ تقاسم السلطة والادارة والميزانية الحكومية وتوزيع المناصب المدنية والعسكرية . انها عملية ضغط عنيف للحصول على نصيب من الكعكة القومية لحسابه ولصالح انصاره ومؤيديه . ويساند هذا التفسير ان سافيمبى يعرف مقدما ومن خلال المباحثات انه لم يحصل على دعم امريكى او جنوب افريقى لشن حزب اهلية من جديد ، كما ان الحكومة لم تحصل على دعم روسى او كوبى لموقفها فى حالة الحرب الاهلية ، ومن ناحية ثانية فان نمو المصالح الاقتصادية والتجارية

والبترولية بين الدول الضامنة لاتفاق السلام مع انجولا لن يمنحه فرصة القتال المستمر الدائم ، انما يمنحه فقط فرصة الابتزاز .

واعتقد ان التفسيرين يكملان بعضهما بعضا ، ويشيران الى نتيجة واحدة وهى ان سافيمبى يتحرك حركة محسوبة فى تقديره وانه يحتفظ لنفسه بخط الرجعة لقبول التسويات التى يعرضها التحرك الدولى . ولذلك ترك قوته تطلق النار وتقاتل فى اماكن عديدة من المدن والريف ، ثم تحدث عن وقف اطلاق النار ، ثم عاودت قواته القتال وحاليا يتحرك الموقف الدولى مشدودا على خيط رفيع بينما سافيمبى فى انتظار مقترحات الحل والتسوية والوساطة الدولية .

● لقد عاش سافيمبى عميلا يقود حربا بالوكالة ، والان يطلب الثمن بعد انتهاء الحرب الباردة تحت إكراه ماتبقى لديه من سلاح وذخائر ومعدات .. والسؤال هل ينجح ؟

موسم التحول الديموقراطى فى افريقيا

● يشهد الربع الاخير من العالم الحالى ارتفاعا فى معدلات التحول الديموقراطى ويصاحب هذه الزيادة والانتشار الديموقراطى ظاهرتان . الاولى هى ان عددا من قيادات الحزب الواحد والنظم التسلطية فى الدول الافريقية ركبوا عربة الديموقراطية بعد فترة تمنع وتلكؤ ، والثانية هى ان القبول ليس معناه التسليم المطلق بالاجراءات والنتائج ، فالنخب الحاكمة تقبل الشكل وتقوم احيانا بالتلاعب واعادة خلط الاوراق فيما يتعلق بترتيب وتنظيم الاجراءات الادارية والتنظيمية للعملية الانتخابية ، بينما النخب المعارضة تطعن فى النتائج بالاسلوب القانونى واساليب الاحتجاج والحشد الشعبى والاعلامى وتغطى وسائل الاعلام الدولية المعارك والاخبار .

● بدأ الموسم بانتخابات انجولا فى اليومين الاخريين من شهر سبتمبر ١٩٩٢ ثم توالت العمليات الانتخابية فى دول فرانكفونية وانجلو فونيه ، ففى الكاميرون تنافس الرئيس بيا (يحكم منذ ١٩٨٢) ضد مرشح المعارضة ، وفاز بالرئاسة الاولى ، ولما طعنت المعارضة فى الاجراءات امام المحكمة العليا ، صدر حكمها بتأييد فوز رئيس الجمهورية ، وفى غانا تنافس الرئيس رولينجز (يحكم منذ ١٩٨١) ضد مرشح المعارضة وفاز الرئيس فى الانتخابات واكدت لجنة الانتخابات الفوز ، وفى جمهورية افريقيا الوسطى تنافس الرئيس الجنرال كولينجيا (بحكم منذ ١٩٨١) وحزبه الحاكم ضد المعارضة فى انتخابات الرئاسة والبرلمان ولما اعلن فوز الرئيس وحزبه طعنت المعارضة امام المحكمة العليا التى قررت قبول الطعن والغاء نتائج الانتخابات باكملها ، وفى توجو طرحت الحكومة والمؤتمر الوطنى مشروع الدستور الديمقراطية التعددى على الاستفتاء الشعبى ، فأقره الناخبون باغلبية تقرب من الاجماع ، وسوف يتلو هذا تحديد موعد انتخابات الرئاسة والبرلمان .

● اما فى كينيا فقد اعلن الرئيس اراب موى « يحكم منذ ١٩٧٨ » تحديد يوم ٧ ديسمبر القادم موعدا لانتخبات الرئاسة والبرلمان ، وتقدمت المعارضة الى المحكمة العليا تطعن فى تحديد الموعد والاجراءات وقبلت المحكمة الطعن ، وتقرر تأجيل الموعد وسوف يحدد فيما بعد ، وفى جيبوتى اعلن الرئيس حسن جوليد (يحكم منذ ١٩٧٧) تأجيل موعد الانتخابات البرلمانية الى ١٨ ديسمبر القادم وفى نفس الوقت نجحت الوساطة الفرنسية بين الحكومة والمعارضة فى عقد محادثات مباشرة بدون شروط مسبقة . وفى رواندا بدأ الرئيس الجنرال

هابياريمانا (يحكم منذ ١٩٧٣) فى مفاوضات مع المعارضة بعد توقيع اتفاقية السلام ووقف اطلاق النار ، من اجل مشروع لتشكيل الحكومة الانتقالية وتقاسم السلطة بين الجانبين خلال الفترة الانتقالية التى تسبق العداد لانتخابات الرئاسة والبرمان فى ظل دستور ديموقراطى تعددى ، وعلى الجانب الاخر تشير وسائل الاعلام الدولية الى عقد انتخبات خلال شهر نوفمبر الحالى فى غينيا بساو وليسوتو وجزر القومور ، ولم تتوافر لدى بعد انباء المعركة الانتخابية او نتائجها فى هذه الدول ..

● الدول المانحة ليست بعيدة عن المتابعة والراى بشأن الاصلاحات اليموقراطية التى تجرى تباعا فى القارة الافريقية فهى لم تكتف بالربط بين استمرار ومستويات الدعم والمعونات وبين التحول الديمقراطى بل حددت وعرفت المضمون الديموقراطى المطلوب ، ففى اجتماع يونيه ١٩٩٠ لقمة الفرانكوفونية قال الرئيس ميتران « عندما اقول الديمقراطية ، اقصد قيام نظام سياسى يمثل حقا كل القاطعات الشعبية ، واجراء انتخابات حرة - والتعددية الحزبية ، وحرية الصحافة واستقلال السطلة القضائية . وفى مناسبة المعركة الانتخابية فى كينيا وقبل ان تقرر المحكمة العليا تأجيل موعدها صرح السفير الامريكى فى نيروبى بأن الحكومة تحرم احزاب المعارضة من المشاركة على قدم المساواة فى الانتخابات التعددية الاولى فى البلاد وان الفرص غير متساوية وان مناخ الحرية والنزاهة غائب لان الحكومة تلجأ الى الحد من تنقلات زعماء المعارضة الراغبين فى القيام بالحملة الانتخابية وتحرمهم من استخدام وسائل الاعلام بحرية وتمنعهم من فتح مقار انتخابية ، وتستخدم اساليب الادارة لعدم ادراج اسماء الناخبين الجدد فى اللوائح الانتخابية وكشوف الناخبين .

● ماسبق هو عينة من اساليب النخب الحاكمة وسلطات الادارة لما نسميه التلاعب واعادة خلط الاوراق فيما يتعلق بترتيب وتنظيم الاجراءات الواجبة للعملية الانتخابية فى نزاهة وحرية يضاف الى هذا ماصدر فى العديد من الدول الافريقية من قوانين لتنظيم تشكيل الاحزاب وعضويتها ، مع احتفاظ المؤسسة الحاكم بالسيطرةعلى ادوات الاعلام الوطنية خاصة الراديو والتليفزيون كما اتجهت بعض هذه الحكومات الى اعطاء اسبقية لانتخابات رئاسة الجمهورية قبل انتخابات السلطة التشريعية ، ويرجع هذا الى السلطات التنفيذية والقوة السياسية التى تختص بها مؤسسة الرئاسة فى هذه الدول تجاه أجهزة الادارة والمؤسسة العسكرية .

ولكن على الرغم من كل هذا .. يبقى التحول الديموقراطى هدفا شعبيا يتحقق من خلال الممارسة والتجربة ..

الفصل الرابع

تصفية النظام العنصرى فى جنوب افريقيا

١٩٩٢ عام
جنوب أفريقيا ديمقراطية

فى الشهر الأول من العام الحالى تظهر ثلاث علامات ذات معنى فى الساحة السياسية بجمهورية جنوب افريقيا :

● أول هذه العلامات هو احتفال المؤتمر الوطنى الافريقى بمرور ثمانين عاما على تأسيسه يوم ٨ يناير ١٩١٢ وقد اصدر بيانا يستعرض فيه التاريخ ودروسه ويسجل ماتحقق ويشير الى الاهداف وخطوات التحرك القادم ، اذ يعتبر ١٩٩٢ هو عام جنوب افريقيا ديموقراطية من خلال تصور اجراء انتخابات ديموقراطية يشارك فيها جميع المواطنين على اساس صوت واحد لكل مواطن ، وان تدرج اسماء الناخبين جميعا فى جدول انتخابى موحد ، وهدف الانتخابات هو تشكيل جمعية تأسيسية تتكون بالتمثيل النسبى لاقرار الدستور الديموقراطى الجديد ، وان تتكون فى النصف الاول من العام الحالى حكومة انتقالية تمثل جميع الشعوب والاقليات فى البلاد ، وعلى ان تتم الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر من هذا العام . واكد البيان ان هذه الاهداف هى ما عرضه قادة المؤتمر الوطنى فى ا؛مؤتمر الدستورى الذى انعقد يومى ٢٠ و ٢١ ديسمبر ١٩٩١ بحضور الحكومة وممثلى المنظمات والجماعات السياسية والنقابية فى البلاد ، وان المؤتمر الوطنى الافريقى يتمسك بضرورة حماية حقوق الانسان ، والمحافظة على الحريات والحقوق الديموقراطية للجميع وعلى ضمانات حقوق الاقليات فى الدستور الجديد للبلاد ، كما يؤكد المؤتمر ان كل هذه الخطوات والتصورات يجب أن يتم تنفيذها باسلوب المفاوضات والحوار .

● وثانى هذه العلامات هو توجيه الدعوة الى جميع الجماعات والمنظمات التى شاركت فى الجلسة الأولى للمؤتمر الدستورى وعددها تسع عشرة ، كما وجهت الدعوة الى الجماعات السياسية التى لم تشارك مثل الحزب المحافظ الابيض اليمينى ، وحزب مؤتمر عموم الافارقة (باك) وذلك لبدء النقاش والحوار فى اللجان ومجموعات العمل الفرعية التى قرر المؤتمر الدستور تشكيلها فى ختام جلسته الاولى ، وكانت هذه الجلسة قد انعقدت برئاسة اثنين من كبار قضاة المحكمة العليا وحضرها مراقبون من منظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاوروبية والكومنولث البريطانى وامام المجتمعين قدم الرئيس

دوكليرك مقترحاته لتعديل الدستور الحالى من خلال عمل المؤتمر الدستورى بحيث يمنح التعديل للأفارقة السود حق التصويت والانتخاب ، وان تجرى الانتخابات على اساس التمثيل النسبى ، وتشكيل رئاسة جماعية للدولة من ممثلى الاحزاب ، مع ضمانات لحقوق الاقليات ، وان يكون المشروع الحر والقطاع الخاص هو اساس اقتصاد البلاد ، وفى حالة قبول المقترح فان البرلمان الحالى المكون من ثلاثة مجالس منفصلة للبيض وللأسيويين وللملونين سوف يصبح اربعة مجالس بتشكيل مجلس للافارقة السود ، ثم تتشكل حكومة انتقالية ذات صفة تمثيلية تحظى بتأييد الاغلبية البرلمانية فى هذه المجالس وعند الانتهاء من اعداد مشروع الدستور الجديد تتم دعوة الناخبين الى الاستفتاء حول المشروع الجديد وبعد هذا يتم حل البرلمان الحالى ويدعى الى انتخابات عامة لتشكيل برلمان ديموقراطى لحكم البلاد فى ظل الدستور الجديد .

وقد رفض حزب المؤتمر الافريقى هذا التصور المعقد ، اذ هو تقنين بأسلوب غير مباشر لاستمرار ومشروعية الحكم العنصرى الراهن فى البلاد ، كما ان المقترح يعطى حق التصويت نظريا للجميع ولكنه يحرم الاغلبية السياسية فى البرلمان المقترح من السيطرة والتوجيه على ادوات الحكم ، وانه موجه ضد الافارقة السود الذين ترغب الحكومة الحالية منعهم من السيطرة على الحكومة وفى هذا المقام نشير الى ان تعداد سكان البلاد هو الحقيقة المحورية التى تدور حول معناها ونتائجها كل هذه التصورات والمقترحات ، اذ ان تقديرات اجمالى السكان لعام ١٩٩٠ هى٥ ، ٣٩ مليون نسمة ، من بينهم ٥ ، ٢٨ مليون افريقى اسود و ٧ ملايين ابيض ، و ٣ ملايين ملون ، ومليون واحد من ذوى الاصول الاسيوية (هندى باكستانى)

- وفى ختام جلسة المؤتمر الدستورى تم الاتفاق على تحديد موعد الجلسة الثانية فى شهر مارس ١٩٩٢ ، وتكوين لجان ومجموعات عمل فرعية لاعداد التوصيات التى ستعرض فى الجلسة الثانية بشأن القضايا والمبادىء المطروحة على المؤتمر الدستورى وفى مقدمتها صياغة مشروع دستور ديموقراطى يخلو من التمييز والعنصرية ، ودراسة افكار استيعاب الشعوب والقبائل الافريقية الموجودة حاليا فى المستوطنات السوداء (بانتوستان) فى اطار النظام الفيدرالى الذى سيحدده الدستور ، مع بحث وترتيب الصيغ الانتقالية لتنظيم ادوات الحكم وأليات الفترة الانتقالية ، واخيرا الجدول الزمنى المقترح لتنفيذ هذه الاجراءات .

● وثالث هذه العلامات هو النمو المتزايد لاعادة اعتبار ودخول جنوب افريقيا فى شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية ، اذ انه بالاضافة الى تراكم نتائج الاتصالات والزيارات التى قام بها قادة الحكومة خلال عام ١٩٩١ ، قد

بدأ عام ١٩٩٢ باعلان استئناف العلاقات الدبلوماسية بين جنوب افريقيا واليابان على مستوى السفراء مع توقع زيارة الرئيس دوكليرك لليابان قريبا ، وهذا الاعلان معناه ان معدلات ومستويات المنافسة الاقتصادية بين الدول العظمى قد بدأت فى التصاعد والتزايد بشأن التعامل التجارى مع جنوب افريقيا ، لقد كانت اليابان هى الشريك التجارى الأول لجنوب افريقيا حتى عام ١٩٨٨ ، ثم تراجع مركزها الى المستوى الرابع فى عام ١٩٩٠ ، وتقدم عليها فى مجال التعامل التجارى كل من المانيا وانجلترا والولايات المتحدة الامريكية وعلما بأن قيمة هذه المبادلات التجارية تحسب ببلايين الدولارات سنويا ، ومن ناحية ثانية تفيد وسائل الاعلام أن ١٩ دولة افريقية قد أنهت مقاطعتها الاقتصادية لجنوب افريقيا ، وأن من بينها ١٨ دولة افتتحت مكاتب تجارية فى عاصمة جنوب افريقيا ، ويشمل هذا الرقم دولتين عربيتين من شمال افريقيا وفى الوقت نفسه بدأت مشاركة جنوب افريقيا على مستوى المباريات الرياضية الدولية ، فقد ارسلت فريقها الى مباريات الكريكيت الدولية فى الهند ، وتلقت دعوة رسمية للمشاركة فى اوليمبياد كأس العالم فى برشلونة .

- لقد اعلنت وزارة الخارجية بجنوب افريقيا ان عام ١٩٩٢ هو عام التجارة مع جنوب افريقيا وارسلت الوفود والخبراء لبحث وتنشيط المعاملات التجارية مع دول العالم ، وبالنسبة للعالم العربى فان عددا من الوفود الاقتصادية والاعلامية قد زارت مصر والمغرب والبحرين ، الخ ، كما تخطط الوزارة لانشاء معهد لدراسات الشرق الاوسط من المغرب حتى ايران ، بهدف تدريب خبراء وكوادر فى لغات المنطقة وفى اوضاعها الثقافية والسياسية والاقتصادية .

- وعلى الجانب الاخر من صورة جنوب افريقيا ، يستمر النزاع المسلح وتتزايد اعداد القتلى والمصابين ، وتتراكم اثار التدمير والتخريب ، نتيجة للقتال الدائر بين انصار حزب إنكاثا الافريقى وحزب المؤتمر الوطنى الافريقى ، وذلك رغم كل محاولات التهدئة السياسية والمصالحة والبيانات المشتركة التى صدرت عن الجانبين لوقف القتال وموجات العنف فى مستوطنات السود .

الرجل الأسود فى القلعة البيضاء

فى جنوب افريقيا دارت معركة انتخابية بين حزبين من البيض ، يريد كل منهما ان يستحوذ منفردا على اغلبية الاصوات فى الدائرة الانتخابية البيضاء ، يسعى الاول الى تغيير دستورى يدشن به التحول الديمقراطى فى البلاد ويتمسك الثانى ببقاء الاوضاع على ماهى عليه من تمييز لونى وتفرقة عنصرية وفاز الحزب الاول بقيادة الرئيس دوكليرك بنسبة تقرب من ٧٠ ٪ من اصوات الناخبين وتعتبر هذه النسبة فوزا ساحقا بمعايير الديموقراطيات الغربية لأنه أضاف الى رصيد اصوات أنصاره التقليديين عددا مرتفعا من اصوات قطاعات حزبية ومن المستقلين الذين كانت تحوم توجهاتهم الشكوك والاحتمالات بعدم تأييد خطوات التحول الديمقراطى بأسلوب التفاوض الذى يقوده الحزب الحاكم منذ اوائل عام ١٩٩١ ، وذلك بعد عام من اطلاق سراح مانديلا فى عام ١٩٩٠ .

ـ وحلاوة الفوز ونتائجه ليست مقصورة على الحزب الحاكم فقط بل ان المعنى والمغزى امتد لحساب حزب المؤتمر الوطنى الافريقى بقيادة مانديلا ، فنتيجة الاستفتاء هى اعلان بصوت مباشر من اغلبية البيض بالرضا والقبول بمشاركة الشعب الافريقى الاسود فى تسيير امور الدولة فى صورة دستورية شرعية ، وان الطريق الان مفتوح بدون عقبات او هواجس امام مؤتمر الديموقراطية حتى يستمر فى اعداد مشروع دستور ديموقراطى جديد قبل موعد الجلسة الثانية للمؤتمر والمحدد لها سلفا موعدا اواخر مارس ١٩٩٢ وفى الوقت ذاته تخلص دوكليرك من وعد سبق ان قطعة على نفسه للناخبين البيض بان يرجع اليهم فى استفتاء حول مشروع الدستور الجديد ، وكل مافعله هو انه احسن استثمار فرصة هزيمة حزبة فى انتخابات احدى الدوائر الفرعية امام حزب المعارضة المحافظ الابيض ، فدعا الى الاستفتاء ولم ينتظر حتى نهاية المسار لحين اعداد مشروع الدستور كما ان فوز حزبه فى الاستفتاء ازال من جانب اخر احدى الخلاف التى كانت قائمة بينه وبين مانديلا ، الذى كان يرى ان اقرار الطرف الافريقى بنوايا دوكليرك معناه تقنين باسلوب غير مباشر لاستمرار ومشروعية الحكم العنصرى الراهن فى البلاد لأن الدستور الجديد سوف يعتبر هبة من جانب البيض للشعب الافريقى .

ولاتقتصر نتائج المعركة الانتخابية على ماسبق بل سجلت الحكومة نقاطا عديدة لصالحها من بينها :

الدعم الافريقى لموقف حزب الحكومة فى الانتخابات . لقد فوجئت جميع الاطراف الحزبية والسياسية فى البلاد بالدعوة الى الاستفتاء وكانت الاطراف الافريقية اولا فى صف الاستنكار والغضب ولكن بعد فترة قصيرة راجعت موقفها وخرج مانديلا بالدعوة العلنية الى الناخبين البيض لتأييد دوكليرك وحزبه تأسيسا على ان رفض البيض تأييد الحكومة معناه اندلاع الحرب الاهلية من البيض والسود والاحتكام الى السلاح بدلا من التفاوض والانتقال الديموقراطى السلمى ، ومن بين هذه النقاط ايضا التأييد الواسع لسياسة الحكومة من جانب دول اوروبا الغربية وامريكا الشمالية ، واتجاه الرأى العام العالمى نحو الضغط لالغاء ما تبقى من اجراءات المقاطعة ضد جنوب افريقيا وتكشف هذه التصرحيات الرسمية الصادرة عقب اعلان النتائج بل اكثر من هذا فان اصواتا ترتفع الان فى القارة الافريقية تدعو الى تبادل التمثيل الدبلوماسى بين الدول الافريقية وجنوب افريقيا دعما للتوجه الديموقراطى الجارى هناك وكانت البداية فى هذا الاتجاه هى تصرحات حكومة كوت ديفوار (ساحل العاج) كما ان حكومة جنوب افريقيا عقدت عددا من الاتفاقيات فى مجال الطيران وعبور الاجواء مع دول افريقية مثل انجولا ..

ولكن اكثر هذه النقاط اهمية هى مايتعلق بمركز الحكومة التفاوضى فى داخل المؤتمر الدستورى فهى تشعر حاليا بان مركزها قد ازداد قوة ودعما كما انها اكتسبت مزيدا من المصداقية بالنسبة لسياستها المعلنة وخطواتها التنفيذية فى هذا المجال لقد انتفى هاجس وشبح الحرب الاهلية بين البيض والسود مادامت اغلبية الناخبين البيض قد قبلت وساندت سياسة الحكومة الخاصة بمشاركة الاغلبية السوداء فى حكم البلاد ومن ناحية ثانية فان الطرف الافريقى فى مفاوضات المؤتمر الدستورى بدأ يشعر بقلق متزايد نتيجة للاهتزاز فى موقفه التفاوضى وهذا الاهتزاز يظهر فى انقسام القاعدة الشعبية التى يستند اليها ، وذلك بسبب الحرب الساخنة والقتال الدموى المستمر بين انصار حزب انكاثا وحزب المؤتمر الافريقى وتنقل وكالات الاعلام العالمية يوميا اعداد القتلى ونتائج الحرائق والتدمير والاصابات التى تنتشر فى مناطق الأفارقة السود فى البلاد وفضلا عن هذا فهناك معارضة سياسية فى داخل الموقف الافريقى يمثلها مؤتمر عموم الافارقة (باك) وحركة الوعى الاسود وهما حزبان يرفضان المشاركة فى اعمال المؤتمر الدستورى مثل مايرفض المشاركة حزبان متطرفان من احزاب البيض (المحافظ والنازى الجديد)

وعلى الرغم من صدى النتائج والتطورات المحتملة فمازالت هناك نقاط اساسية فى المفاوضات بين الجانبين الابيض والاسود (١٩ حزبا ومنظمة) فى مقدمتها تشكيل الحكومة الانتقالية التى تمثل ائتلافا بين البيض والسود والملونين وقضية التمثيل النسبى وتشكيل رئاسة جماعية للدولة من ممثلى

الاحزاب وضمانات حقوق الاقليات وعدم السيطرة المنفردة لحزب الاغلبية البرلمانية على الحكومة ومؤسساتها إلخ ولهذا نقول ان التجربة وتطوراتها المستقبلية مازالت تستحق المتابعة والدراسة .

النموذج الأمريكى
فى جنوب افريقيا

● تهيأت ساحة المفاوضات لمعاودة النشاط بعد اعلان نتائج الاستفتاء فى جنوب افريقيا . وحصول مشروع الرئيس دوكليرك على موافقة اغلبية أصوات الناخبين فى الجماعة البيضاء للتوصل الى حل سياسى دستورى للمشاركة مع الافارقة السود فى حكم البلاد ... ويدور النشاط حاليا فى لجان المؤتمر الدستورى من اجل جنوب افريقيا ديموقراطية (كوديسا) بين ١٩ منظمة سياسية تمثل البيض والسود والملونين وقد اتفق المشاركون على تأجيل موعد الجلسة الثانية العامة للمؤتمر الى اواخر ابريل ١٩٩٢ .

ويدور هذا النشاط فى اطار القبول العام من جميع المشاركين لدلالات وإطار النموذج الامريكى التاريخى لحل مشكلات التفرقة العنصرية وهو استخدام الاسلوب القانونى التفاوضى لتغيير الوثائق الدستورية ونصوص القانون السارى ، واصدار الاحكام الملزمة من جانب القضاء المستقل لاقرار مبادىء المساواة السياسية والقانونية وحقوق الانسان بدون اعتبار للاختلاف فى اللون والاصل الاثنى العرقى والجنس وان يتم تطبيق مبادىء المساواة فى الحقوق والواجبات فى اطار الاقتصاد الحر واليات المنافسة الاقتصادية الراسمالية . وتشير المشروعات والمقترحات المطروحة فى اللجان الفرعية للمؤتمر إلى التوصل للاتفاق العام حول مبادىء وقواعد لا تحتمل التأويل وإن كان يلزمها الدخول فى مرحلة صياغة التفاصيل والضوابط وإنه مازالت هناك اختلافات فى الرأى والتصورات بين المشاركين حول عدد من المبادىء والقواعد المعروضة فى صورة صياغات مرنة أو صياغات يشوبها الغموض المتعمد أحيانا وذلك بهدف أن تكون هذه الصياغات مدخلا للممارسة الشد والجذب وطرح البدائل أو الصيغ الأخرى حتى يمكن الوصول إلى حلول واتفاقات وسطية .

والمبادىء التى تم الاتفاق عليها هى تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تعبر عن الوحدة الوطنية وتمثل فيها جميع المنظمات والقوى المشاركة فى المؤتمر الدستورى وتشكيل جمعية وطنية او برلمان انتقالى يمارس سلطات التشريع حتى اتمام خطوات اصدار الدستور الديموقراطى الدائم للبلاد مع اقرار مبدأ واسلوب التمثيل النسبى فى الانتخابات البرلمانية فى ظل الدستور الجديد . والاتفاق على مبدا تقليص سلطات الحكومة المركزية ونقل مستويات من هذه السلطات الى الحكومات والهيئات التى تقوم فى الاقاليم والمحليات ، مع ... سلطات رئيس الدولة الحالية المقننة على اساس النظام الرئاسى . وذلك لمنح مجلس الوزراء سلطات اكبر مقارنة بالوضع الحالى .

ـ وهذا الاتفاق العام لايمنع من وجود موضوعات ومبادىء لم يتم الاتفاق عليها مثل موضوع مشاركة الاقليات ومستقبلها بشأن نظام الحكم وتسيير امور الدولة ، لقد تم اقرار صيغة « المشاركة الفعالة لاحزاب الاقليات » فى حكم البلاد ولكن هذه الصيغة تحتاج الى ضبط وتحديد لانواع ومستويات المشاركة والسلطة وحق الفيتو وعلاقات الاغلبية والاقلية ليس فقط فى اطار السلطة التشريعية وانما ايضا فى اطار السلطة التنفيذية اذ ان مشروع الحكومة المعروض يتيح الحفاظ على حقوق الاقليات السياسية فى المشاركة فى السلطة التنفيذية وأن ينص فى الدستور على ان التحالف والمشاركة بين الاغلبية والاقلية السياسية هو مبدأ دستورى لايمكن تجاوزه او الخروج عليه .

والموضوع الثانى يختص باوضاع القوات المسلحة والبوليس ، فالصياغة المطروحة تقول ان هذه الاجهزة تخضع لسيطرة وتوجيه الحكومة الانتقالية المؤقتة ، ولكن الصياغة الخاصة بالخضوع والسيطرة فى حاجة الى تفصيل وضوابط ومن ناحية ثانية فان جيش الثوار التابع للمؤتمر الوطنى الافريقى (رمح الأمة) فى حاجة الى بحث وترتيب لان المؤتمر الوطنى يرغب فى دمجه فى القوات الحكومية من جيش وبوليس وبالتالى تصبح المؤسسة العسكرية مختلطة الالوان والاعراق بدلا من وضعها الابيض الحالى وهذا موضوع له جوانب سياسية وتدريبية وتنظيمية ومالية وهناك سوابق لمثل هذه الحالات ويشير المؤتمر الوطنى الافريقى للاسترشاد بها مثل ماحدث فى زيمبابوى .

والموضوع الثالث هو مقترح النص الصريح المباشر فى الدستور الجديد على ان اقتصاد الدولة يقوم على اساس الاقتصاد الحر والملكية الخاصة وطبقا لآليات المنافسة الاقتصادية مثل ما هو سار فى غرب اوروبا وامريكا الشمالية وهذا المقترح يدعو المؤتمر الوطنى الافريقى الى مراجعة مواقفه ومبادئه المعلنة منذ ايام الكفاح المسلح فهو قد دعا سابقا الى تأميم قطاعات او مستويات من النشاط الاقتصادى فى الدولة ولكن تغير الظروف الدولية المتعلقة بالاتحاد السوفيتى ودول شرق اوروبا ، واتخاذ اسلوب المفاوضات طريقا للتغيير السياسى فى البلاد تدعو الاطراف الافريقية او البيضاء الى مراجعة لهذه المبادىء والشعارت للتوصل الى صيغة مقبولة من جميع الأطراف المشاركة فى المؤتمر الدستورى وخاصة بعد قبولها مبدأ المشاركة فى الحكومة الانتقالية ومبدأ تشكيل برلمان انتقالى تمهيدا لاستكمال خطوات اصدار الدستور الجديد .

والموضوع الرابع هو الجدول الزمنى لتطبيق هذه المبادىء والقواعد والتشكيلات وهو موضوع مازال فى دائرة الاختلاف فى الاطراف الافريقية ترى أن يتم استكمال هذه الخطوات قبل نهاية عام ١٩٩٢ بينما ترى الحكومة ان تمتد المرحلة الانتقالية حتى عام ١٩٩٤ حيث تنتهى مدة البرلمان الحالى طبقا لنص الدستور السارى فى البلاد . وليس معنى ماسبق ان هناك ازمة أو قطيعة وشيكة فى تيار المفاوضات او فى الساحة السياسية وانما هذه هى طبيعة لعبة المفاوضات بين اطراف ترغب فى استثمار الامكانات التفاوضية المتوقعة والمحتملة من اجل بناء مؤسسات سياسية ديموقراطية فى دولة جنوب افريقيا الجديدة .

جنوب افريقيا
فى مجلس الأمن

● تكشف أزمة جنوب افريقيا الاخيرة عن مدى التغير الذى يظهر وينتشر فى ساحة العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة ، لقد بدأت الازمة يوم ١٧ يونية ١٩٩٢ بحادث قتل فى منطقة بوى بايونج التى تعتبر معقلا لانصار المؤتمر الوطنى الافريقى وذهب ضحيته حوالى ٤٠ من الافارقة ولكن سرعان ماتطورت الامور وتوالى التصعيد وتبادل التصريحات والاتهامات بين الحكومة والمؤتمر الوطنى الافريقى وحزب الحرية انكاثا وفجأة هرع الاطراف الثلاثة الى الامم المتحدة يطلبون تدخلها وينتظرون دورها فى حل الازمة ، والمثير للتعجب ان هؤلاء الاطراف الثلاثة كانوا من قبل يعارضون اى تدخل من جانب الامم المتحدة فى قضايا البلاد ، فالحكومة كانت تشعر بالمرارة لدور المنظمة العالمية فى التنديد بالحكم العنصرى والدعوة لمقاطعتها فى مجال الاقتصاد والسلاح وحشد الرأى العالمى ضد سياستها فى ناميبيا وانجولا وكان حزب إنكاثا حليفا للحكومة ويرى رأيها فى الامم المتحدة كما انه يناصب المؤتمر الوطنى العداء الفكرى والدموى ، أما المؤتمر الوطنى فكان لايرى أملا فى المنظمة العالمية بعد اختفاء دور الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى وحركة عدم الانحياز من خريطة العالم المعاصر اذ كانو يساندون سياسته بشأن الكفاح المسلح ، وذلك قبل ان يتحول منذ عام ١٩٩٠ الى اسلوب الحل السلمى التفاوضى من اجل التحول الديموقراطى فى جنوب افريقيا .

● ● وفى الطريق الى نيويورك للمشاركة فى اعمال مجلس الأمن توقف وزير خارجية الحكومة فى نيجيريا لمقابلة الامين العام للامم المتحدة ، بينما توقف مانديلا وبوتوليزى فى داكار للتحدث مع وزراء الخارجية الافارقة فى مناسبة انعقاد القمة الافريقية ، ولقد ظهرت خلافات بين وجهات نظر وزراء الخارجية حول تقييم الوضع ودور كل من الاطراف الثلاثة فى جنوب افريقيا ولكن الاجماع الافريقى توصل لطلب جلسة خاصة لمجلس الامن لمناقشة الوضع الداخلى والازمة فى جنوب افريقيا . وامام اعضاء ملجس الأمن تحدث الاطراف الثلاثة كما تحدث بعض وزراء الخارجية الافارقة ثم اصدر المجلس يوم ١٤ يوليو ١٩٩٢ قرارا بالاجماع من ثلاثة اقسام الأول يدين العنف ويطلب من الحكومة اتخاذ الاجراءات الفعالة لانهاء أعمال العنف ويطلب من الاطراف الافريقية تنفيذ اتفاقية السلام الوطنى لمواجهة العنف والقسم الثانى يطلب من

الامين العام للأمم المتحدة تعيين ممثل خاص لاستقصاء الحقائق من اجل التوصية بالاجراء اللازم لانهاء اعمال العنف ومن اجل تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات بشأن التحول الديموقراطى السلمى فى البلاد والقسم الثالث يطلب الابقاء على الاجراءات الدولية من اجل اتمام تصفية التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا .

● استقبل الاطراف الثلاثة هذا القرار بالترحيب . اذ وجد فيه كل طرف ما يطلبه من الدعم الدولى لمساندة المركز التفاوضى وميزان القوى على المسرح السياسى الداخلى ، وفى انتظار اختيار الممثل الدولى الذى يتوقع أن يكون سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى الاسبق يستعد كل طرف لاستثمار القرار طبقا لتصوره وبالنسبة لحادثة القتل فان مانديلا يرى انها جزء من عملية ابادة مخططة ومنظمة ضد انصاره وان الحكومة متواطئة وفاشلة فى حماية امن المواطنين . وان منظمات حقوق الانسان الدولية تشير الى ان عدد القتلى من الافارقة فى النصف الاول من هذا العام بلغ ١٨٠٠ قتيل وانه منذ عام ١٩٩٠ وصل اجمالى عدد القتلى الى خمسة الاف افريقى .

وترى الحكومة ان حزب انكاثا هو المسئول عن تدبير المذبحة وانها جزء من عمليات العنف المستمر والمتبادل بين أنصار مانديلا وانصار بوتوليزى أما حزب أنكاثا فقد نفى اتهام الحكومة واعلن ان القضية هى ان الحكومة ومانديلا يسعيان الى اتفاق ثنائى لرسم مستقبل البلاد وتوزيع السلطة واستبعادة خارج النظام الجديد وان التهديد والعنف هو من جانب المؤتمر الوطنى الذى دعا إلى إضراب عام بالتعاون مع مؤتمر نقابات جنوب افريقيا يوم ٣ أغسطس ١٩٩٢ بهدف الاستيلاء على السلطة بواسطة السلاح وكان فى هذا يردد اتهام الحكومة .

● وفى هذا الاطار عرضت الحكومة على مانديلا التحدث المباشر بينهما كما اعلنت عن بعض التنازلات مثل حل الفرق البوليسية ٣١ و ٣٢ وكوفويت وهى تتكون من جنود افارقة مرتزقة سبق ان نظمتهم الحكومة لمعاونتها فى حروبها فى انجولا وناميبيا وضبط النظام والامن فى معازل الافارقة فى البلاد ولكن مانديلا لم يقبل العرض والسبب هو ان المشكلة الاساسية تكمن فى الخلاف حول اعمال المؤتمر الديموقراطى كوديسا الذى يجمع بين ممثلى الحكومة و ١٩ منظمة سياسية ويتولى وضع مشروعات وخطط التحول الديموقراطى والنظام السياسى الجديد فى البلاد وقد سبق لمانديلا ان اعلن انسحاب حزبه من المشاركة فى المؤتمر الديموقراطى واتهم الحكومة بأنها غير جادة وانها سيئة النية تجاه تنفيذ خطط التحول الديموقراطى وكانت المشكلة قد نشبت بين الجانبين بشأن النقاط الاساسية والمفاصل الاستراتيجية المكونة للتصور السياسى وللدستور الديموقراطى الجديد ومن بينها سلطات الحكومة الانتقالية أو المؤقتة والمدة الزمنية التى يستغرقها وضع الدستور والانتقال الى النظام الجديد وتشكيل

وعضوية المجلسين فى البرلمان الجديد والنسب المئوية للاصوات اللازمة لصياغة وإقرار تشريع حقوق الانسان والأقليات أو لتعديله وتفسير معنى حكم الاغلبية السياسية وحق الاقلية السياسية فى وضع فيتو على سياساتها أو بالمشاركة فى الحكم على المستوى التنفيذى ... الخ .

● وهكذا سوف ننتظر لنرى توصيات الممثل الدولى بشأن المهمة الموكلة اليه فى موضوع العنف وموضوع استئناف المفاوضات فى المؤتمر الديموقراطى ولكن الراى الراجح عندى ان جميع الاطراف تريد العودة الى المفاوضات والتعجيل بالاتفاق السياسى حول النظام السياسى الجديد وسوف يكون للممثل الدولى مقترحات ووزن وثقل سياسى فى هذه المجالات لأنه يتمتع بمساندة ودعم الدول دائمة العضوية فى مجلس الامن وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية .

جنوب أفريقيا تدخل أسواق الخليج

● فى الاسبوع الاول من شهر اكتوبر القادم يفتتح فى دبى بدولة الامارات العربية المتحدة معرض تجارى لدولة جنوب افريقيا ، تعرض فيه حوالى ١٠٠ شركة ومؤسسة انتاجها المدنى والعسكرى ، وفى هذه المناسبة يفتتح خط طيران مباشر من جنوب افريقيا الى البحرين عبر كينيا ، وقبل فترة سابقة على موعد الافتتاح تم تشغيل خط نقل بحرى من جنوب افريقيا الى موانى شرق افريقيا ثم الى موانى الخليج ، وفى طريق العودة تتوقف البواخر والشاحنات بموانى باكستان والهند .

● ماكان منذ سنوات يعد ضربا من الخيال ، صار فى العام الماضى توقعات واحتمالات ، وفى العام الحالى تحول الى واقع ، اذ لم تنتظر جنوب افريقيا حتى تصدر الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية الافريقية والعربية قراراتها برفع الحظر التجارى وإلغاء المقاطعة الاقتصادية ، بل بدأت تتحرك منذ العام الماضى فأرسلت البعثات الرسمية ووفود رجال الاعمال لتزور الدول الافريقية والعربية والأسيوية ، واستقبلت وفودا من التجار ورجال المال والاعمال ودرست الامكانات ، وعقدت الصفقات ، ووقعت الاتفاقات ، لقد كان التحرك محسوبا ، والعروض مدروسة ، والانتاج جاهزا للتسويق ، مع الدعوة للاستثمار فى جنوب افريقيا .

● لقد اخذت منطقة الخليج اولوية على اساس انها اسواق مفتوحة تحكمها قوانين العرض والطلب ، وتنظمها المنافسة الاقتصادية وتوقعات الارباح فيها عالية ومضمونة ، ومن ناحية ثانية فإن بين الجانبين علاقات سابقة ، فقد ابقت ايران قنصليتها مفتوحة فى جوهانسبرج طوال فترة المقاطعة الدولية ، كما اشارت تقارير سابقة للامم المتحدة الى ان بترول بعض دولة الخليج العربية كان يصل الى جنوب افريقيا عبر وسطاء مستقلين على الرغم من قرارات الحظر التجارى الدولى ، ولهذا استقبلت العواصم العربية وفودا متتالية تمثل وزارة الخارجية ومنظمة التجارة الخارجية وجمعية رجال الاعمال وغرف التجارة فى جنوب افريقيا ثم زارت جنوب افريقيا وفود تمثل التجار وغرف التجارة من البحرين والامارات العربية والمملكة العربية السعودية وعمان ودارت المحادثات حول موضوعات التصدير والاستيراد والمشروعات المشتركة وفتح خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية بين الجانبين كذلك إقامة مراكز تجارية لجنوب افريقيا مادامت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة حاليا مع دول المنطقة ومن جانب أخر افادت وسائل الاعلام أن جمعية رجال

الأعمال المصريين وقعت بروتوكولا للتعاون مع جمعية رجال الاعمال فى جنوب افريقيا ، ويشمل هذا التعاون اقامة معرض للمنتجات المصرية فى جنوب افريقيا هذا العام واقامة معرض لمنتجات جنوب افريقيا فى مصر العام القادم .

● وهذا الحديث يدعو الى القاء نظرة مقارنة على نشاط دولة جنوب افريقيا فى القارة الافريقية خاصة انها ارسلت الوفود بنفس الاسلوب الى اغلب العواصم الافريقية ، فنلاحظ ان التركيز فى الاتصالات كان اولا على الدول المجاورة والمتاخمة فى الجنوب الافريقى ثم على الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، اما بشأن مضمون المحادثات فكانت الاولوية لافكار وتصورات ومشروعات الاستثمار والتعاون المشترك فى مجالات التنمية ومواجهة ازمات الجفاف والقحط وزيادة انتاج الطعام وتحسين طرق المواصلات والاتصالات ثم التعادل التجارى ويرى بعض الدارسين ان اتفاقية الجماعة التنموية لدول افريقيا الجنوبية التى تشكلت اخيرا من عشر دول افريقية هى مقدمة لترتيب وتنظيم التعاون المشترك مع دولة جنوب افريقيا بعد اتمام عملية التحول الديموقراطى فيها ، كما انه من اهدافها التعاون لمواجهة الجفاف والقحط الذى اصاب المنطقة عامة ، وتوقعات انتشار المجاعة هذا العام وفى العام القادم .

● ومن جانب اخر وقعت شركة ايسكوم للطاقة فى جنوب افريقيا اتفاقيات مع ناميبيا وانجولا وزائير للتعاون فى مجال انتاج الكهرباء وتوليد الطاقة بهدف التعاون المشترك لرفع مستوى الخدمات والعمليات التنموية والاستثمارية فى منطقة الجنوب الافريقى ويتم هذا الاجراء فى ضوء تجربة سابقة لجنوب افريقيا بالمشاركة مع فرنسا والمانيا لانشاء سد كابورا باسا فى موزمبيق لتوليد الطاقة الكهربية ، وخلال فترة الحرب الاهلية فى موزمبيق اتفقت البرتغال وموزمبيق وجنوب افريقيا على القيام بعمليات اصلاح وصيانة السد بتمويل من جنوب افريقيا عام ١٩٨٨ وبعد تشغيله قدمت جنوب افريقيا المعونة العسكرية اللازمة لحماية السد وخطوط نقل الطاقة ، وذلك لانها تستهلك حوالى ٩٨ ٪ من اجمالى انتاج الطاقة المتولدة من السد وتدفع مقابل هذا للبرتغال وموزمبيق .

● ان عقد هذه الاتفاقية مع زائير يثير التساؤل حول مصير ما سبق بحثه فى اجتماعات الاندوجو بشأن مشروع الربط الكهربى بين سد انجا فى زائير والسد العالى فى مصر ، وماقيل من ان بنك التنمية الافريقى قد وعد بالمساعدة للقيام بدراسة الجدوى لمشروع الربط الكهربى فى اطار دول حوض النيل ، والسؤال المطروح هو التالى :

ـ كيف ستتمكن زائير من التوفيق والتنسيق فى ميدان التعاون الكهربائى بين التوجه جنوبا من خلال الارتباط مع دول الجنوب الافريقى ، او التوجه شمالا من خلال الارتباط مع السد العالى فى مصر ؟

● ان محاولة الاجابة تأخذ فى اعتبارها القدرات الاقتصادية والمالية والتقنية لجنوب افريقيا ، على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وعلى مستوى تصورها للعلاقات الاقليمية فى منطقة الجنوب الافريقى ومايقال عن دورها المرتقب فى اقامة السوق الافريقية المشتركة .

● إن تحرك جنوب افريقيا يستحق إطالة النظر واستخلاص العبر .


الفهـــرس